

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

رسالة الراسل (١-٥)

مجموع فيه :

- ١ رسالة قريبا على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعمله
- ٢ أصول التصحيح
- ٣ بحث أصول تفسير الرازي
- ٤ سيرة النبي ﷺ من عرقات إلى الزلفة
- ٥ عقيدة العرب في وثنيةهم

للمسألة المحقق

عبد الرحمن بن محمد المعالي الشامي ثم المكي
(١١٣١هـ - ١١٨٩هـ)

أعده للنشر وتأليفه

د. ماجد بن عبد الله النزيدي

المكتبة المكية

رفع
عبد الرحمن (الفخري)
(سنة النشر) (العدد)

سلسلة الرسائل (١-٥)

مجموع فيزياء

- ① رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله .
- ② أصول التصحيح .
- ③ بحث حول تفسير الرازي .
- ④ سيرة النبي ﷺ من عرفات إلى المزدلفة .
- ⑤ عقيدة العرب في وثنياتهم .

للعامة المحقق

عبد الرحمن بن يحيى المعالي اليماني ثم المكي
(١٣١٢م - ١٣٨١م)

أعدتها للنشر وأقر عليها

ماجد بن عبد العزيز الزيايدي

المكتبة المكية

بسم الله الرحمن الرحيم

حقوق الطبع محفوظة للنَّاشِر

الطبعة الأولى

١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م

المكتبة المكيّة

العزيزية - مدخل جامعة أم القرى
تلفون وفاكس: ٥٥٩١٢٣٦ / المستودع ت: ٥٣٤٠٨٢٢

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العلامة عبدالرحمن المعلمي اليماني يرحمه الله آمين

مَا أَنْجَبْتُ «صَنَعَاءُ» بَعْدَكَ عَالِماً
وَسَلُّوا الْعُلُومَ تَرُدُّ بِالتَّبَجُّلِ
كُتُباً تَرَكْتَ لَنَا فَكَانَتْ مَرْجَعاً
تُغْرِي الْحَصِيفَ بِوَافِرِ التَّغْلِيلِ
مَا أَنْصَفُوكَ وَأَيْنَ مِثْلُكَ بَيْنَهُمْ؟
لِيَجُولَ بَيْنَ جَوَاهِرِ التَّزْنِيلِ
وَنَصَرْتَ مُعْتَقِداً رَوَاهُ مُحَدِّثُ
مَنْ مِثْلَهُمْ فِي حَلَبَةِ التَّفْضِيلِ؟
وَدَفَعْتَ أَوْهَاماً تَقَادِمَ عَهْدِهَا
وَدَكَّكَتَ حِصْنِ «الْجَهْمِ» «بِالتَّنْكِيلِ»

رضا معطي ١٥/٢/١٤١٧هـ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

إن الحمد لله، نحمده ونستعينه ونستغفره، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا. من يهده الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له. وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله.

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ سَعًى تَقَالَهُ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنتُمْ مُسْلِمُونَ﴾^(١).
﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَنَحْوَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾^(٢).

﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾^(٣).

(١) سورة آل عمران؛ الآية: ١٠٢.

(٢) سورة النساء، الآية: ١.

(٣) سورة الأحزاب، الآيتان: ٧٠-٧١.

أما بعد . .

فإن أصدق الحديث كتاب الله، وأحسن الهدي هدي محمد ﷺ وشرّ الأمور محدثاتها، وكل محدثة بدعة، وكل بدعة ضلالة، وكل ضلالة في النار.

أما بعد: فهذه مجموعة رسائل للعلامة المحقق الناقد/ عبدالرحمن بن يحيى المعلمي العثمي اليماني^(١) - رحمه الله - وهي كالنحو التالي:

١- «رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة فعله» .
وعدد أوراقها الموجودة (٤٠) وعدد أسطرها (١٥) ومقاسها ٢٤ × ١٠ .

في هذه الرسالة يبيّن المؤلف فيها التصحيح وأسبابه ثم الأعمال التي تكون قبل التصحيح وبعد التصحيح ومعنى التصحيح وأغراض الناس في طباعة الكتب والأمر المعتمدة لطبع الكتب، والشروط التي تجب أن تتوفر في النسخة والناسخ، وما يلزم الناسخ أثناء النسخ، وكذلك الشروط التي يجب أن تتوفر في المقابلين بين النسخ، وبعض النصائح لهم.

والذي ظهر لي من خلال القراءة أن المعني بها هم أصحاب

(١) كتبت ترجمة وافية بالمقصود - إن شاء الله - للمعلمي - رحمه الله - في مقدمة رسالته «عمارة القبور» وهي قيد الطبع.

المطابع والمتولين نشر الكتب . والله ولي التوفيق .

٢- «أصول التصحيح» .

كان همي وعنفوان غمي والطاغي على تفكيري والسالب لوقتي هو البحث عن الجزء الساقط من كتاب «العبادة» للمؤلف - رحمه الله - وقد عثرت على كراسة تمثل جزءاً كبيراً منه والله الحمد، وأثناء البحث في الأوراق التي خلفها المعلمي - والتي تراكم عليها التراب واتخذ الماء فيها طُرْقاً - عثرت على مذكرة (الجيب) التي كان يحملها المعلمي - رحمه الله - في جيبه كما أخبرني بذلك الشيخ / عبدالله بن عبدالرحمن المعلمي، هذا البحث الموسوم بـ «أصول التصحيح» وبما أنه لم يكن من تطلب مسألتي وهي تحقيق كتاب «العبادة» فرحت به فرحاً شديداً فقممت بنسخه ومقابلته وعندما أردت الرجوع إلى الأصل ونسخ ما تبقى لم أستطع لأن كتب المعلمي لم ترقم بعد مما جعل الأمر صعباً ودونه خطر القتاد، وفي أول وهلة أحسست بهذا الأمر فصورته هذا الجزء المنسوخ أمامك .

وعدد أوراقه (١٠) وعدد أسطره (٤) .

وأسأل الله العليّ القدير بأن ييسر لي العثور على ما بقي من هذه الرسالة وغيرها ونسخها . والله ولي التوفيق .

٣- «بحث حول تفسير الرازي»

ق (١٣)، س (٢٠)، م ٢٦ × ١٥ .

وهذه الرسالة بحث فيها المؤلف مسألة شائكة وعرة كما قال الدكتور الذهبي في كتابه «التفسير والمفسرون» (١/٢٦٢):
«والحق أن هذه المشكلة لم نوفق إلى حلها حلاً حاسماً لتضارب أقوال العلماء في هذا الموضوع...».

وهذه المسألة هي هل تفسير الرازي «مفتاح الغيب» بكماله للرازي أم لا؟

وقد رتب المؤلف هذا البحث على ثلاثة أسئلة وأجوبتها معاً. والبحث في الحقيقة رائع وأسلوب لمنهج البحث خاضع. والله ولي التوفيق.

٤- «بحث حول سير النبي ﷺ من عرفة إلى مزدلفة»

ق (٦) س (٢١) م ٢٥ × ١٥ .

وفي هذا البحث جمع المؤلف الأحاديث الواردة في حجة الوداع مركزاً على كيفية سير النبي ﷺ وقد كان سيره كما جاء في الحديث «العنق» وعقب المؤلف على الزمخشري في كتابه الفائق والكلام على وادي محسر والتعقيب على ابن حزم في هذا الموضع وهل يصح الإسراع في هذا الوادي في غير وقت الحج؟ والله أعلم.

٥- «عقيدة العرب في وثنياتهم».

ق (٦) س (٢٨) م ٢٤ × ٢٥ .

تحدث المؤلف عن توحيد المشركين وجمعهم بين الإيمان والشرك وكفرهم وشركهم وكيف دخلت الوثنية بلاد العرب ونشأة نصب الأصنام والتعريف باللات والعزى وما الذي كان يرجوه المشركين من الملائكة. تحدث عنها على ضوء القرآن والسنة بأسلوب يسير بعيداً عن التعسير. والله ولي التوفيق.

والشكر لله أولاً وآخراً ثم لمدير مكتبة الحرم المكي الدكتور يوسف بن عبدالله الوابل الذي لم يألوا جهداً ولم يدخر وسعاً في خدمة المهتمين بنشر التراث وكذا الأخوة في قسم المخطوطات.

والأستاذ المُحَقِّق الدكتور/ عبدالرحمن بن سليمان العثيمين. وكذلك الأخ الفاضل الباحث خالد بن محمد القحطاني. وكذا القاضي محمد الرفاعي الذي وطأ لي مكتبته العامرة.

ودعته

ماجد بن عبدالعزيز الزيايدي

غفر الله له ولوالديه ولجميع المسلمين

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله حمدًا كثيرًا طيبًا مباركًا فيه وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد

أن محمدًا عبده ورسوله، اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك

على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم وأنت حميد مجيد

أما بعد فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا دفعوا به فقد أحروا ما عليهم

مقدمة العلم والإمامة فيه وأحياء آثارنا نسلف على الوجه اللائق وتكون مطبوعًا تحم

صالحه لأن يثق بها أهل العلم وهي مرتبة على مقدمه و

البواب وخاتمة

المقدمة

كان العلم في صدر الإسلام يلقى من أفواه العلماء ويحفظ في الصدور وكان الناس مختلفين

في الكتابات منهم من يثق بحجوة حفظه فله يكتب شيئًا، ومنهم من يكتب ما يسمع ليحفظه

ثم يحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجع عند الحاجة

ثم اتسع العلم وطالت الراسخين وصنفت بعض الكتب فأطبقت الناس على الكتابات

وكان الذين يحرسون على الحفظ وأنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليحفظوا منها ثم يراجعونها

عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج لأخذ عنه روى من كتابه

وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم فلا يكتب أحد من كتابه إلا أن يكون بحضرة أو

واللاعناني وثان الرب وشعره القاسم وشعاعهم الشعر امو والادباء والنهية
 والنضاه والبراء والاشراى والسلاوة وغيرهم ومن لفت الارض ككتف
 الجبال وظلها على البرد ومعارف اسر فتيته وعيون الاجساد والامان الهوى
 وبالحكمة ينبغي ان تكون بحضرة ملكته واسعة من جميع الفنون ويكون عارضا لجميع
 الكتب على قدرتها في القرب منه على حسب ما يكون من مقدار الحاجة اليها فليكون
 اقرار اليه ما يتكبر الحاجة اليه ثم ما هو على ذلك على درجته

الجزء
اصول التصحيح

الجزء رسالة على عبادة الذين اصطفى
اما بعد فاني منذ وضع بين مستقر تصحيح
الكتاب العلمي ~~في اللغة العربية~~ ~~اصول التصحيح~~
في مطبع (داره المعارف) القاهرة
ونسب لي بعد المارة ~~في تصحيح~~ المصحح
فيه التصحيح العلمي والعلمية
من المصنفات ~~وما~~ ~~منه~~
ما ينبغي للتصحيح ان يحققه اولاً ما يعمل به
ثانياً ~~دراسة الفكر في اهل العلم~~
ثم ~~المتخصصين بالتصحيح~~ ~~في اختلاف~~
~~مستند~~ ~~في~~ ~~تفكر~~ ~~العلم~~ ~~في~~

الخليفة الخامس
 ان ^{صاحب} ينشئ المطبعة ملكية ويرتب
 فيها مصححين يتفحصون مخطوطات سكرية
~~ط~~ ويتولون التصحيح ~~هو~~ ما قام
 البلاط المقالة والمصحح
 الحقيقي والمطبعي
 وتكون المقالة على نهج قلمه عديدة ^{أجزاء}
 او واحدة فقط
 وهذه اصوب الطرق ^{بالسلام} واولها
 من النفاذ هي على شرط ان يكون ^{مصححون}
 ذوي هبة وخبرة

حول تفسير الفخر الرازي

هذا بحث علمي جديد قام به العالم الباحث الاستاذ عبد الرحمن العلمي
حول التفسير المشهور للإمام الفخر الرازي ، وقد كشف فيه القناع عن
بعض أئدي لم يكمله الرازي من هذا التفسير . .

— ١ —

فاجادني فضيلة العلامة الجليل
الشيخ محمد بن عبد العزيز بن مانع
حفظه الله ان صاحب كشف الظنون
ذكر أن تفسير الفخر الرازي المسمى
بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر وأنه
أكمله نجم الدين احمد بن محمد
القمولي ، وأن في ترجمة القمولى من
طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة
ان له تكملة لتفسير الفخر الرازي .
وكان فضيلة الشيخ حفظه الله ندبني
لتحقيق هذه القضية لان هذا التفسير
مطبوع بكماله منسوبا الى الفخر
الرازي وليس فيه تمييز بين اصل
وتكملة وآخره على طريقة أوله
هذا ولم تكن سبقت لي مطالعة لهذا
التفسير ولا مراجعة ولى عنه صوارف
فوجئت أن أجد في كتب التاريخ
والتراجم والفهارس ما يغنى عن تصفح
التفسير فلم أجد ما يفيد التحديد الا
ان في بعض الفهارس الحديثة انه وجد
بخط السيد مرتضى الزبيدي عن شرح
الشفاء للخفاجي ان الرازي وصل الى
سورة الانبياء ، فأحببت أن أقف على
عبارة الخفاجي ، وشرحه للشفاء مطبوع
في أربعة مجلدات كبار ولم تسبق لي
مطالعة له أيضا فنظرت أولا في فهارس
مجلداته الأربعة وراجعت ما رأيت انه
مقطعة للعبارة المذكورة فلم أجد . .

فتجشمت تصفح ذاك الشرح من أوله
ولم يكننى ذلك كبير تعب لاني وجدت
العبارة في ص ٢٦٧ من المجلد الاول
طبع القسطنطينية سنة ١٢٦٧
وسياتي نصها فرابنى قوله « الثابت
في كتب المؤرخين » فاني قد تشبعت
ما وجدته من كتبهم فلم أجد فيها ذاك
التحديد ، ولو كان ظاهرا لنبه عليه
بعضهم ، ثم كيف خفى ذلك على
صاحب كشف الظنون مع سعة اطلاعه
وكثرة تتبعه ؟ وكيف خفى على
الزبيدي حتى احتاج الى تعليقه عن
كتاب الخفاجي ، ثم خفى على من بعده
حتى لم يجدوا الا النقل عن خط
الزبيدي عن كتاب الخفاجي ، اذن لابد
من النظر في التفسير نفسه في تفسير
سورة الانبياء وما قبلها وما بعدها ،
فراذني اذتيابا بقول الخفاجي لاني
وجدت الروح واحدة والاسلوب واحدا
حتى انني كنت أجزم أو جزم بان
تفسير سورة الانبياء وسور بعدها من
هذا التفسير هو تصنيف مفسر سورة
الكهف وسورة مريم وسورة طه منه
وراجعت مواضع من تفسير البقرة
وآل عمران ونظرت نظرة في أواخر
التفسير فوجدته ايضا موافقا لذلك ،
وعثرت على احالة في تفسير سورة
الاخلاص لفظها « وقد استخينا في
تقرير دلائل التوحدية في تفسير

والانشقاق على القيامة ، وفي المطففين
على هل اتى ، وفي البروج على التكوين
وفي البلد على الجن ، وفي العاديات على
الانفطار وعلى الفاشية ، وفي القارعة
على المعارج وعلى الحاقة ، وفي التكاثر
على الضحى ، وفيه احالات عديدة على
بعض سور القسم الاول الفاتحة
والبقرة والانعام والاعراف والتوبة
والكهف وطه والانبياء ، والحج والمؤمنون
والفرقان وطس (النمل) وهذه الاخيرة
قد تقدم ذكرها فى أوائل « الضرب
الثانى من الاحالات المشككة » ، وانه لا
يوجد فى تفسير طه من هذا الكتاب
المعنى المحال به عليه ..

فى هذا الموضع ، وان يكون مات قبل
ان يفسرها كما هو الظاهر فى سور
القسم الثانى والرابع والسادس على
ما تقدم .
وفيه احالة على الزمر واخرى على
الاحقاف وهما من سور القسم الثالث
هذا ومقصودى اثبات ان جرى
الفخر على غير المعتاد واقع فى الجملة
فاما كيف ؟ ولماذا ؟ فادعه لمن يهمه
ملخص الجواب عن السؤال الثانى
الاصل من هذا الكتاب وهو القدر
الذى هو من تصنيف الفخر الرازى
هو من اول الكتاب الى آخر تفسير
سورة القصص ، ثم من اول تفسير
الصفافات الى آخر تفسير سورة الاحقاف
ثم تفسير الحديد والمجادلة والحشر ،
ثم من اول تفسير سورة الملك الى آخر
الكتاب ، وماعدا ذلك فهو من تصنيف
احمد بن خليل الحولى ، وهو بعض
التكملة المنسوبة اليه ، فان تكملته
تشمل زيادة على ما ذكر تعليقا على
الاصل ، هذا ما ظهر لى والله اعلم

ولهذا وغيره يتبين أن احالته على
تفسير سورة متقدمة فى الترتيب
بلفظ « قد تقدم » ونحوه لا يتم دليلا
على انه عند كتابة الاحالة قد كان فسر
تلك السورة المتقدمة بل يحتمل انه
لم يكن قد فسرهما ، وانما كان عازما
على تفسيرها فيما بعد فنجوز ، ثم من
المحتمل ان يكون فسرهما بعد ذلك كما

الورقة الأخيرة من الرسالة رقم (٣)

في الصحيحين وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال: سئل أسامة بن جالس: كيف كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسير في حجة الوداع حين وقع؟ قال: كان يسير العتق فإذا وجد نجوة نص، «لفظ البخاري كوراداني رواية ذكرها هشام: «والنص فوق العتق».

المشهور أن العتق سير فيه الإسراع، وقد مر على ذلك أن في رواية في صحيح مسلم عن أسامة «فأزال يسير على الجنبته (ونحوه) على الجنبته حتى أتى حها وفي رواية في المسند صحيح «فجعل يمشي راحلة حتى إن ذفرها لكان كالحصبة فادعاه الرجل وهو يقول: يا أبا الناس عليك بالسكينة والوقار فان البر ليس في الضائع إلا بغيره وفي أخرى من حديث الحسن «... وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا ألتهم عليه الناس العتق وإذا وجد نجوة نص» وفي المسند صحيح مسلم في حديث جابر «وقد شق ليقطعوا الزمام حتى إن رأسها ليصيب مورلا حلة» ويقول: «أرى الناس السكينة السكينة» كلما أتى جيلان من الجاهل أرى حتى تصعد...» وفي معنى ذلك أخبار أخرى: «فأى إسراع يكون لثقة منقطة مشققة الزمام أشد الشق من غير علم المنة والركبان؟» وقد يجاب بأن الشق في الوصل هو كما في الفائق «المخطو الفصيح» فالسكة فيه من جهة سعة الخط لا من جهة سعة تدابعه والاصل بطبيعة حالها دراسة الخطوط. وفي فقه اللغة للنايلي «فصل في ترتيب سيرة الرجل عن النفس» يعني: «أول سيرة الرجل الريب ثم التزديد ثم الذم ثم الرسيم»... «فصل في مثل ذلك عن الرصم: العتق من السيرة المبطل فإذا ارتفع عنه قليل من التزديد فإذا ارتفع عن ذلك فهو الذميل» فإذا ارتفع عن ذلك فهو الرسيم «وقد عرفت أن أول سيرة الرجل يسمى عتقا» وبعد قد عرفت بالوصف حقيقة سير ناقته صلى الله عليه وسلم عند الإزدحام، فاما النص فهو كما ذكره هشام فوق ذلك «فأدركه الرجل على كانه وإذا وجد نجوة» أي خلوا عن المزاينة رضى الزمام تفسر قليلا بطبيعة حالها. ولم يعين الصانع مواضع تلك التحركات لانه لا بد من خصوص المكان فلهذا وإنما الدار على مخلو من المزاينة كما مر. وقد قلنا حاشا أنه من غير ضرورة في قوله «فإذا وجد نجوة» الشيء في الرجل على سيرة فوق العادة» وأنه ليس بينهما مكان يشترط فيه الإبطاء أو الإسراع المعتاد «وأما المزاينة على الزمام وعنده فاعلم من ذلك إلى حجة العقبه في المسند صحيح عن أسامة «لأدفع من عرفة...» كيف راس راحلة حتى أصاب رأسها واسطة الرجل أو كما يصيبه يشمر إلى الناس بغيره: السكينة السكينة حتى أتى حها» ثم أورد في العقبه من عابك...» فقال الفضل: «أما يسير سيرة الناس كسيرة بالأمس حتى أتى على حاديجسرة فوضع فيه حتى استقر به الأرض» وفي حديث جابر «في المسند صحيح مسلم وفيه أنه حتى أتى بطن مسرة فركب خيلا» وفي سنن النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر: «(أما من سار إلى صلى الله عليه وسلم وعبد السكينة وأدرك بالسكينة وأدفع في وادي مسرة...» ولهذا في المسند وفيه السكينة حاشا التمر من حسن صحيح» وفي بعض روايات في المسند وسنن ابن ماجه «وقال لتأخذوا مني سكة» أي لا أدري لأفهم بعوامي هذا»

١١

٤٧٠٤

بسم الله الرحمن الرحيم

الورقة الأولى من الرسالة رقم (٤)

اما انك وهو ان يحسب ليس داخل في اسم مني ولا اسم من دلته فهو المشهور في تاريخ الزيدية ج ٢ ص ١٥٥ (١) حديثي حديثا
 سلم بن خالد عن ابن جريح ١٠٠٠ قلت لعطاء: واين المزدلفة؟ قال: المزدلفة اذ اافقت من ماضي عرفة فزدد الى
 حصر ١٠٠٠٠ وفيه عرفة ١٢٠٠ هذه السنة من جريح قال قلت لعطاء: اين منى؟ قال: من العقبة الى حصر ١٠٠٠٠ قلت لعطاء: قلت
 حب ان ينزل احد الاقبيات من العقبة الى حصر ١٢٠٠ وهو حصر واحد قطعه وقد لزم ابن جريح في تفسيره العقبة التي هي
 في حرمنا هذا قال ثنا ابن ابي زائدة قال انا ابن جريح قال قلت لعطاء: ١٠٠٠٠ وسنده صحيح فاما سنده الاخر في نفسه
 مسلم بن خالد روى عن ابن النكتة فقيه مكة في عهده، وهذا الحكم ما يعني به فعلا ولكن، وشيخ ابن جريح امام وهو فقيه مكة في عهده
 ايضا وهو من روى حديث ابن الزبير السابق، وكان لم يعول على ما فيه ما يرد ان حصر من منى، وعطاء امام وهو فقيه
 مكة في عهده ورد عن ابن عباس حديث الفضل في عهده، ثم جاء فقيه عهده الامام الشافعي وهو من ائمة مسلم بن خالد روى
 قال في الروم ج ١ ص ١٧٩ رد والمزدلفة من حين يقضى من ماضي عرفة وليس المازمان من مزدلفة - المازمان في قرن حصر - وعرفة ١٨٢
 وحتي ما بين العقبة وليست العقبة من منى المظن حصر وليس بطن حصر من منى، وهذا القول اعني ان حصر ليس من المزدلفة
 ولا من منى وهو الخوف في كتب الفقه والما سلك في المذهب الاربعه، وقال ابن خزم في المحلى ج ٧ ص ١٨٨ المسد ١٥٣
 رد وعرفة كل من موقف الا بطن عرفة، ومزدلفة كل موقف الا بطن حصر لان عرفة هي الحبل وبطن عرفة من الحرم فهي في عرفة، وما حذر ذلك
 في المشو الحرم وهي من الحرم وبطن حصر من الحرم فهو غير مزدلفة، ولا ريب ان من عهده من الحرم فهي غير حصر الذي
 هو عهده من الحرم، وقد افرغ في زعمه ان بطن عرفة من الحرم واغرب من ذلك زعمه ان حصر من الحرم (٢) باختلاف
 المالين في ان هذا من الحرم وهذا من الحرم على ما روى في الحديث، وانما حصر الحرم هو حصر الحرم، والاشكال في ذلك
 بدو مزدلفة كلها يقال لا الحصر الحرم وهي ما بين ماضي عرفة الى بطن حصر، فان بين كل مستقرين حصر ليس منها، فان بين عرفة ومزدلفة بطن
 عرفة وبين مزدلفة ومنى بطن حصر، كما ذكرنا في مبادي ابن خزم واعرض عما في مسالكنا. وقد اوضح ابن القيم ذلك في المحلى
 رد وحصر مزدلفة من منى وبين مزدلفة لا من هذه ولا من هذه وعرفة من عرفة والحصر الحرم، فبين كل مستقرين حصر ليس منها،
 فبين من الحرم وهي مشعر وحصر من الحرم وليس مشعر، ومزدلفة حرم ومشعر، وعرفة ليست مشعر وهي من الحرم وعرفة حرم ومشعر
 ولا ريب ان مشعرين كانا ما بين حديث ابن الزبير عن ابن مسعود ربيع ذلك قطعاً بان حصر ليس من منى، وفي هذا سند قوي لما
 تقدم من الكلام فيه والله اعلم

[illegible]

رَفَعُ
عبد الرحمن الفخري
أسكنه الله الفردوس

(١)

رسالة فيما على المتصدين لطبوع الكتب القديمة فعله

للعامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

أعدها للنشر وعلق عليها
ماجد بن عبدالعزيز الزيايدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ
عبد الرحمن القحطاني
أسكنه الله الفردوس

الحمد لله كثيراً طيباً مباركاً فيه. وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له. وأشهد أن محمداً عبده ورسوله. اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على آل إبراهيم وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم إنك حميد مجيد.

أما بعد:

فهذه رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة مما إذا وافوا به فقد أدوا ما عليهم^(١) من خدمة العلم والأمانة فيه

(١) وإليك أخي القارئ بعض أسماء الكتب التي تسعى إلى هذا المقصد النبيل وهو إخراج كتب التراث على الوجه اللائق: منها: «تحقيق النصوص ونشرها» لعبد السلام هارون. و«منهج تحقيق النصوص ونشرها» للدكتور القيسي والدكتور العاني. و«منهج تحقيق المخطوطات» للطرايشي. و«قواعد تحقيق المخطوطات» للمنجد. و«تحقيق التراث العربي ومنهجه وتطوره» لعبدالمجيد دياب. و«مناهج تحقيق التراث بين القدماء والمحدثين» لرمضان عبدالنواب. و«تحقيق التراث» للفضلي. و«محاضرات في تحقيق النصوص» للخراط. و«مدخل إلى تاريخ نشر التراث العربي» للطناحي. و«المخطوط العربي» لعبدالستار فراج.

وإحياء آثار السلف على الوجه اللائق وتكون مطبوعاتهم
صالحة لأن يثق بها أهل العلم وهي مرتبة على مقدمة وأبواب
وخاتمة.

المقدمة

كان العلم في صدر الإسلام يُتَلَقَّى من أفواه العلماء ويحفظ في الصدور وَكَانَ النَّاسُ مُخْتَلِفِينَ في الكتابة، منهم مَنْ يَتَّقُ بِجَوْدَةِ حفظه فلا يكتب شيئاً، ومنهم من يكتب ما يسمع ليتحفظه ثم يمحو الكتاب، ومنهم من يكتب ويحفظ كتابه حتى يراجعه عند الحاجة.

ثم اتسع العلم وطالت الأسانيد وصُنِّفَت بعض الكتب فأطبق الناس على الكتابة^(١) وكان أكثرهم يحرصون على الحفظ وإنما يكتبون ويحفظون كتبهم ليتحفظوا منها ثُمَّ يراجعونها عند الحاجة، ومنهم من لا يحفظ فإذا احتيج للأخذ عنه روى من كتابه وكانوا يبالغون في حفظ كتبهم فلا يمكن أحدهم أحداً من كتابه إلا أن يكون بحضرته أو يشتد وثوقه برجل فيسمح له.

(١) وعن هذا انظر: جامع بيان العلم (٢٧٥/١)، وأدب الإملاء والاستملاء (٥٤٢/٢)، والجامع في أخلاق الراوي وأداب السامع (٢٥٠/١)، والتبصرة والتذكرة (١١٧/٢)، وفتح المغيث (١٥٩/٢)، وتقيد العلم ص (٦٤)، والعلوم لأبي خيثمة (١١٥ - ١١٦)، وفتح الباري (٢٠٨/١).
وللمؤلف كلام نفيس في كتابه «الأنوار الكاشفة» ص (٨٥، ١١٩، ١٨٠)، فانظره غير مأمور.

وفي صحيح البخاري في كتاب الحج باب: مَنْ أَيْنَ
يَخْرُجُ مِنْ مَكَّةَ: «سَمِعْتُ يَحْيَى بْنَ مَعِينٍ يَقُولُ: سَمِعْتُ يَحْيَى
بْنَ سَعِيدٍ يَقُولُ: لَوْ أَنَّ مُسَدِّدًا أَتَيْتُهُ فِي بَيْتِهِ فَحَدَّثْتُهُ لَأَسْتَحَقَّ
ذَلِكَ وَمَا أَبَالِي كُتُبِي كَانَتْ عِنْدِي أَوْ عِنْدَ مُسَدِّدٍ»^(١).

وكانت كتب العلماء التي يعتمدون عليها بخط أيديهم
وذلك على أوجه قد يملئ الشيخ والطالب يكتب ثم يحفظ ذاك
الكتاب نفسه أو ينقله إلى كتاب آخر فيحفظه وقد يثق الطالب
بجودة حفظه فيحضر إملاء الشيخ فيحفظ ثم يرجع إلى بيته
فيكتب ما حفظه وقد يسمح له الشيخ بكتابه بحضرته فينقل منه
أو ينقل من نسخة أخرى قد كتبها صاحبها عن الشيخ ثم يقرأ ما
كتبه على الشيخ، فإن كان الشيخ حافظاً اكتفى باستماع ما كتبه
الطالب وأصلح ما يحتاج إلى إصلاحه من حفظه أو أخذ كتاب
الطالب وأملأه عليه، وإن لم يكن الشيخ يحفظ أخذ أصله
فقابل له ما كتبه الطالب أما بأن يملئ الشيخ من أصله والطالب
ينظر في نقله، وإما بأن يقرأ الطالب من نقله والشيخ ينظر في
أصله، وربما تسامح بعضهم فحضر إملاء الشيخ أو القراءة عليه
ولم يكتب هو ولكن كان معه من يكتب عند السماع أو كتب
قبل ذلك. ثم بعد ذلك يعتمد ذاك الذي لم يكتب على كتاب

(١) (٥٧١/٢).

صاحبه فينقل عنه، وربما لم يكن هناك سماع ولا قراءة وإنما ينقل الطالب من أصل الشيخ أو من فرع قد قرأه الشيخ أو قرىء عليه ثم يعرض على الشيخ فإذا كان الشيخ حافظاً لعلمه تصفح هذا النقل وأصلح ما يحتاج إلى الإصلاح ثم ناوله الطالب وأذن له بروايته عنه، وربما استغنى الشيخ عن بعض كتبه فوهبه لبعض أصحابه وأذن له أن يروييه عنه، وربما أوصى الشيخ بكتابه لبعض أصحابه وأذن له أن يروييه عنه.

وأشد تسامحاً من هذا أن ينقل الطالب من كتاب طالب آخر ما رواه عن شيخ حي ثم يجيء إلى الشيخ بكتابه فيقول هذا من روايتك فأروييه عنك؟ فيقول: نعم، مع أنه لم ير الكتاب ولم يقرأه ولا قُريء عليه، وكان مثل هذا نادراً، وإنما يتفق مثله إذا كان الطالب كبيراً من أهل العلم والثقة فإذا وثق بكتاب صاحبه لثقته عنده ووثق الشيخ بعلمه وإتقانه ومعرفته أجازاه.

لكن لما كثرت المصنفات واشتهرت نُسخها وطالت الأسانيد وتعددت وضعفت الهمم توسع الناس في الإجازة يجيز الشيخ للطالب الكتاب وإن لم يكن عنده نسخة منه ولا قرأه ولا سمعه ولا رأى نسخة منه.

ثم إذا طال عمر هذا الطالب احتاج الناس إلى الرواية عنه

فبحثوا عن نسخة يوثق بها من ذلك الكتاب فقرأوا عليه ورووه عنه، وربما اكتفى بعضهم بالاستجازه^(١) منه فقد يجيز رجلاً ويجيز هذا الثاني ثالثاً فيظفر هذا الثالث بنسخة من الكتاب فيملئها على الناس أو يقرونها عليه ويعتمد عليها في القضاء والفتوى والنقل في مصنفاته وغير ذلك مع أن شيخه وشيخ شيخه لم يريا تلك النسخة بل ولا نسخة من الكتاب وتوسعوا في ذلك حتى كانوا يجيزون للأطفال وللرجل وللمن يولد له بعد ويجيز أحدهم لجميع أهل عصره جميع مصنفاته، ومروياته.

وبالجملة صارت الرواية في الآخر صورة لا روح لها وانحصر الأمر في أن تكون النسخة موثوقاً بها، والثقة بالنسخة على درجات^(٢) أعلاها: أن تكون بخط المصنف وقرئت عليه أو قرأها هو على الناس أو كرر النظر فيها، ودون ذلك أن تكون فرعاً عن أصل المصنف وقابله ثقة مع المصنف ودون

(١) انظر: التبصرة والتذكرة (٢/٦٠)، وتوضيح الأفكار (٢/٣١٠)، ومقدمة ابن الصلاح (٢٦٢)، والإلماع (٩٧).

(٢) انظر: فتح المغيب (٥٩١)، وإرشاد طلاب الحقائق (١٣٦١)، والنكت على ابن الصلاح (١٧٩/١)، وتحقيق النصوص ونشرها (ص ٣٨)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد بن دياب (ص ٢١٣ - ٢١٦) وعناية المحدثين بوثيق المرويات لأحمد نور سيف (ص ١٥)، وتحقيق المخطوطات للعسيلان (ص ١٢٢ - ١٣٩)، ومحاضرات في تحقيق النصوص لهلال ناجي (ص ٣٧ - ٤٥)، والكتاب الإسلامي المخطوط لأرشيد يوسف (٧٦٧٣).

هذا أن تكون فرعاً عن أصل المصنف وقابله ثقة على أصل المصنف مع ثقة آخر غير المصنف ودونه أن تكون فرعاً قد قابله ثقتان على فرع قابله ثقة مع المصنف ثم هكذا، كلما بعد الفرع عن أصل المصنف ضعفت الثقة به بالنسبة إلى ما قبله وذلك لما قضت به العادة من أن الفرع وإن قوبل على الأصل لا يخلو عن مخالفة للأصل في مواضع ولذلك أسباب منها:

التصحيف. فإن أكثر الحروف تتحد صورة الحرفين منها وإنما يميز بينهما النقط وذلك الجيم والخاء مع الحاء والذال مع الذال، والراء مع الزاي، والسين مع الشين، والصاد مع الضاد، والطاء مع الظاء والعين مع الغين^(١). وثلاثة من أحرف «بثينة» مع السين. ومنها ما يتحد الحرفان فأكثر في الصورة، وإنما التمييز بصورة النقط وذلك الجيم مع الخاء، والفاء مع القاف، وكل من أحرف «بثينة» مع الباقي وثلاثة منها مع الشين حتى إن هذه الكلمة «بثينة» إذا لم تنقط احتملت أكثر من ثلاثة آلاف وجه فإن قيل أكثر تلك الوجوه لا معنى لها في اللغة، والسياق قد يعين أحد المحتملات التي لها معنى.

قلت كثير من المحتملات لها معنى في هذا المثال وفي

(١) انظر: التنبيه على حدوث التصحيف للأصفهاني (٢٧)، وتصحيقات المحققين للمسكوي (٤٤٧/٢)، وشرح ما يقع فيه التصحيف والتحرير لأبي أحمد العسكري (٤٢/١).

غيره، والسياق كثيراً ما يحتمل وجهين أو أكثر، والناظر إذا كان متحريراً لا يأمن أن يكون في الوجوه المحتملة ما له معنى يناسب السياق وإن جهله هو لعدم إحاطته باللغة ولا سيما إذا كان السياق إنما يقتضي أن تلك الكلمة اسم شجرة أو علم موضع أو علم إنسان فإن هذا السياق لا يغني شيئاً لكثرة أسماء الشجر والأماكن والناس وكثرة الغريب منها. قال ابن قتيبة في كتاب الشعر والشعراء (ص ٩): «كل العلم محتاج إلى السماع (يعني التلقي من أفواه العلماء الضابطين)، وأحوجه إلى ذلك علم الدين ثم الشعر لما فيه من الأسماء الغريبة واللغات المختلفة والكلام الوحشي، وأسماء الشجر والنبات والمواضع والمياه فإنك لا تفصل في شعر الهذليين إذا أنت لم تعرفه بين «شابه» و«ساية» وهما موضعان ولا تثق بمعرفتك في حزم نُبائع^(١)؛ وعروان^(٢) الكراث وشسني عبقر^(٣) وأسد حلية وأسد تَرْج ودُفاق وتضارع؛ لأنه لا يلحق بالفطنة والذكاء كما يلحق مشتق الغريب...».

ثم ذكر أمثلة مما يقع فيه الخطأ في بعض الألفاظ.

-
- (١) نبائع بضم النون وضبطه ياقوت وغيره ووقع في المنقول عنه كأن تبائع. المؤلف
 (٢) بضم العين وقيل بفتحها. المؤلف
 (٣) قالوا: عبقر بوزن جعفر لكن جاء في الشعر بفتح العين وفتح وضم القاف وتشديد الراء. انظر توجهه ذلك في معجم البلدان. المؤلف

وقال عبدالغني بن سعيد المصري^(١) في أول كتابه المؤتلف والمختلف (ص ٣): «أنبأنا أبو عمران موسى بن عيسى الحنفي قال: سمعت أبا إسحاق إبراهيم بن عبدالله النجيزمي يقول: أولى الأشياء بالضبط أسماء الناس؛ لأنه شيء لا يدخله القياس ولا قبله شيء ولا بعده شيء يدل عليه»^(٢).

هذا وكان القدماء كثيراً ما يتركون نقط ما حقه أن ينقط، كما هو مشاهد في كثير من النسخ القديمة وإنما يدعوئه إثارة لسرعة الكتابة، واتكالا على أن أهل العلم يأخذون الكتب بالسمع من أفواه العلماء فيحفظون الأسماء بضبطها وقد يكون بعض العلماء كان يعتمد ترك النقط إلجاء لطالبي العلم إلى السماع من أفواه العلماء، كيلا يتكلوا على الصحف، وما كان منقوطة من النسخ القديمة كثيراً ما يشتبه فيه النقط فتشتبه النقطة بالنقطتين والنقطتان بالثلاث ويقع كثير من النقط بعيداً عن الحرف الذي هو له فيظن أنه لحرف آخر عن يمين ذاك الحرف أو يساره أو فوقه في السطر الأعلى أو تحته في الأسفل.

(١) هو الإمام الحافظ عبدالغني بن سعيد بن بشر الأزدي المصري، ولد سنة ٣٣٢هـ، وتوفي سنة ٤٠٩هـ.

أخباره في: البداية والنهاية (٧/١٢). والنجوم الزاهرة (٤/٣٤٤). وحسن المحاضرة (١/٣٥٣). والمتنظم (٧/٢٩١). وشذرات الذهب (٣/١٨٨).

(٢) انظر: الخطيب البغدادي في الجامع (١/١٩٩)، والإلماع للقاضي عياض (١٥٤).

والناقل قد ينقط بعض ما لم ينقط في الأصل برأيه فيخطيء، وقد يترك نقط ما هو منقوط فيكون ذلك سبباً لخطأ من بعده، وقد يجعل نقط حرف لغيره عن يمينه أو يساره أو فوقه أو تحته بناء على ما تراءى له من الأصل لبعد النقط عن الحرف الذي هو له.

السبب الثاني: أن كثيراً من الأصول يُشْتَبه فيها حرف بآخر وكلمة بأخرى وإن كانت صور الحروف في أصل وضع الخط مختلفة وذلك لتعليق الخط أو ردائه أو قرمطته فيلتصق منه ما حقه الافتراق ويفترق ما حقه الالتصاق، أو لأن لكتاب الأصل اصطلاحاً لا يعرفه الناقل أو غير ذلك. ولييان هذا أثبت هنا بعض الكلمات التي وقع فيها التحريف في نسخ تاريخ البخاري ونبهت عليها في التعليق عليه التقطتها من التعاليق على القسم الأول من المجلد الأول من التاريخ المطبوع اذكر أولاً صورة ما وقع في النسخ خطأ في سطر ثم اكتب في السطر الثاني تحت الكلمة ما هو الصواب فيها:

| | | | | | | | |
|---------------------|------------------------|-----------------------|--------------------------------|----------------------|------------------------|-----------------------------|--------------------|
| هشام، مسافر، | النمر، اليمن، | عثمن، عمر، | السجود، السحور، | الحنفي، الجعفي، | يماني، يمامي، | طويح، طريح، | عقبة عتبة |
| الذهلي، الذهلي، | فقال، يقال، | وائل، ليلي، | يزيد بن يزيد وابن | نسيط، قيط، | عمر، عم، | اليمامي، اليماني، | علي بن علي عن |
| سمع، مع، | معلی، يعلی، | ست، ثنتين، | السكري، الشبكري، | يشفي، تسع، | العنزي، القنوي، | محمد، نجيح، | الهدير، الهرير، |
| صيح، صيح، | السعيد، السعدی، | أبو، ابن، | الزبير، الزبيدي، | ميثم، ضيم، | محمد، عمرو، | قيس، عتيق، | سعيد، سفطين، |
| جبير، حنين، | أبيه، أمه، | الحدسين، المجلين، | أخيرنا، أبا، | محمد، عمر، | العامري، المعافري، | محمد، محمود، | عقبة، عتبة، |
| معاذ، معان، | معتمر، معر، | وثمانين، ومائتين، | عبدالرحمن، عبدالرحيم، | بسام، هشام، | عبدالملك، عبدالله، | العدوية، العدرية، | ثقة يعد |
| قريز، قريز، | قريم، قريز، | سالم، بسام، | مسلمة، سلمة، | مسلم، سلمه، | عقبة، عصمة، | محمد وزيد، محمد بن وزير، | شبة سمينة |
| الحضرة، الحكرة، | التميمي، التيمي، | دليثم، دبلة، | يعفور، يعقوب، | زيد، زبر، | شعبة، سعيد، | الطفيل، الفضيل، | سويد شعوذ |
| سليمن، سلمي، | المخزومي، المخرمي، | سليم، سليمن، | بشر، مبشر، | إسماعيل، إسحاق، | البصريين، المصريين، | عبدالرحيم، عبدالرحمن | |
| المنهال، الموال، | كدير، كريز، | القطان، القصاب، | عكرمة عن سعيد، عكرمة وسعير، | أبوكير، أبومكين، | عنيسة، عبسة، | عبدالحميد، عبدالصمد | |
| مزيد، بديل، | الأنباري، الأنباوي، | عبدالله، عبدالملك، | خنعم، جشم، | القطيعي، الغطيقي، | | | |

السبب الثالث: أن الخمسة الأحرف الأول من «بشينة» صورة كل

(١) يتكرر مثل هذا كثير من وقوع «بن» والصواب «عن» وكذا عكسه. المؤلف.

منها كما تراه نبرة واحدة فكثيراً ما تخفى النبرة وكثيراً ما تُترك
وكثيراً ما يُكتفى عنها بمدة بين الحرفين الذي قبلها والذي
بعدها فيشتبه أسد وأسيد، وبسر، وبشير، وجبر وحبير، وحسن
وحسين، وسعد وسعيد، وعبدالله وعبيدالله... وغير ذلك.

السبب الرابع: أن الناقل قد يرى بحاشية الأصل أو بين السطور
عبارة فيظنها لحقاً فيُدْرِجُهَا في المتن، أو يراها حاشية فيدعها،
وقد يخطئ في ظنه يظنها لحقاً وهي حاشية أو عكسه، وقد
يصيب في ظنه أنها لحق ولكن يخطئ في موضعها من المتن
فيضعها في غير موضعها.

السبب الخامس: أن النساخ كثيراً ما يكررون بعض العبارات
وكثيراً ما يسقطون والغالب أن يكون ذلك عن زيف النظر من
كلمة إلى نظيرتها، ينظر الناسخ أو المُملي عليه في الأصل
فيأخذ عبارة ثم يصرف نظره عن الأصل فتكتب تلك العبارة في
النقل ثم يُكرّر ببصره على الأصل فيقع ببصره على كلمة مثل
الكلمة التي انتهى إليها في الكتابة فيظنها إياها فيأخذ ما بعدها
وأكثر ما يتفق مثل هذا إذا كانت كلمة في سطر وبإزائها في
السطر الذي يليه نظيرتها، وقد يحتاط بعض النساخ فلا يكتفي
بكلمة بل ينظر جملة ولكن كثيراً ما يتفق في الأصول إعادة
الجملة الواحدة مراراً، تصفح إن أحببت أوراقاً من القسم
الأول من المجلد الثالث من كتاب ابن أبي حاتم المطبوع

فيزيد أو يُنقص أو يُغير. وقع في «لسان الميزان» (٦/٣) في الكلام على سالم بن هلال «ذكره ابن حبان في «الثقات» وقال فيه الناجي: يروي عن أبي بكر الصديق رضي الله تعالى عنه روى عنه يحيى بن سعيد القطان».

والذي في «الثقات»^(١) «سالم بن هلال الناجي يروي عن أبي الصديق الناجي روى عنه يحيى بن سعيد القطان وأبو الصديق الناجي تابعي مشهور اسمه بكر بن عمرو.

ووقع في الميزان في ترجمة محمد بن عمر الجعابي: «حدّث عن أبي حنيفة وابن سماعة وأبي يوسف القاضي.

وفي «لسان الميزان» (٣٢٣/٥): «حدّث عن أبي حنيفة رضي الله عنه ومحمد بن الحسن ويوسف القاضي».

وفي «تذكرة الحفاظ» (١٣٠/٣): «سمع محمد بن الحسن بن سماعة ويوسف بن يعقوب القاضي و... وأبا خليفة الجمحي».

السبب الثامن: التحريف الذهني. قد تستولي كلمة على فكر الإنسان وتشغله فإذا حاول أن يملئ غيرها أو يكتب سبقت هي إلى لسانه أو قلمه فينطق بها أو يكتبها وهو لا يشعر وقد جرى لي مثل هذا مراراً. فهذه الأسباب وغيرها تُوقع الناسخ في

(١) الثقات (٤/٢١٧).

الغلط فإن لم يقابل الفرع على الأصل بقيت الأغلاط في الفرع، وإن قوبل فالمقابلة تختلف باختلاف درجة المقابلين في العلم والمعرفة، والتثبت والاحتياط ومع ذلك كله فالغالب أنها تبقى أغلاط، وإذا أنت تدبرت الأسباب المتقدمة علمت أنها قد تتفق للمقابل كما تتفق للناسخ، والبرهان على ذلك أننا نجد النسخ القديمة التي قوبلت على أصول المصنفين أو على فروع قوبلت على تلك الأصول ثم نجد فيها من الأغلاط ما نعلم أنه ليس من المصنف وإذا أردت عين اليقين فاعمد إلى أصل قديم واستنسخ منه نسخة وكلف رجلين بمقابلتها على الأصل ثم قابلها أنت على الأصل مرة أخرى بالتدقيق التام وانظر النتيجة. هذا والنسخ القديمة بعد نسخها ومقابلتها لا بد أن تكون قد تناقلتها الأيدي وتعاورتها أنظار القارئ والمطالع وقد يكون بعضهم تصرف فيها بما يراه إصلاحاً وتصحيحاً وقد يخطيء في ذلك، بل وربما يكون قد غيّر فيها بعض الجهلة أو الخونة. أو لا ترى أنه ليس بين الإثبات والنفي إلا حرف النفي وقد يسهل زيادته أو حكه ولا يظهر ذلك بل ربما قلب المعنى زيادة ألف أو نبرة أو نقطة.

وقد رأيت من تصرّف الجهلة ما وقع، في النسخة المحفوظة بخزانة كوبريلي في استانبول تحت رقم [] في الورقة وذلك في ترجمة الإمام أبي حنيفة - رحمه الله - وذلك

في موضعين حاول جاهل أن يطمس ما في الأصل ويكتب محله ما يخالفه فلم يتم له ذلك بل بقي ما في الأصل لائها ولكن مثل هذا قليل فقد رأينا عدة من الأصول قد اطلع عليها من ينكر بعض ما فيها وغاية أمره أن يكتب عليه حاشية يظهر فيها إنكاره لما في الأصل، وهذا إذا تدبرت من آيات الله عز وجل مصداقاً لوعده سبحانه بحفظ الذكر، والذكر يتناول السنة إن لم يكن بلفظه فبمعناه ويلزم من ذلك حفظه كل ما فيه حفظ للشريعة كاللغة وغيرها والله الحمد، وكأنه لاحتمال تصرف بعض الخونة أو الجهلة كان السلف يحتاطون في شأن الكتب، وفي ترجمة الأوزاعي من «تهذيب التهذيب»^(١): «وقال الوليد ابن مسلم فيما رواه أبو عوانة في صحيحه: احترقت كتبه (يعني الأوزاعي) زمن الرجفة فأتى رجل بنسخها (يعني بنسخ نقلت من تلك الكتب) وقال له (يعني للأوزاعي): هو إصلاحك بيدك (يعني إن هذه النسخ نقلت من كتبك وقابلتها أنت وأصلحت فيها ما فيه من مخالفة) فما عرض لشيء منها حتى مات».

يعني إن الأوزاعي - رحمه الله - لم يعتد بتلك النسخ ولا روى منها شيئاً، وإنما ذلك لأنها قد بقيت مدة تحت يد غيره ممن لعله لا يعرفه بالثقة فلم يأمن أن يكون وقع فيها تغيير وإن

(١) التهذيب (٥/٤).

لم يظهر .

هذا حال النسخ الخطية ثم يجيء دور الطبع والعادة أنه ينتسخ من الأصل القلمي نسخة تكون مسودة للطبع ثم تقابل على أصلها ثم إن وجد أصل آخر قُبِلَت المسودة عليه وقد تقابل على أكثر من أصليين ثم ينظر فيها المصحح ثم تُدفع إلى مُركبي الحُرُوف فيركبون كل يوم ثمانى صفحات مثلاً ويطبعون عليها التجارب (بروفة)، وترسل التجارب إلى رجلين يقابلانها على المسودة ويصلحان فيها ثم يكرانها إلى المركبين فيتبعون ما أصلحه المصحح في التجارب فيصلحونه في ألواح الحروف وبعد الإصلاح يطبعون على تلك الألواح تجارب أخرى ويرسلونها إلى المصحح مع التجارب الأولى فيتبع المصحح ما أصلحه في التجارب الأولى وينظر أصلح في الثانية؟ فإن وجد من المواضع ما لم يصلح أصلحه وأعاد التجارب الثانية إلى المركبين فإن كان فيها إصلاح أصلحوه في ألواح الحروف ثم طبعوا عليها تجارب ثالثة وأرسلوها إلى المصحح والعادة في مطبعتنا أن يُعيد المصححون مقابلة هذه الثالثة على المسودة فإن بقي ما يحتاج إلى الإصلاح أصلحوه ثم ردوا التجارب الثالثة إلى المركبين فإن وجدوا فيها إصلاحاً أصلحوه في ألواح الحُرُوف ثم طَبَعُوا على الألواح تجربة رابعة ثم بعثوا بها مع التجارب الثالثة إلى المصحح فيُنظر في التجارب الثالثة يتبع

المواضع التي أُصْلِحَتْ فيها وينظرها في الرابعة فإن رأى تلك المواضع قد أُصْلِحَتْ كلها كتب على تلك الكُرَّاسَة أنه قد تم تَصْحِيحُهَا فَتُرْسَلُ إلى المُدِير فيحْكُم بالطبع الأخير، وأنت إذا تدبرت ما تقدم في حال النسخ الخطية علمت أن ناسخ المسودة من أحد الأصول لا بد أن يخطيء في مواضع كثيرة ولاسيما إذا كان قليل العلم أو كان الأصل المنقول عنه رديء الخط، وتعلم أيضاً أن مقابلة هذه المُسَوَّدة على أصلها تختلف باختلاف حال المقابلين في العلم والمعرفة والأمانة والتثبت وأن المقابلة على أصل آخر كذلك، ولا تدري ماذا عسى أن يصنع باختلاف النسخ ثم يتجه النظر إلى المُصَحِّح فترجمه لما يكون قد اجتمع من أغلاط النسخ وأغلاط ناسخ المسودة التي لعلها بقيت بعد المقابلة، ثم تشفق على الكتاب أن يكون المصحح ناقص المعرفة ولاسيما إذا كان مع ذلك عريض الدعوى أو ضعيف الأمانة أو لم يدفع له المعارضة الكافية، أو لم يفسح له الوقت الكافي، ثم تلتفت إلى ما عسى أن يصنعه المُركَّبون، كيف تكون مقابلة التجارب على المسودة.

والحاصل أنه كما يرجى أن يجيء المطبوع أصح وأولى بالثقة من جميع الأصول الخطية وأنه يخشى أن يكون أردأ أو أكثر أغلاطاً من أصل واحد منها وقد جربت هذا نظرت في بعض الكتب المطبوعة فهالني ما فيه من كثرة الأغلط ثم

ظفرت بالأصل الخطي الذي طبع عنه ذاك الكتاب فإذا هو بريء
من كثير مما في المطبوع من الأغلاط إن لم أقل من أكثرها فإذا
أراد المُتصدي لِطبع الكُتب القديمة السلامة من مثل هذا
والحصول على الغاية المنشودة من خدمة العلم وحسن السُّمعة
ورواج المطبوعات فما عليه إلّا أن يتبع النظام الآتي إن شاء الله
تعالى.

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الأول

في الأعمال التي قبل التصحيح العلمي

العمل الأول

انتخاب كتاب للطبع

أغراضُ النَّاسِ فِي طَبْعِ الْكُتُبِ الْقَدِيمَةِ مُخْتَلِفَةٌ، فَالتَّاجِرُ يُؤَثِّرُ الرِّبْحَ، وَمَنْ كَانَ مِنْ ذُرِّيَةِ مُؤَلِّفٍ أَوْ قَبِيلَتِهِ [وَمَا إِلَى ذَلِكَ] ^(١) - هُمَ أَنْ يَطْبَعُ كِتَابَ ذَاكَ الْمُؤَلِّفِ، وَالْمُغْرَمُ بِفَنٍّ مِنَ الْفُنُونِ يَرْجَحُ كِتَابَ فَنِّهِ وَقَدْ تَكُونُ مِنْ مَلِكِ الرَّجُلِ نَسْخَةٌ مِنْ كِتَابٍ فَيَدْعُو إِلَى طَبْعِهِ لِتُشْتَرَى [مِنْهُ] ^(٢) النِّسْخَةُ بِشَمْنٍ غَالٍ، وَمَنْ كَانَ لَهُ غَرَضٌ مِنْ هَذِهِ الْأَغْرَاضِ يَسْعَى فِي حِمْلِ غَيْرِهِ عَلَى مَسَاعِدَتِهِ، فَيَنْبَغِي عِنْدَ انْتِخَابِ الْكُتُبِ لِلطَّبْعِ الرَّجُوعُ إِلَى هَيْئَةٍ عِلْمِيَّةٍ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ الْمُتَفَنِّينَ، وَحَبْذا لَوْ أَنَّ الْأَزْهَرَ بِمِصْرَ يَقُومُ بِهَذِهِ الْمَهْمَةِ الْعُظْمَى وَذَلِكَ بِالْإِيعَازِ لِمَجْمَعِ فَهْرَسِ عَامٍ لِلْكَتَبِ الْمَهْمَةِ الَّتِي لَمْ تَطْبَعْ وَبَيَانِ مَوْضِعِهَا مِنْ مَكَاتِبِ الْعَالَمِ مَعَ مَا تَيْسَّرُ مِنْ وَصْفِ النِّسْخِ ثُمَّ يُعْرَضُ عَلَى هَيْئَةِ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ لِتَرْتِيبِهَا عَلَى مَرَاتَبٍ فِي الْأَهْمِيَّةِ وَاسْتِحْقَاقِ تَقْدِيمِ الطَّبْعِ ثُمَّ يَنْشُرُ الْفَهْرَسَ مَرْتَباً. ذَاكَ التَّرْتِيبَ وَيَقْدُمُ إِلَى الرَّاغِبِينَ فِي طَبْعِ الْكُتُبِ أَنْ يَجْرُوا عَلَى حَسَبِ ذَلِكَ ثُمَّ كُلٌّ مِنْ أَرَادَ طَبْعَ كِتَابٍ كَانَ عَلَيْهِ

(١) غير واضحة في الأصل، واجتهدت في قراءتها.

أن يراجع الهيئة لتقيّد اسمه عندها وتعرّفه بما يلزم مثل إبلاغه أن غيره قد التزم طبع الكتاب أو تنبيهه على اطلاع الهيئة على نسخة أو أكثر زيادة على ما في الفهرس وغير ذلك وبهذا يأمن الراغبون في الطبع من الخطأ في الانتخاب ومن الغلط في ظن أن الكتاب لم يطبع يعرفونه مواضع النسخ وفي ذلك مصلحة للعلم وأهله ولأصحاب المطابع ويمكن توسيع دائرة التعاون إلى حد بعيد.

هذا وينبغي أن يراعى في الانتخاب أمور:

- ١- أن يكون الكتاب عظيم النفع كثير الفائدة يرجى لنشره أثر عظيم في إحياء العلم ونشره^(١) ومن لازم ذلك أن لا يكون قد طبع ونشر كتاب يغني عنه.
- ٢- أن يقدم الأهم فالأهم.
- ٣- أن يكون في متناول ملتزم الطبع من نسخ الكتاب القلمية نسختان جيدتان على الأقل اللهم إلا الكتب العزيزة التي لا توجد منها إلا نسخة واحدة في العالم.

(١) وقد قام المعلمي - رحمه الله - بنسخ كتاب «نشر النور والزهر في أعيان القرن الحادي عشر» لمرداد وبعد قراءته القراءة الفاحصة كتب على طرة الكتاب العبارة التالية: «من أراد نشر هذا الكتاب فلا ينشره برمته فإن فيه ما يخالف العقيدة» ثم اختصره المعلمي في مجلدين مُبعداً تلك الأخطاء العقائدية من المختصر.

٤- أن يكون الملتزم مستعداً لبذل النفقات التي يقتضيها أداء الواجب في استحضار النسخ وتصحيحه كما ينبغي وغير ذلك فإن من الناس من يتصدى لطبع بعض الكتب المهمة فيشرع في العمل ثم يقعد به ضيق ذات اليد أو النفس عن توفية ما يجب فيطبع الكتاب على هيئة يضج منها الكتاب والعلم وأهله.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العمل الثاني انتخاب نسخة للنقل

العادة أن تُنسخ من بعض الأصول القلمية نسخة تكون مسودة للتصحيح، فالطبع فقد تُنسخ المسودة من نسخة رديئة فيؤدي ذلك إلى كثرة العمل وصعوبته فيما بعد ذلك من المقابلة على النسخ الأخرى والتصحيح وقد يؤدي إلى ما هو أشد ضرراً فينبغي أن تكون النسخة التي تُنسخ منها المسودة:

- ١- واضحة الخط.

- ٢- سليمة من الخروم والبياضات ما أمكن.

- ٣- جيدة الصحة.

وإنما يوثق بهذا بأن يتصفحها عالم عارف بالفن خبيراً بأعمال الطباعة.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العمل الثالث

انتخاب ناسخ للمسودة

ينبغي أن يكون:

- ١- واضح الخط .
- ٢- موثقاً بأمانته .
- ٣- مشاركاً في العلم وعلى الأخص في فن الكتاب .
- ٤- يسهل عليه قراءة الأصل الذي ينقل منه على الصحة .
- ٥- إذا كان مستأجراً فينبغي أن يسمح له بالأجرة الكافية والوقت الكافي ؛ فإن قلة الأجرة يحمل على التهاون وضيق الوقت يحمل على الاستعجال وهو مظنة الإخلال .

العمل الرابع نسخ المسودة

يلزم النَّاسِخُ أمور:

١- أن يدع في الحواشي وبين السطور بياضاً كافياً يسهل التخارج والإلحاق وغيرها. وينبغي أن يراجع المصحح في مقدار ذلك.

٢- أن تكون الكتابة واضحة مفصلة يؤمن فيها الاشتباه فقد يشبه حرف بآخر وعلامة بغيرها، والنقط بالعلامة والنقطة بالنقطتين ويقع الاشتباه في موضع بعض الحروف أو النقاط أو العلامات فعليه أن يتوقى ذلك.

٣- ليكن همه النقل على الوجه فلا يزيد شيئاً باجتهاده ولا ينقصه ولا يغيره حتى الشكل والنقط والعلامات مثل كلمة التصويب (صح) والتضبيب^(١) وهو علامة الشك (ص)

(١) عرّف السيوطي التضبيب بقوله: «ويسمى ذلك ضبة لكون الحرف مُقْفَلاً بها لا يتجه لقراءه، كضبة الباب يقفل بها».

انظر: تدريب الراوي (١/١٥٦)، والإرشاد للنووي (١/٤٤٦)، وفتح المغيث (٢/١٧٧)، ومقدمة ابن الصلاح (١٧٥)، والمُحدث الفاصل (٦٠٦)، والإلماع لعياض (١٧١)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب=

وعلامة الإهمال وعلامة تمام الجملة وعلامة التقديم والتأخير وعلامة النفي (لا - إلى) وعلامات اختلاف النسخ وغير ذلك. (١)

= (٢٦٣ - ٢٦٩)، وتحقيق المخطوطات، للعسيلان (٢٩٤).

(١) وضمن مجاميع المعلمي - رحمه الله تعالى - عثرت على أوراق لخص فيها علامات الترقيم من كتاب «الإملاء والترقيم» لأحمد زكي والمطالع النصرية.

«... الترقيم هو وضع رموز مخصوصة في أثناء الكتابة لتعين مواضع الفصل والوصل وللتنبية على المواضع التي ينبغي فيها النبرات الصوتية حال القراءة. وقد دلت المشاهد وعززها الاختبار على أن السامع والقارئ يكونان على الدوام في أشد الاحتياج إلى نبرات خاصة في الصوت أو رموز مرقومة في الكتابة ليسهل بها الفهم والإدراك عند سماع الكلام ملفوظاً أو قراءته مكتوباً.

١- النقطة في نهاية الجملة المستقلة عما بعدها معنى وإعراباً وكذا عند انتهاء الكلام. المعروف فروض. والأيام دول.

٢- الشولة: (أ) بين الجملتين المرتبطتين معنى وإعراباً.

خير الكلام ما قل ودل، ولم يطل فيمل.

(ب) بين الشرط والجزاء والقسم والجواب إذا كانت جملتا الشرط والقسم.

(ج) بين المفردات المعطوفة إذا أفادت تقسيماً أو تنوعاً مقصودين للكاتب. مثل أيدي، ولساني، والضمير المحجبا.

الحيل، والليل، والبيداء تعرفني.

والضرب، والطعن، والقرطاس، والقلم.

عجباً لمن طلب أمراً بالثغلة، وهو يقدر عليه بالحجة.

فيا شوق أبقي! ويا لي من النوى! ويا دمعي ما أجرى!

ويا قلب ما أضنى! ييني وبينك حرمة الله في تضبيعها.

=

- = أذاك أذاك! إن من لا أخاً له كساع إلى الهيجاء بغير سلاح.
- (د) بين المفردات المعطوفة إذا تعلق بها ما يطيل الفصل بينها.
- الحازم يحذر عدوه على كل حال: يحذر المواثبة إن قرب، والغارة إن بعد، والكمين إن انكشف، والاستطراد إن ولى.
- ٣- الشولة المنقوطة (؛) بين الجملتين المرتبطتين معنى لا إعراباً.
- إذا رأيتم الخير فخذوا به؛ وإذا رأيتم الشر فدعوه.
- ٤- الشولة المثناة (؛) بعد السجعات إذا كان الكلام مسجعاً.
- ٥- النقطتان (:) (أ) قبل الكلام المنقول. ثم أقول: لا يعني.
- (ب) قبل التفصيل بعد الإجمال.
- علامة المنافق: إذا حدث كذب، وإذا... الخ.
- ٦- لفظ الحذف (...) مكان المحذوف وأقلها ثلاث.
- ٧- علامة الاستفهام (?) عقب جملة الاستفهام سواء كانت أداثة ظاهرة أم محذوفة. وأندى العالمين يطوف راح؟
- ٨- علامة الانفعال (!) آخر كل جملة تدل على مآثر قابلها وتهيج شعوره مثل:
- النداء والتعجب والاستغراب والإغراء والتحذير والتأسف والدعاء والقسم والجمال المبدؤة بنعم وبئس والاستكثار.
- ٩- الشرطة (ـ) لفصل كلام المخاطبين حال المحاوراة إذا استغنى عن الإشارة إلى أسمائها.
- قال معاوية لعمر: ما بلغ من عقلك؟
- ما دخلت في شيء إلاً وخرجت منه.
- لكنني ما دخلت فيه قط وأريد الخروج منه.
- كان في طريق خزاعة أسد يقال زاداً وحية يقال لها شجاع كذا
- فأنت تطلب للأشبال قوتاً واطلب لا الله الأعمام شهراً

الأصل بل يثبتها في مثل موضعها ويُنْبَه بالحاشية على أنها كذلك في الأصل اللهم إلا أن يثق بأنها لحق صحيح كأن تكون بخط كاتب الأصل . بلا ريب وبعدها «صح أصل» أو نحوها وعلامة موضع الإلحاق من الأصل واضحة .

٧- ينبغي أن يكون نقله من الأصل مباشرة فإن إملاء إنسان وكتابة آخر يخشى منه الخطأ السمعي الذي تقدم بيانه في المقدمة في السبب السادس . ويخشى منه غير ذلك كما يأتي في العمل الخامس .

٨- مر في المقدمة في السبب الخامس ما يخشى على الناظر في الأصل سواء كان الناسخ أو المملي من الخطأ فينبغي أن يكون للناظر علامة يؤمن من تحولها عن موضعها بدون إرادته وحذا لو اتخذ مسطرة هكذا — يكون طولها بمقدار عرض ورقة الأصل وتكون معها صفيحة بطولها تضم إليها بلولب في الطرف فتدخل الصفيحة تحت الصفحة التي يراد نقلها والمسطرة فوقها فتكون المسطرة أسفل من السطر الذي ينتهي إليه وطرفها المنتصب عقب الكلمة التي ينتهي إليها فيما يتحفظه الناسخ ليكتبه وهكذا تحول بعد كل نظرة .

٩- إن اشتبه على الناسخ الموضع الذي انتهى إليه من الأصل فلا ينبغي أن يكتفى بأن يرى في الأصل مثل الكلمة الأخيرة التي هي آخر ما كتبه بل ولا الجملة فإن مثل ذلك قد يقع

في موضعين أو أكثر من الكلام بل يستظهر بمقابلة سطر أو سطرين أو أكثر.

١٠- إذا انتهى وقت الكتابة وأراد أن يطوي الأصل ثم يعود في الوقت الثاني للكتابة فالأولى أن يدع المسطرة بحالها ويحفظ الأصل في موضع يأمن فيه من تحول المسطرة عن موضعها أو يعد سطور صفحة الأصل ويقيّد في مذكرته السطر الذي انتهى إليه مع رقم الصفحة وتاريخ اليوم والوقت فإن لم يكن الأصل مرقم الصفحات وضع ورقة خاصة يكتب فيها ما ذكر من عدد السطر والتاريخ ووضع الأصل في موضع يأمن فيه من ضياع تلك العلامة أو سقوطها أو تحويلها.

١١- كثير ما تسقط من النسخ أوراق أو يقع في الأوراق تقديم وتأخير أو تلتصق ورقة بأخرى فينبغي للناسخ أن لا ينتقل من صفحة إلى أخرى حتى يثق بأنها هي التي تليها فإن اتضح له عدم الاتصال بدأ فتصفح أوراق الكتاب فإن تبين له بياناً واضحاً أن في الأوراق تقديماً وتأخيراً راجع المصحح أو رجلاً آخر من أهل العلم ويعمل بقوله، ويشرح ذلك في هامش النقل وإن بان له أن بعض الأوراق سقطت راجع ملتزم الطبع. فإن أمره بمواصلة الكتابة عمل بذلك وبيّن في موضع السقط من هامش النقل أن هناك

سقطاً ببعضها وإن لم يتبين له شيء.

وشك في الاتصال وعدمه راجع المصحح أو رجلاً آخر من أهل العلم وأولى من هذا كله. أن يبدأ المصحح أو رجل من أهل العلم بتصفح النسخة قبل النسخ، فإن وجدها متصلة الأوراق لا سقط فيها ولا تقديم وتأخير، فذاك وإلا أرشد الناسخ إلى ما يلزم:

ولا يكتفى لمعرفة الاتصال بمطابقة الترك وهو تكملة وتكتب على طرف آخر الورقة، لأول الورقة التي تليها فإنه يتفق قد الترك في ورقة مع أول ورقة أخرى غير التي حقها أن تليها وربما سقط بعض الأوراق أو يقع تقديم وتأخير فيجيء مالك النسخة التي يريد بيعها فيكتب على طرف آخر الورقة مثل الكلمة في أول الورقة التي تليها في تلك النسخة إما جهلاً وإما غشاً وكذلك لا يكتفى بتسلسل الأرقام فإنه قد يقع الغلط فيها والاشتباه وقد تكون كتابتها حديثة بعد وقوع السقط أو التقديم والتأخير إما جهلاً وإما غشاً بل الدليل القوي اتصال الكلام وتسلسل العبارة وأقوى من ذلك مراجعة نسخة أخرى.

١٢- ينبغي للناسخ أن يبين في النقل مبادئ الصفحات [] (١) ومن تبعهم يلتزمون بيان ذلك في المطبوع وإن تعددت

(١) في الأصل بياض.

النسخ وهو جيد^(١).

(١) وقد حقق المعلمي - رحمه الله - كتاب «المنار المنيف في الصحيح والضعيف» لابن القيم - رحمه الله - سالكاً في تحقيقه هذه الطرق التي ذكرها هنا. قال رحمه الله (ق ٤):

«... وجاءني بالصور فعارضت بهذا هذا وقد قيّدت تصحيحاتي في إحدى النسخ المطبوعة جاريّاً على الطريقة الآتية:

١- ترك في المطبوع كلمات وعبارات ثابتة في الأصل لا أرى داعياً لإسقاطها فأضع موضعها من المتن هذه العلامة () وأكتب الساقط مقابل ذلك في الحاشية في الجهة التي يشير إليها الطرف الطويل من العلامة ثم أكتب فوقه «أصل».

٢- أما ما ترك بحق وللتنبيه عليه فائدة ما فإني أضع موضعه رقماً للتعليق وأعلق ببيانه.

٣- ربما وجدت في النقل - أعني ما نقله على قارىء في موضوعاته عن هذه الرسالة - أو في بعض المراجع زيادة لا يستغنى عنها فأعلم موضعها العلامة السابقة () وأثبتها مقابل ذلك في الحاشية بين الحاجزين هكذا [...] ورقم للتعليق وأعلق ببيان مصدرها.

٤- وقع في المصنوع زيادات على الأصل فما كان منها من قبيل الدعاء كقوله ص ٣ سطر ٣: «وأسكنه فسيح جنّته» ونحو «رضي الله عنه» فلا أعرض له، وماعدا ذلك أحوطه بحاجزين ليعلم أنه ليس من الأصل، وربما أرى الصواب إلغاء الزيادة فأضرب عليها وأكتب فوقها «لا» وأجري مجرى ذلك ما أثبت في المطبوع وهو مضروب عليه في الأصل.

٥- في الأصل تحريف غير قليل غالبه قد صححه محقق المطبوع فهذا لا كلام فيه سوى أن منه ما يحسن أن يعلق عليه ببيان ما في أوصل قد قمت بذلك، ومنه ما طبع محرّفاً إما كما في الأصل، وإما على وجه آخر فأنا أضرب على المحرّف وأضع عليه تلك العلامة () وأثبتن الصواب قبالة في الحاشية =

- = وأعلق عليه بما يوضح الحال، إلا مواضع يسيرة يظهر أنها كانت في نسخة المؤلف كما في أصلنا، فهذه أبقيتها كما هي وأعلق عليها بما تبين لي.
- ٦- هناك كلمات تحرّفت في الطبع وهي في الأصل على الصواب، فأنا أضرب عليها في المطبوع وأضع عليها العلامة () وأثبت مقابل ذلك ما في الأصل وأكتب فوقه «أصل صح» وربما كتب حرف «ق» أريد النقل - نقل علي قارىء -.
- ٧- رأيت أوراق المطبوع تضيق عن التعليقات فجعلتها في أوراق مفردة تجدها بعد هذا بقيد صفحة المطبوع رقم التعليق.
- ٨- قيدت في النسخة التي صححتها من المطبوع بيان أوراق الأصل أضع في مبتدأ الورقة من السطر تلك العلامة () ثم أكتب مقابلها في الحاشية رقم الورقة وبعده رقم - ١ - للوجه الأول، وعند انتهاء الوجه الأول أعيد رقم الورقة وبعده رقم - ٢ - للوجه الثاني وهكذا.
- ٩- هناك مواضع يسيرة من خطأ الطبع لا توجب لبساً اجتزأت بالإشارة إليها بخط أحمر صغير مقابلها في الحاشية.

رَفْعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العمل الخامس مقابلة المسودة على الأصل

والمقصود منه تتميم العمل الرابع، ومع ذلك فليس بالأمر الهين فينبغي:

١- أن يكون كل من المقابلين من أهل العلم والأمانة والتيقظ.
٢- أن يكون الذي بيده الأصل عارفاً بالخطوط القديمة واصطلاحاتها لاسيما خط الأصل^(١).

٣- أن يكونا ممارسين مُتيقظين لأسباب الغلط، وقد مرت في المقدمة (ص ٤).

٤- ليرفع القارئ صوته ويرتل القراءة ويحسن الآخر الإصغاء ولا يشتغل واحد منهما بشيء غير المقابلة.

(١) وعن هذه انظر: الجامع لأخلاق الراوي وأداب السامع (١/٢٤٩). وأدب الإملاء والاستملاء (٢/٤٧٩)، وأدب الكاتب للصولي (٤٥)، وصُبح الأعشى (٣/٢٨)، والفهرست لابن النديم (ص ١٣)، وحكمة الإشراف إلى كتاب الآفاق للزبيدي (ص ٣١ - ٣٧)، وفتح المغيـث (٢/١٧)، وتدريب الراوي (٢/٧٠)، والتبصرة والتذكرة (٢/١٢١)، والاقتراح (ص ٢٨٧)، ومقال بعنوان: الدكـاترة والعبث بالتراث لحمد الجاسر نُشر في مجلة العرب المجلد ٦٥ ذي الحجة.

٥- ليكن بيد كل منهما عوداً ونحوه يقتص به المقروء كلمة كلمة، بل الأحوط استعمال كل منهما المسطرة المار وصفها في العمل الرابع (ص ٢٠)، فإن وقفا احتاطا لموضع الوقف بنحو ما مر في العمل الرابع (ص ٢١).

٦- ليستفهم السامع صاحبه إذا خفي عليه شيء ويستعيده إذا اشتبه عليه الموضع الذي انتهى إليه ولا ينبغي لهما ولا لأحدهما استئصال ذلك فإن كان أحدهما متكاسلاً أو متشاغلاً فأهمل الاحتياط أو أكثر من الاستفهام والاستعادة حتى عظمت المشقة على صاحبه وجب وقف العمل وليحذرا كل الحذر من التساهل وإن كان الغالب في النقل الصحة فإن من عقوبة المتساهل أن يوافق تساهله مواضع الغلط.

٧- ليحذر كل منهما من أن ينطق بغير ما في الكتاب، فإن دعت حاجة احتاط كل الاحتياط بحيث يستيقن أنه لا يمكن أن يشبه الأمر على صاحبه.

٨- ينبغي أن يحتاط الذي بيده النقل في الإصلاح والإلحاق وإخراج الزائد فيتحرى البيان الواضح في ذلك بحيث يؤمن الاشتباه فيما بعد.

٩- ليستحضر الذي يكون بيده الأصل ما تقدم في العمل الرابع في فرع ٣ و ٤ و ٥ و ٦ ص ١٩. تقدم أن على الناسخ أن لا يزيد ولا ينقص ولا يغير حتى الشكل والعلامات، ولا

يحاول إيضاح مشتببه وكثيراً ما يخالف الناسخ في ذلك ولا تنكشف مخالفته للمقابلين إذا لم يتيقظا ويدققا وكذلك بقية ما تقدم. وكما أن زلل الناسخ قد لا تكشفه المقابلة إذا لم يبالغ في الاحتياط فيها فكذلك زلل المقابلة بالتساهل لا ينكشف للمصحح إلا أن يعود فيقابل مرة أخرى فيجب لإتقان العمل أن يحتاط في كل عمل من الأعمال.

١٠- إذا رأى الذي بيده النقل اشتبهاً ما في كلمة أو حرف أو نقط أو شكل أو علامة فعليه أن يوضحه إيضاحاً بيناً بحيث يؤمن من اشتباهه بعد ذلك وكذلك يتحرى الإيضاح البين في كل ما يلحقه أو يصلحه.

١١- السماح للمقابلين بالتغيير الإصلاحي كنقط ما لم ينقط في الأصل وحقه النقط يخشى منه أن يخطئ فيه ومنعهما من ذلك يؤدي إلى صعوبة المقابلة أو التقصير فيها وذلك أن الناسخ قد يكون تصرف تصرفاً لا يظهر للمقابلين بقراءة أحدهما كأن زاد أو نقص نقطاً أو شكلاً في موضع صالح لذلك إذ فصل ما هو موصول في الأصل أو عكسه ونحو ذلك. راجع أسباب الغلط في المقدمة.

فالأولى السماح لهما بما يتبين لهما صوابه بعد أن يكونا

من العلم والمعرفة والتحري والممارسة بحيث ينذر خطأهما
وليحتاطا مع ذلك جهدهما ثم يكون الأصل أمام المصحح
العلمي وقت التصحيح وليكثر من مراجعته حتى كأنه يقابل عليه
مرة أخرى.

تنبيه :

قد يُكتفى من المقابلة بأن يقابل رجل واحد مع نفسه وهذا وإن كان أحوط من بعض الجهات فإنه مظنة التساهل والتسامح المؤدي إلى إخلال شديد لأن ما فيه من كثرة التعب يهوّن على النفس التسامح، نعم إذا وقعت المقابلة بين رجلين ثم قابل رجل مع نفسه لمزيد التثبت فحسن. وإذا ابتدأ رجل فقابل مع نفسه أو كانت المقابلة بين اثنين ولكن على وجه لا يوثق به كأن كان أحدهما أو كلاهما ممن لا يوثق بعلمه أو بتحريه واحتياطه وجب إعادتها على الوجه الموثوق به.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

العمل السادس

مقابلة المسودة على أصل آخر فأكثر

المقصود من هذا العمل تقييد اختلافات النسخ في المسودة لتكون المسودة جامعة لما في تلك النسخ ثم يتصرف فيها المصحح بما يقتضيه التصحيح كما يأتي في بابهِ إن شاء الله تعالى فيأتي هنا عامة ما تقدم في العمل السابق ولا بد أن يكون المقابلان من أهل العلم والمعرفة والممارسة ولا سيما لفن الكتاب وأن يستحضرا أسباب الغلط التي مرت في المقدمة ويحرص كل منهما على فهم عبارة الكتاب كما يجب فإن ذلك منبهة على الغلط وبالتنبية للغلط يستعان على تبين اختلاف النسخ الاختلاف الذي لا يظهر بالنطق أما تماثل الصورتين في النطق مثل «منوال» و«من وال» و«ادع الله» و«ادعوا الله» وإما لاشتباههما لتقارب مخارج الحروف وإما لإسراع القاريء في القراءة أو تسامح الناظر في تحقيق الاستماع وتحقيق النظر وبالجملـة فالمدار على جودة المعرفة وطول الممارسة وصدق الثبـت والحرص على الوفاء بالمقصود فإذا اختل شيء من ذلك في المقابلين أو أحدهما لم يوثق بالمقابلة، وإذا توفرت

الشروط فالأولى السماح لهما باطراح الاختلافات التي يتضح لهما جداً أنه لا فائدة في التنبيه عليها إذ لو كُلفا إثباتها زادت المشقة وأبطأ العمل وكثر السواد في المسودة فيعسر الطبع عليها، وليحتاطا في ذلك جهدهما^(١).

(١) انظر: أدب الإملاء والاستملاء للسمعاني (٣٦٣/١)، والجامع لأخلاق الراوي وأدب السامع (٢٧٥/١). وجامع بيان العلم لابن عبد البر (٧٧/١). والمحدث الفاصل ص (٥٤٤). والإلماع (١٦٠). والتبصرة والتذكرة. وتحقيق المخطوطات للعسيلان ص (١٤٧ - ١٥١).

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الباب الثاني تصحيح الكتاب

يطلق التصحيح على عمليتين:

الأول: تصحيح الكتاب التصحيح العلمي بنفي ما في الأصل أو الأصول من الخطأ وترتيب مسودة صحيحة.

الثاني: تصحيح الطبع بنفي ما يقع في تركيب حروف الطبع من الخطأ المخالف لما في المسودة وتطبيق المطبوع على المسودة المصححة وقد يخلط هذان العملان بأن لا تكون هناك مسودة مصححة بل يحاول القائمان بتصحيح الطبع أن يقوموا بالتصحيح العلمي حال تصحيح الطبع وهذا تهويز لا يصلح لوجوه منها:

أن التصحيح العلمي يستدعي الثبت والمراجعة فمقدار العمل غير معين فقد لا يمكن المصحح أن يصحح في اليوم إلا صفحة واحدة ومثل هذا لا يتأتى وقت الطبع لأنه لا بد وقت الطبع من تقدير العمل بثمانى صفحات في اليوم أو أكثر لا لا يبقى عمال المطبعة بغير عمل.

ومنها: أنه كثيراً ما يمر المصحح بالخطأ ولا يتنبه له أو

لا يهتدي لصوابه ثم يرد عليه في الكتاب نفسه أو فيما يراجعه بعد ذلك ما يرشده إلى الصواب فالمصحح في المسودة إذا وقع له مثل هذا عاد فأصلح ما تركه ولا يمكن هذا في التصحيح وقت الطبع لأن الكراسة التي تقدم فيها الخطأ تكون قد طبعت وفرغ منها.

ومنها: أنه يكثر لأجل التصحيح التغيير والإصلاح وتعليق الحواشي وهذا إذا تجدد وقت الطبع شق على مُركّبي الحروف واستدعى وقتاً زائداً فلا يمكن مع الوفاء به توفية المقدار المقرر للطبع وربما يشتغل المصحح بالتصحيح ويشغل الطابعون بالطبع فكلما فرغ من كراسة سلمها إليهم للطبع وهذا أقرب من الذي قبله ولكنه ليس بجيد، لأن فيه تضيق الوقت على المصحح إذ يلزمه أن يصحح كل يوم المقدار الذي يكفي للطبع في اليوم الثاني مثلاً وهذا لا يتأتى له مع الوفاء بحق التصحيح إذ قد لا يُمكنه أن يتقن في اليوم إلاّ تصحيح صفحة واحدة.

فالصواب أن لا يشرع في طبع الكتاب حتى يتم تصحيحه أو على الأقل تصحيح قطعة كبيرة منه يغلب على الظن أن الطابعين لا يفرغون من طبعها حتى يفرغ المصحح من بقية

الكتاب أو قطعة أخرى كبيرة منه على الأقل^(١).

هذا وقد اصطلح المصريون أخيراً على تسمية التصحيح العلمي تحقيقاً تمييزاً له عن التصحيح الطباعي وإلاًّ وضح التمييز بالصفة كما ترى وهذا الباب معقود للتصحيح العلمي كما علمت وفيه مباحث.

(١) انظر: إرشاد طلاب الحقائق (١/٤٣٠). والإلماع (١٥٧). والمُحدث الفاصل (٣٠٣). ومناهج تحقيق التراث لرمضان عبدالنواب ص (٩٠). وتحقيق المخطوطات للعسيان ص (١٦٧ - ١٩٥).

المبحث الأول : في الحاجة إليه

ههنا آراء الأول يرى بعض الناس أن الكتب القديمة التي لم تطبع إذا وجدت منها نسخة قديمة جيدة في الجملة كفى في إحياء الكتاب ونشره أن يطبق المطبوع على تلك النسخة لأن المهم إنما هو تدارك ذاك الكتاب فإذا طبّق المطبوع على تلك النسخة ثم طبع منه ألف نسخة فكأنه قد حصل من أمثال تلك النسخة ألف نسخة وكل من وقع له نسخة من المطبوع كأنه وقعت له تلك النسخة القلمية نفسها وقد طبع المستشرقون أنساب السمعاني بالزنكوغراف ونشروه فانتفع الناس به وراجت نسخه على غلاء ثمنها مع ما فيه من الأغلاط الكثيرة. وفي هذا الصنيع تقليل للعمل وتوفير للنفقات وذلك مما يرغب ملتزمي الطبع في طبع المؤلفات القديمة وبذلك تخف قيم المطبوعات لقلة الغرامة في طبعها فيسهل اقتناؤها على الراغبين مع الوفاء بالأمانة كما ينبغي فإن كان هناك في الأصل أغلاط فكل عالم تقع له نسخة من المطبوع يصحح لنفسه.

أقول: أما إذا كان الطبع بالزنكوغراف كما طبع أنساب السمعاني فإن الأمر كما وصف؛ لأن في هذا الصنيع مفسدة وهي أن الباعث على طبع الكتب القديمة أحد أمرين إما طلب الربح وهو الغالب وإما الرغبة في نشر ذاك الكتاب خدمة للعلم

أو إظهاراً لفضل مؤلفه أو غير ذلك. فإذا طبع الكتاب مرة ضعفت الرغبة في طبعة مرة أخرى. أما طالب الربح فإنه لا يرجو ربحاً في الطبع مرة أخرى لأنه يرى أن أكثر الراغبين في اقتناء الكتاب قد استغنوا بالطبعة الأولى. وأما الراغب في نشر الكتاب فإنه يرى أنه قد انتشر بالطبعة الأولى. فطبع الكتاب من شأنه أن يحرم أهل العلم بقية نسخه الصحيحة إلى أمد طويل على الأقل كما هو الشأن في أنساب السمعاني، فإن نسخه القلمية موجودة في مكاتب العالم ولم تتجه الرغبات إلى طبعه بعد تلك الطبعة إلى الآن مع حاجة كثير من أهل العلم إلى ذلك لما يجدونه في تلك الطبعة من النقص والخلل.

نعم إذا كانت النسخة القلمية المطبوع عنها بغاية الجودة والصحة فالطبع عنها بالزنكوغراف وافٍ بالمقصود بل هو أولى من الطبع عنها وعن غيرها بالحروف؛ لأن الطبع بالحروف لا تخلو من تصرف النساخ والمصححين والمركبين فلا يوثق كل الوثوق بمطابقته للأصل القلمي الموثوق به كما يوثق بمطابقة المطبوع بالزنكوغراف.

أما إذا كان الطبع بالحروف على هذا الرأي ففيه مع المفسدة المذكورة مفسدة أكبر وهي أنه لا يمكن فيه تطبيق المطبوع على الأصل القلمي لوجوه منها أن من الحروف ما

تتحد صورها وإنما يميز بينها النقط كما مر تفصيله في المقدمة، والأصول القلمية كثيراً ما يهمل فيها النقط، ولا يمكن تطبيق ذلك في الطبع بالحروف كما إذا وقعت في الأصل كلمة «مفيد» بلا نقط واحتملت أن يكون «مفيد» أو «مفند» أو «مفتد» أو «مقتد» أو «مقيد» أو غير ذلك فكيف تطبع؟ ومنها أنه قد يقع الاشتباه في النسخة في موضع النقط فيحتمل أن يكون على هذا الحرف أو الذي يليه أو تحت هذا الحرف في السطر الأعلى أو تحت الذي يوازيه في السطر الأسفل وهذا لا يتأتى تصويره في الطبع بالحروف. ومنها أنه قد تشبه في النسخة صورة النقط فيحتمل أن تكون نقطة أو اثنتين كما قد تشبه النقطتان بالفتحة أو الكسرة وتشبه كل من (ب ت ث ن ي) في الابتداء بالميم، وأحدها يليه ميم في الابتداء بالعين والغين، واحدها في الأثناء وكذا العين والغين بالفاء والقاف تشبه الزاي بالنون، والدال بالراء والزاي، وتشبه الفاء والقاف مفردتين أو في الأخير بالنون إلى غير ذلك مما يكثر جداً فلا يتأتى التطبيق في الطبع بالحروف فإن قيل يترك في المطبوع في مواضع الاشتباه بياض، أو يطبع كما اتفق وينبه في الحاشية على الواقع ويشرح فيه بالعبارة الصورة التي وقعت في الأصل حتى كأنها مشاهدة فيدفعه أنه قد يكثر في النسخة الاشتباه فتكثر هذه الحواشي وتزيد نفقات الطبع على أن بعض الكلمات المشبهة

تحتاج في شرح صورتها بالعبارة إلى أسطر وقد يقع الاشتباه على وجه لا يمكن بيانه بالعبارة، وإن قيل أما هذه المواضع فيبحث فيها عن الصواب وتثبت في المطبوع على الصواب، فقد رجعت إلى التصحيح العلمي والغالب أن ملتزم الطبع الذي عزم على طبع الكتاب بمجرد التطبيق على الأصل إنما يكل العمل إلى من تقل أجرته والغالب أنه لا يكون أهلاً للتصحيح العلمي فيخطط خطب عشواء. فإن كان أهلاً للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل فتتم الفائدة وتحسن سمعة المطبعة ويوفي بحق العلم. ومن المفاسد أن من عادة المطبوعات التصحيح في الجملة فالعالم إذا رأى المطبوع ظن أنه مصحح فاعتمد عليه ولا كذلك في النسخ القلمية فإن قيل يكفي في دفع هذا أن ينه في لوح المطبوع على أنه إنما اقتصر فيه على التطبيق على النسخة قلت كفى بهذا خطأ لقيمة المطبوع وتزهيداً للناس فيه، ولهذا لا تجد مطبوعاً إلا ويدعي طابعه أنه اعتنى بتصحيحه وبالغ، رغمًا عن أن كثيراً منها مشحون بالأغلاط وهذه الطبعة الأولى من تفسير ابن جرير بمطبعة الميمنية بمصر فتثبت في طُرة كل من أجزاء الثلاثين بعد ذكر أن الكتاب طبع عن نسختين (وقد بذلنا الطاقة في تصحيحها ومراجعة ما يحتاج إلى المراجعة من مظانه الموثوق بترجيحها مع عناية جمع من أفاضل علماء مصر بالتصحيح تذكر

أسماءهم في آخر الكتاب).

ولم أرى في آخر الكتاب اسم أحد من العلماء الأ... مصححه محمد الزهري الغمراوي. فكأن هذا الرجل هو القائل «قد بذلنا...» وهو نفسه الجمع من علماء مصر، وما زعمه من مراجعة المظان لا يكاد يظهر له أثر في الكتاب على طوله وكذلك المقابلة على نسختين، فإن المطبوع مشحون بالأغلاط وكثير منها جداً يبعد أن يتفق عليه أصلاً وكثير منها جداً يمكن تصحيحه بأدنى مراجعة للمظان والله المستعان. بل إن في المطبوعات الحديثة بمصر ما يقارب هذا ومن المفاصد أن يكثر في الأصول القلمية الأغلاط الواضحة فإن قيل يطبع كذلك كان ذلك ممّا يُرغب الناس عن المطبوع ويسيء سمعة المطبعة جداً، وأن قيل إما هذا فيصح فقد رجعت إلى التصحيح ثم إن كان الموكول إليه ذلك أهلاً للتصحيح فلماذا لا يكلف التصحيح الكامل وأن لم يكن أهلاً كان في ذلك مفسدة أعظم فإن القاصر يحسب كثيراً من الصواب خطأ واضحاً كما يعرفه من ابتلي بالتصحيح من أهل العلم مع هذا الضرب فالإذن للقاصر بتصحيح ما يراه خطأ واضحاً نتيجه أن يضاف في المطبوع أغلاط كثيرة إلى أكثر أغلاط الأصل القلمي مع إيهام أنها فيه.

الرأي الثاني :

يظهر من تصفّح كثير من الكتب المطبوعة أن طابعيها يرون قريباً من الرأي الأول إلا أنهم لا يقدمون على طبع كتاب حتى تحصل لهم نسختان فأكثر فتجعل واحدة أصلاً وينبه في الحواشي على مخالفات الأخرى وهذا الرأي في معنى الأول إلا أنه يخف فساداً إذا كانت النسختان أو النسخ كلها واضحة للمخط جيدة الصلّة وجُعِلَت الأجود أصلاً لكن الجودة الموثوق بها في النسخ القلمية عزيزة ومع ذلك فعند الاختلاف قد يتفق أن يثبت الخطأ في المتن والصواب في الحاشية وهو خلاف ما ينبغي، وقد يسأم المصحّح من كثرة الاختلاف فيغفل كثيراً منه وملتزم الطبع قد يحض على تقليل الحواشي لتخف النفقات والغالب أن يوكل إلى المصحح أن يقتصر على إثبات الاختلافات المهمة فإن لم يكن أهلاً للتصحيح العلمي خبط خبط عشواء فكثيراً ما يثبت في المطبوع الأغلاط الفاحشة ويكون الصواب في بعض النسخ القلمية ولكنه أغفله لتوهمه أنه هو الخطأ.

الرأي الثالث :

الرأي الثالث كالذي قبله إلا أنه يزيد بمراجعة كثير من المظان من الكتب الأخرى وينبه على الاختلافات والحال في

هذا كالذي قبله .

الرأي الرابع :

يظهر من تصفح كثير من المطبوعات أنه اعتمد فيها التصحيح العلمي إلا أن مصححيها أغفلوا التنبيه على ما خالفوا فيه الأصل أو بعض الأصول واقتصروا على إثبات ما رأوه الصواب وفي هذا خلل من جهات :

الأولى : أننا نقطع أن مُصَحِّحِي تلك الكتب لم يكن عندهم دليل على صحة جميع ما أثبتوه في المطبوع بل لابد أن يكونوا أثبتوا كثيراً لأنه كذلك في الأصل أو الأصلين فأكثر ولم يقيم عندهم دليل على خطأه فعلى هذا لا يتميز للناظر في المطبوع ما كان ثابتاً في الأصول مما كان الثابت فيها خلافه ولكن المصحح قضى عليه بأنه خطأ، وإذا لم يتميز ذا من ذاك ضعفت الثقة بالمطبوع فإنها إذا اختلفت الكتب القلمية في كلمة مثلاً ولم نظفر بدليل كان الراجح ما في الأكثر والنسخة القلمية أرجع عند العالم من مطبوعة هذا الطبع لأن من شأن النُسخِ اتباع الأصول ومن شأن المُصَحِّحين التصرف وإذا لم يشتهر المصحح بسعة العلم والضبط والتثبت لم يوثق برأيه . ويزيد الاعتماد على ما طبع هذا الطبع ضعفاً أن العالم يجد فيه غير قليل من الأغلاط وبعضها مما يبعد توارد النسخ عليه بل لقد

يظهر في بعضها أنه لم يكن في أصل قلبي قديم وهذا يدل على أن المصحح ليس بالصفة التي تسوغ أن يعتمد عليه .

الجهة الثانية: أنه يمتنع عادة أن لا تختلف النسخ وإذا اختلفت فيمتنع عادة أن يتبين الصواب للمُصحِّح في جميع الموضوع بياناً واضحاً يسوغ له أن يهمل معه التنبيه على الخلاف بل لابد أن يتردد في مواضع ويترجح لديه أحد الوجهين أو الأوجه في بعض الموضوع رجحاناً ضعيفاً وفي هذين يجب التنبيه على الخلاف فإذا لم يوجد بهامش المطبوع عن أصليين فأكثر شيء من التنبيه على اختلاف النسخ أو وجد قليلاً جداً ظهر أن مصححية أهملوا هذا الواجب .

الجهة الثالثة: أن في طبع الكتاب ونشره إتلافاً لأكثر نسخه القلمية لأن الناس يستغنون بالمطبوع فتتزل قيمة النسخ القلمية جداً فيضعف الاعتناء بحفظها فيسرع إليها التلف ويتلف معها كثير من الفوائد التي أهملت في المطبوع فمن الحق على من يتعاطى طبع كتاب أن يحرص على جميع نسخه الجيدة واستيفاء ما فيها مما يحتمل أن يكون له فائدة من ذلك أكثر الاختلافات بينها .

الرأي المختار

تصحيح الكتاب معناه جعله صحيحاً ولصحة المطبوع
ثلاثة اعتبارات :

الأول : مطابقتها لما في الأصل القلمي فأكثر.

الثاني : مطابقة ما فيه لما عند المؤلف .

الثالث : مطابقة ما فيه للواقع في نفس الأمر .

مثال ذلك : اسم «عرابي» بن معاوية صححوا أنه بعين وراء وأن البخاري ذكره بغيرين معجمة وراء فإذا وقع في أصل قلمي من تاريخ البخاري مثلاً بعين مهملة وزاي فإن أثبت في المطبوع كذلك ساغ أن يقال أنه صحيح بالنظر إلى مطابقتها للأصل القلمي لكنه خطأ بالنظر إلى ما عند المؤلف ، وبالنظر إلى ما في نفس الأمر ، وإن أثبت بعين مهملة وراء كان صحيحاً بالنظر إلى ما في نفس الأمر لكنه مخالف لما في الأصل ، ولما عند المؤلف وإن أثبت بغيرين معجمة وراء ، صح أن يقال أنه صحيح بالنظر لما عند المؤلف لكنه مخالف لما في الأصل وخطأ في نفس الأمر . وإذا ثبت في المطبوع على أحد الأوجه الثلاثة ولم ينبه على خلاف ذلك كان الظاهر أنه كذلك في

الأصل القلمي وكذلك هو عند المؤلف وكذلك هو في نفس الأمر فيكون ذلك خطأ وكذباً من وجهين . فالتصحيح العلمي حقه مراعاة الأوجه الثلاثة بأن يثبت الاسم في الأصل على أحد الأوجه وينبه في الحاشية على الوجهين الآخرين والصواب في هذا المثال أن يثبت الاسم في المطبوع بالغين المعجمة والراء لأن الكتاب كتاب البخاري والمقصود فيه نقل كلامه بأمانته وأهل العلم ينقلون عن الكتاب فيقول أحدهم قال البخاري في التاريخ «...» فيسوق العبارة كما يجدها في المطبوع . ثم ليُنَبِّه في الحاشية على الوجهين الآخرين كأن يقول: «هكذا يقوله البخاري بدليل «...» ووقع في الأصل «عراي» وقال فلان «...» فيذكر ما صححه أهل العلم من أنه «عراي» بالعين المهملة والراء . فإذا لم يعرف ما عند المؤلف فالظاهر أنه موافق لما في نفس الأمر وإذا لم يعرف ما في نفس الأمر فالظاهر أنه موافق لما عند المؤلف وإذا لم يعرف ذا ولا ذاك بعد البحث فالظاهر أن ما في الأصل القلمي موافق لهما لكن ليس للمصحح أن يستغنى بهذا الظاهر عن البحث والتنقيب فإن اختلفت الأصول رجع بالكثرة والجودة والقياس وينبه على الوجه الآخر في الحاشية مع بيان وجه الترجيح إن لم يكن ظاهراً.

وقريب من اختلاف الأصول أن تقع الكلمة في أصل

الكتاب على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه لكن الأولى في هذا أن يثبت في متن المطبوع ما في أصل الكتاب وينبه على ما خالفه في الحاشية اللهم إلا أن يترجح عنده رجحاناً بيناً أن ما في الأصل من خطأ النساخ فحينئذ يثبت في متن المطبوع ما تبين له أنه الصواب وينبه في الحاشية على ما وقع في الأصل مع بيان وجه ضعفه إن لم يكن ظاهراً، وحيث وقع في الأصل على وجه وفي كتاب آخر فأكثر على خلافه وترجح عند المصحح في الأصل فإنه يتبع ما في الأصل ولا يلزمه التنبيه على ما في الكتب الأخرى لأنه غير مكلف بتصحيحها اللهم إلا أن يكون وجه صحة ما في الأصل خفياً ويخشى أن يتعقبه متعقب بما في الكتب الأخرى فينبغي في مثل هذا أن ينبه على ما في الكتب الأخرى مع بيان الدليل على صحة ما في الأصل فإما اختلاف الأصول فلا بد من التنبيه عليه على كل حال اللهم إلا أن يكون منها أصل رديء كثير الأغلاط فيشق التنبيه عليها تفصيلاً فيكفيه التنبيه الإجمالي في مقدمة الطبع بأن يذكر ذاك الأصل الرديء وكثرة أغلاطه وإنه لم يلتزم التنبيه عليها تفصيلاً. وكذلك لا يلزمه التنبيه على الاختلافات الصورية كالاختلاف في الرسم مثل إبراهيم بألف وبدونها، وإهمال النقط ونحو ذلك والمردّ إلى اجتهاده فما رأى أن للتنبيه عليه فائدة نبه عليه وما لا فلا.

تنبيه

إذا حكى المؤلف عن غيره كلاماً فلا بد من رعاية ما عند المحكى عنه وإن خالف ما عند المؤلف لأن الظاهر أن المؤلف حكى كلام ذاك الرجل بأمانته فإذا حكى ابن أبي حاتم مثلاً في كتابه عن البخاري كلاماً يتعلق بعرايى بن معاوية فالظاهر أن اسم عرايى يكون في ذاك الكلام بالغين المعجمة فإن وقع في أصل كتاب ابن أبي حاتم بالمهملة وجب إثباته في متن المطبوع بالمعجمة والتنبيه في الحاشية على ما وقع في الأصل وعلى الحامل على مخالفته لكن إذا احتمل احتمالاً قوياً أن يكون ابن أبي حاتم جهل ما عند البخاري أو تصرف في عبارته فغير بعض ما فيها، ففي هذا يثبت في متن المطبوع كما في الأصل وينبه في الحاشية على ما عند البخاري.

فصل

الوفاء بما تقدم ليس بالأمر السهل فينبغي أن نشرح الأمور الضامنة للوفاء به:

١- ينبغي أن يكون المصحح متمكناً من العربية والأدب وعلم رسم الخط متمكناً من فن الكتاب، مشاركاً في سائر الفنون واسع الاطلاع على كتب الفن عارفاً بمظان ما يتعلق به من الكتب الأخرى كأن يعرف أن من مظان ضبط الأسماء والأنساب «الغريبه» لسان العرب والقاموس وشرحه وأن من مظان تراجم التابعين الإصابة فإنها تقسم كل باب إلى أربعة أقسام الأول الصحابة الثابتة صحبتهم والثلاثة الأخرى غالبها في التابعين.

٢- ينبغي أن يكون العمل في المَسَوْدَة قد جرى على ما تقدم في الباب الأول لتكون اختلافات النسخ ماثلة أمام المصحح ثم لا يغنيه ذلك عن حضور الأصول أمامه ليراجعها عند الحاجة.

٣- ينبغي أن يحضر عنده ما أمكن إحضاره من كتب الفن وما يقرب منها فإذا كان الكتاب في فن الرجال احتيج إلى

حضور كتب الحديث والتفسير المسند كتفسير ابن جرير
والسير^(١) والتواريخ ولا سيما المرتبة على التراجم^(٢)
والأغاني^(٣) ولسان
.....

(١) مثل:

- ١- «الروض الأنف والمشرح الروى في تفسير ما اشتمل عليه حديث السيرة واحتوى»، لعبدالرحمن بن عبدالله الشَّهْنَلِي الأندلسي ت (٥٨١هـ).
- ٢- «المغازي» لأبي عبدالله محمد بن عمر الواقدي ت (٢٠٧هـ).
- ٣- «الدُّرر في اختصار المغازي والسير» لابن عبدالبر ت (٤٦٣هـ).
- ٤- «حدائق الأنوار ومطالع الأسرار في سيرة النبي المختار» لابن الدَّبَّيع الشيباني ت (٩٢٤هـ).
- ٥- «الاكتفاء في مغازي رسول الله والثلاثة الخلفاء»، لسليمان بن موسى الكلاعي الأندلسي ت (٦٣٤هـ).

(٢) مثل:

- ١- «التاريخ الكبير» للإمام محمد بن إسماعيل البخاري ت (٢٥٦هـ).
 - ٢- «الجرح والتعديل» لابن أبي حاتم ت (٣٢٧هـ).
 - ٣- «تذكرة الحفاظ» للذهبي ت (٧٤٨هـ).
 - ٤- «ميزان الاعتدال في نقد الرجال» للذهبي.
 - ٥- «لسان الميزان» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ).
- وانظر رسالة بعنوان «علم الرجال وأهميته» للمعلمي رحمه الله ففيها زيادة بيان.

- (٣) «الأغاني» لأبي الفرج علي بن الحسين بن محمد الأصبهاني ت (٣٥٦هـ).
- وقد اختصره ابن واصل الحموي ت (٦٩٧هـ). وعنون له «تحريد الأغاني من ذكر المثلث والمثاني». وكذا اختصره ابن منظور ت (٧١١هـ) وعنون له «مختار الأغاني في الأخبار والثناء».

العرب^(١) وشرح القاموس^(٢) ومعاجم الشعراء^(٣) والأدباء^(٤).

- (١) «لسان العرب» لجمال الدين محمد بن مكرم بن منظور الأفريقي ت (٧١١هـ) واعتنى في كتابه هذا على خمسة كتب وهي:
- ١- «تهذيب اللغة» للأزهري. ٢- «المحكم» لابن سيده. ٣- «الصحاح» للجوهري. ٤- «حواشي ابن بري على الصحاح». ٥- «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير.
- وللأستاذ أحمد تيمور كتاب بعنوان «تصحيح لسان العرب». وكذلك الدكتور عبدالسلام هارون «تحقيقات وتنبيهات في معجم لسان العرب».
- وللمعلمي رحمه الله انتقادات على طبعة لسان العرب في مجلدين موجودة في بعض المكتبات الخاصة بمكة المكرمة.
- (٢) «القاموس المحيط» لأبي طاهر مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروزابادي ت (٨١٧هـ). وشرح القاموس هو «تاج العروس» للزبيدي ت (١٢٠٥هـ). وحول القاموس انظر:
- ١- «القول المأنوس في صفات القاموس» لمحمد سعد الله.
 - ٢- «إضاءة الراموس وإفاضة الناموس على إضاءة القاموس» للصميلي ت (١١٧٠).
 - ٣- «الجاسوس على القاموس» للشدياق ت (١٣٠٤هـ).
- (٣) تراجم الشعراء مثل: ١- «طبقات فحول الشعراء» للجمحي ت (٢٣٢هـ).
- ٢- «الشعر والشعراء» لابن قتيبة ت (٢٧٦هـ).
 - ٣- «طبقات الشعراء» لابن المعتز ت (٢٩٦هـ).
 - ٤- «معجم الشعراء» للمرزباني (٣٨٤هـ).
 - ٥- «خريدة القصر وجريدة أهل العصر» للأصفهاني ت (٥٩٧هـ).
- (٤) تراجم الأدباء مثل:
- ١- «معجم الأدباء» لياقوت الحموي ت (٦٢٦هـ).
 - ٢- «خزانة الأدب» للبغدادی ت (١٠٩٣هـ).

=

والنحاة^(١) والقضاة^(٢) والأمراء^(٣) والأشراف والبخلاء وغيرهم ومن كتب الأدب ككتب الجاحظ وكامل المبرد ومعارف ابن قتيبة وعيون الأخبار وأمالي القالي، وبالجملة ينبغي أن تكون بحضرته مكتبة واسعة في جميع الفنون ويكون عارفاً بمواضع الكتب منها ويرتبها في القرب منه على حسب ما يعرف من مقدار الحاجة إليها فيكون قربها إليه ما تكثر الحاجة إليه ثم ما يلي ذلك على درجاته.

= ٣- «ونفحة الريحانة» للمحيي.

(١) تراجم النحاة مثل:

١- «إنباه الرواة على أنباه النحاة» للقطفي ت (٥٧٧هـ).

٢- «بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة» للسيوطي ت (٩١١هـ).

(٢) تراجم القضاة مثل:

١- «أخبار القضاة» لوكي ت (٣٠٦هـ).

٢- «رفع الإصر عن قضاة مصر» لابن حجر العسقلاني ت (٨٥٢هـ).

٣- «الولاة والقضاة» للكندي ت (٣٥٥هـ).

٤- «قضاة قرطبة» للخُشني ت (٣٦٦هـ).

(٣) تراجم الأمراء مثل:

١- «الإنباء في تاريخ الخلفاء» لابن العمارين ت (٥٨٠هـ).

٢- «أسماء الخلفاء والولاة» لابن حزم ت (٤٥٦هـ).

٣- «تاريخ الخلفاء» للسيوطي ت (٩١١هـ).

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٢)

أصول التصحيح

للعامة المحقق
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

أعدده للنشر
ماجد بن عبدالعزيز الزيايدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ

المقدمة

عبد الرحمن النجدي
(سنة النبوة الفدوى)

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى .

أما بعد . . .

فإني منذ بضع سنين مُشتغل بتصحيح الكتب العلمية في مطبعة «دائرة المعارف العثمانية» وتبين لي بعد الممارسة قيمة التصحيح العلمية والعملية وما ينبغي للمُصحِّح أن يتحقق به أولاً ثم ما يلزمه أن يعمل به ثانياً .

ورأيت غالب الناس في غفلة عن ذلك أو بعضه، فمن لم يشتغل بقراءة الكتب العلمية ومقابلتها وتصحيحها، يَبْخُس التصحيح قيمته ويُظنه أمراً هيناً لا أهمية له ولا صعوبة فيه .

ولما كان أكثر المتولين أمور المطابع من هذا القبيل عظمت المصيبة بذلك ولهم طُرق :

الطريقة الأولى

من يكتفي بالتصحيح المطبوعي أعني جعل المطبوع موافقاً للنسخة القلمية، فتارة تكون نسخة واحدة، وخطأ هذا بغاية الوضوح عند من كان عنده معرفة علمية واطلاع على النسخ القلمية فإنها لا تكاد تخلو نسخة قلمية عن خطأ وتصحيف وتحريف وأقل ذلك أن يشتبه على القارئ فيقرأ غلطاً وقد رأينا من هذا كثيراً. نرى بعض النساخ يغلط في النسخ كثيراً مع أن الأصل صحيح ولكنه أخطأ في القراءة.

إما لكون خط الأصل سقيماً أو معلقاً أو غير منقوط وهذا كثير في الكتب العتيقة، أو تشبه بعض حروفه ببعض وهذا كثير جداً، هذا فضلاً عما يكون في الأصل نفسه من الخطأ فإنك لا تكاد تجد كتاباً قلمياً واحداً مبرئاً عن الغلط، ويقع في أوربا أن يطبعوا الكتاب بطريق التصوير، كما فعلوا بكتاب الأنساب للسمعاني، وفي هذا ترك الأغلاط التي في الأصل على ما هي وزيادة أنه عند العكس كثيراً ما تخفى النقاط وبعض الحروف الصغيرة.

وتارة تكون عدة نسخ قلمية ويكلف المصحح أن يجعل

أحداها أمّا ويثبت مخالقات النسخ الأخرى على الهامش وفي هذا من النقائص:

- ١- أنه كثيراً ما تجتمع عدّة نسخ على الخطأ.
- ٢- بعض النسخ قد تكون مخالفتها خطأ قطعياً بإثباتها تسويد للورق وتكثير للعمل يؤدي إلى ارتفاع قيمة الكتاب المالية فيضر ذلك من يريد اقتناؤه وبالمطبعة أيضاً؛ لأن كثيراً من الراغبين في اقتناء الكتب يُصدّهم غلاؤها عن اشترائها وربما عارضتها مطبعة أخرى فطبعت الكتاب بنفقة أقلّ قناعة عن... فأقبل الناس على هذا وتركوا تلك.
- ٣- إن حيلتهم العمل إلى إسقاط لقيمة النسخة المطبوعة وللمطبعة؛ لأن العارف بدل أن يفهم من إثبات الأغلاط الواضحة أمانة المطبعة ومصححها وشدة تحريهم يفهم أنه ليس فيهم أحد من أهل العلم يعلم أن ذلك غلط واضح.
- ٤- أن كثيراً من المطالعين لا يميزون بين الصواب والخطأ ففي الطبع على الطريقة المذكورة حرمان هؤلاء من بعض الفائدة وإيقاع بعضهم في الغلط وتكليفهم المشقة إذا أرادوا أن يستشهدوا بشيء من الكتاب.

وبعض المصححين ينبه على الخطأ بأنه خطأ، وهذا وإن اندفع به بعض النقائص المذكورة فقد زاد نقصاً آخر وهو أن التنبيه على الغلط يلزمه أن يبين المصحح مستنده في التغليط

فيعظم حجم الكتاب وقد بيّنا ما فيه .

فأما إذا كان المصحح غير ماهر فالأمر أشد فإنه قد يُصحّح الغلط ويُخطئ الصواب وهذا ينقص قيمة المطبوع العلمية والمالية؛ لأن الناظر فيه يرى أن الكتاب لم يصححه عارف ماهر .

وأيضاً ففي ذلك إيقاع لغير العارفين في الغلط، ومع ما تقدم فإننا نقطع أنه لم يطبع كتاب قط على هذه الطريقة مع استيفاء جميع الاختلافات فإن من نسخ الكتب التي طبعت على هذه الطريقة ما لا نقط فيه البتة أو نقطه قليل . فلو وفّى المُصحّح بهذه الطريقة لكانت الحواشي ثابتة مع كل كلمة منقوطة يمكن تصحيحها .

ومن هنا نعلم أن المصحح فزع إلى الطريقة الرابعة ولكن لم يعتمدهما مطلقاً بل خلط وخبّط وفي هذا مفسدة عظيمة فإن ولي أمر المطبعة إنما يأمر المصحح بالتزام الطريقة الثانية لأنه لا يرى الاعتماد على معرفته فيحمله ذلك على إحالة التصحيح إلى غير عارف ثقة بأنه لا حاجة للمعرفة وإذا كان الطبع مقيداً بالنسخ وفي هذا ما فيه .

الطريقة الثانية

وهي الرائجة في بعض المطابع في مصر وغيرها أن يقول صاحب المطبعة بعض أهل العلم والمعرفة على تصحيح الكتاب الذي يريد طبعه، ويدفع إليه النقل الذي يراد الطبع عليه وذلك غالباً بعد مقابلته بالأصل، فيصحح هذا العالم بمعرفته ونظره وبمراجعة المظان من الكتب العلميّة، ويكتب تصحيحاته على النقل، ثم يأخذه صاحب المطبعة، ويكتفي به في التصحيح الحقيقي. ويكتفي عند الطبع بمن يُصحّح تصحيحاً مطبعياً أعني الذي يطبّق المَطْبُوع على ذلك النّقل.

ففي هذه الطريقة ثلاث أيدٍ تُناوب التّصحّيح.

الأولى : التّصحّيح بالمُقابلة على الأصل.

الثانية : التّصحّيح الحقيقي.

الثالثة : التّصحّيح المطبعي.

وفيها نقائص:

الأولى :

أن التّصحّيح بالمُقابلة كثيراً ما يُوكل إلى غير أهله. فإن التّصحّيح بالمُقابلة ينبغي أن لا يعتمد فيه إلاّ على عالم ممارس

للتصحيح إما كونه عالماً فلاأمور:

الأول: أن النسخ القلمية كثيراً ما تكون غير منقوطة ويكون خطها ردياً أو مغلقاً وتشبه فيه بعض الحروف ببعض فالمقابل إذا لم يكن عنده أهلية تامة فإنه يقلد الناسخ ويتبعه.

الثاني: أن النسخ القلمية كثيراً ما يكون فيها الضرب والتضبيب وغير الماهر قد لا يفهم ذلك.

الثالث: أن النسخ القلمية كثيراً ما يكون فيها الإلحاق والحواشي وغير الماهر ربما وضع الإلحاق في غير موضعه، وربما اشتبه عليه الإلحاق بالحواشي فيجعل الحواشي إلحاقاً وعكسه وهذا موجود بكثرة؟

الرابع: أن الناسخ إذا كان عارف فكثيراً ما يتصرف بمعرفته فيُحَرِّف ويُصَحِّف ويبدل ويغير كما وقع في نسخ كتاب «الاعتصام» للشاطبي، ونبه عليه مصححه السيد محمد رشيد رضا. فإذا كان المقابل غير أهل قلد الناسخ.

الخامس: أن غير المتأهل لا يكون عنده غالباً ما يحمله على شدة التحري.

السادس: أن النساخة كثيراً ما يكون بالإملاء يمسك شخص الأصل ويُملي على الناسخ فينسخ هذا بحسب ما يسمع

وكثيراً ما تتشابه الكلمات لفظاً وتختلف خطأً مثل علا وعلى، وحاذر وحازر، عند من ينطبق بالذال زائاً ونحوه حامد وهامد، وثائر وسائر، وقال وغال، وترتيب واريب وغريب، وأشباه ذلك كثيرة.

والمقابلة تكون بين اثنين أيضاً فإذا لم يكن المقابل أهلاً لم يتنبه لتصحيح الأغلط الناشئة عما ذكر إلى غير ذلك.

وأما كونه ممارساً للتصحيح فلان غير الممارس لا يكون عنده صبر الممارس وتأنية وثبته ومعرفته بمظان الغلط، وسيأتي إيضاح هذا إن شاء الله تعالى في شروط المصحح.

النقيصة الثانية :

أن المصحح الأوسط وإن كان بغاية العلم والمعرفة قد لا يتبين له الغلط أو يتبين له ويرى أن ما وقع في النقل محتمل من حيث المعنى فيدعه، أو ينبه عليه في الحاشية وفي ذلك تكثير حجم الكتاب.

وإن أهل العلم لا يعتمدون على التصحيح في الحاشية اعتمادهم على ما هو ثابت في الأصل. وأهم من ذلك أن أهل العلم يرون أن الأصل المنقول منه غير صحيح ولا معتمد والشاهد على هذا كتاب «الاعتصام» للشاطبي، فإن العلامة السيد محمد رشيد رضا صححه معتمداً على نقل كان ينسخ من

النسخة التي في المكتبة الخديوية وكان يجد أغلاطاً في النقل كثيرة فمنها ما أصلحه، ومنها ما نبه عليه، ومنها ما تركه وكان يظن أن الخلل في الأصل، ثم تبين له بعد أن الأصل صحيح في الجملة وأن معظم الخلل إنما هو في النقل إذا كان الناسخ يغير برأيه.

وثانياً: أن هذا المصحح الأوسط لا يكون عنده في الغالب مكتبة جامعة تتوفر فيها الكتب التي ينبغي للمصحح مراجعتها.

وثالثاً: أنه يكون غالباً ممن لم يمارس التصحيح وسيأتي في شرائط المصحح أن الممارسة من أهمها.

ورابعاً: أنه في الغالب لا يكون له معاون مثله أو قريباً منه في المعرفة وسيأتي في شرائط المصحح أن اجتماع مصححين ذوي أهلية له أهمية عظيمة.

وخامساً: أنه يكون في الأكثر غير منتصب لتصحيح الكتب ولا متخذ لذلك حرفة ولا شك أن المتخذ لذلك حرفة أحرص على الإتقان من غيره.

وسادساً: الغالب أن ذوي المطابع لا يعطون هذا المصحح الأوسط الأجرة التي ترضيه بل يساومونه فيأخذ منهم ما سمحوا به وبقدر ما نقصوه تضعف همته عن احتمال المشقات في إتقان العمل كما في سائر الصنائع.

النقيصة الثالثة :

أن صاحب المطبعة يكتفي في هذه الطريقة بأن يكل التصحيح المطبعي إلى من ليس عنده أهلية تامة ولا ممارسة كافية؛ لأنه يرى أنه ليس على هؤلاء إلا التصحيح المطبعي، أعني تطبيق المطبوع على النقل الذي صححه المصحح.

ولكن هذا التصحيح معناه المقابلة بأن يمسك شخص النقل المصحح وآخر الأوراق المطبوعة فيقرأ ممسك الأوراق غالباً، وربما يقع في الأوراق المطبوعة أغلاط تشبه مع الأصل لفظاً فلا يتنبه لها ممسك الأصل، وربما لا يكون عند هذين من الممارسة للتصحيح ما يحملها على الثبوت والتأني والمقابلة كلمة بكلمة.

وأيضاً فقد يعرض عند الطبع تبدل وتغير مثل : كلمة ابن بين علمين يكون في النقل في السطر الأول فتسقط الألف ثم تكون في الطبع أول سطر فيدعها هذان بلا ألف أيضاً مع أن الصواب إثبات الألف حيثئذ.

وقد يقع في الكتاب مثلاً (وكان عبدالله من أهل الغفلة) فيقع «عبدالله» في النقل المصحح في سطر ويقع في المطبوع «عبد» في سطر وكلمة الجلالة في آخر. ومثل هذا مكروه ولهذا نظائر.

الطريقة الرابعة

أن ينشيء ولي أمر المطبعة على نفقتها محلاً للتصحيح، ويرتب فيه مكتبة ثم عندما يريد طبع كتاب، يقول بعض أهل العلم على تصحيحه في مكتبة المطبعة وهذه كالتى قبلها تقريباً.

الطريقة الخامسة

أن ينشيء صاحب المطبعة مكتبة ويرتب فيها مصححين يتقاضون مرتبات شهرية ويتولون التصحيح بأقسامه الثلاثة.

المقابلة والتصحيح الحقيقي والمطبعي :

وتكون المقابلة على نسخ قلمية عديدة إن وجدت أو واحدة فقط وهذه أصوب الطرق وأولاها بالسلامة من النقائص على شرط أن يكون المصححون ذوي أهلية وخبرة.

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(٣)

بحث حول تفسير الفخر الرازي

للملأمة المحقق

عبدالرحمن بن يحيى بن علي المعلمي

أعده للنشر

هاجد بن عبدالعزيز الزيايدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رَفَعُ
عبد الرحمن (الفخري)
(أسكنه الله الفردوس)

أفادني فضيلة العلامة الجليل الشيخ محمد بن عبدالعزيز بن مانع^(١) - حفظه الله - أن صاحب كشف الظنون ذكر أن تفسير الفخر الرازي المسمى بمفاتيح الغيب لم يكمله الفخر، وأنه أكمله نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، وأن في ترجمة القمولي من طبقات ابن السبكي ومن الدرر الكامنة أن له تكملة لتفسير الفخر الرازي. وكأن فضيلة الشيخ - حفظه الله - ندبني لتحقيق هذه القضية؛ لأن هذا التفسير مطبوع بكمالهِ منسوباً إلى الفخر الرازي، وليس فيه تمييز بين أصل وتكملة وآخره على طريقة أوله.

هذا ولم تكن سبقت لي مطالعة لهذا التفسير ولا مراجعة، ولي عنه صوارف فرجوت أن أجد في كتب التاريخ والتراجم والفهارس ما يغني عن تصفح التفسير فلم أجد

(١) هو: محمد بن عبدالعزيز بن محمد بن عبدالله بن مانع الوهبي التميمي. ولد سنة ١٣٣٠هـ، وتوفي سنة ١٣٨٥هـ، من مؤلفاته: ١- «مختصر عنوان المجد في تاريخ نجد»، ٢- «إرشاد الطلاب إلى قضية العلم والعمل والآداب». ترجمته في: الأعلام للزركلي (٢٠٩/٦)، ومجلة العرب (٩٧٧/٥)، ومجلة المنهل (٢١٥/٧)، وتحقيق التراث العربي لعبد المجيد دياب ص (١٢٧).

مايفيد التحديد إلا أن في بعض الفهارس الحديثة أنه وجد بخط السيد مرتضى الزبيدي عن شرح الشفاء للخفاجي أن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء، فأحييت أن أقف على عبارة الخفاجي، وشرحه للشفاء مطبوع في أربعة مجلدات كبار ولم تسبق لي مطالعة له أيضاً فنظرت أولاً في فهارس مجلداته الأربعة، وراجعت مارأيت أنه مظنة للعبارة المذكورة فلم أجد. فتجشمت تصفح ذاك الشرح من أوله ولم يكلفني ذلك كبير تعب لأنني وجدت العبارة في ص ٢٦٧ من المجلد الأول طبع القسطنطينية سنة ١٢٦٧هـ وسيأتي نصها فرابني قوله: «الثابت في كتب المؤرخين» فإني قد تتبعته ماوجدته من كتبهم فلم أجد فيها ذاك التحديد، ولو كان ظاهراً لنبه عليه بعضهم، ثم كيف خفي ذلك على صاحب كشف الظنون مع سعة اطلاعه وكثرة تتبعه؟ وكيف خفي على الزبيدي حتى احتاج إلى تعليقه عن كتاب الخفاجي، ثم خفي على من بعده حتى لم يجدوا إلا النقل عن خط الزبيدي عن كتاب الخفاجي، إذاً لابد من النظر في التفسير نفسه في تفسير سورة الأنبياء وماقبلها ومابعدها، فزادني ارتياباً بقول الخفاجي أنني وجدت الروح واحدة والأسلوب واحد حتى أنني كدت أجزم أو جزمت بأن تفسير سورة الأنبياء وسور بعدها من هذا التفسير هو تصنيف مفسر سورة الكهف وسورة مريم وسورة طه منه، وراجعت مواضع

من تفسير البقرة وآل عمران ونظرت نظرة في أواخر التفسير فوجدته أيضاً موافقاً لذلك، وعثرت على إحالة في تفسير سورة الإخلاص لفظها «وقد استقصينا في تقرير دلائل الوحانية في تفسير قوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ وهذه الآية في سورة الأنبياء فخطر لي احتمال أن يكون قائل: (إن الرازي وصل إلى سورة الأنبياء) إنما أخذ ذلك من هذه العبارة مضمومة إلى نصوص المؤرخين أن الرازي لم يكمل التفسير، وإنما أكمله غيره؛ فإن العادة في تصنيف التفاسير أن يبدأ المفسر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب. والظاهر أن الرازي هكذا صنع، وقد نصوا على أنه لم يكمل التفسير، إذن فلا بد أن يكون هناك موضع انتهى إليه الأصل وشرعت منه التكملة، وعباراتهم تعطي أنه بقي على الرازي مقدار له شأن، فتفسير سورة الإخلاص لن يكون إلا من التكملة، فكلمة (وقد استقصينا) من كلام المكمل، فتفسير الآية المحال عليها من كلامه...

دع هذا ودع مناقشته، فالمقصود أن الريبة في قول الخفاجي استحکمت بل اتضح بطلانه كما سيأتي..

واصلت النظر في تفسير سورة الحج والمؤمنون والنور والفرقان والشعراء والقصص متفهماً تارة.. متصفحاً أخرى وأنا

لأنكر شيئاً من الروح والأسلوب، مع وجود شواهد تدل أن الكلام كلام الرازي، لكن لم أكد أشرع في النظر في تفسير العنكبوت حتى شعرت بأن هذه روح أخرى، وأسلوب يحاول محاكاة السابق وليس به، فأنعمت النظر فتأكد ذلك وتأييد بوجود عدة فوارق، فقفزت إلى تفسير سورة الروم، ثم إلى تفسير سورة لقمان، فالسجدة فأجد الطريقة الثانية مستمرة، فرأيت أنني قد اكتشفت الحقيقة، وأن الرازي بلغ إلى آخر تفسير القصص، فمابعد ذلك هو التكملة، لكنني تابعت تصفحي لأوائل تفسيره سورة سورة فلما بلغت تفسير الصفات إذا بالطريقة الأولى ماثلة أمامي، فجاوزتها إلى السورة الخامسة أو السادسة بعدها فوجدت الطريقة الأولى باقية فجاوزت ذلك إلى السابعة والثامنة فإذا بالطريقة الثانية، وهكذا أجد كلتا الطريقتين تغيب ثم تعود فعلمت أنه لابد من استقصاء النظر على الترتيب وسألخص البحث من أوله مرتباً على أسئلة كل منها مع جوابه.

السؤال الأول :

ألم يكمل الفخر الرازي تفسيره؟

الجواب: يُعلم مما يأتي:

في عيون الأنباء لابن أبي أصيبعة (٢/٢٩) في ترجمة الفخر، في بيان مؤلفاته (كتاب التفسير الكبير المسمى مفاتيح الغيب، اثنتا عشرة مجلدة بخطه الدقيق سوى الفاتحة، فإنه أفرد لها كتاب تفسير الفاتحة مجلد، تفسير سورة البقرة من الوجه العقلي لا النقلي مجلد..). ظاهر هذا أن الفخر أكمل التفسير، لكن ذكر ابن أبي أصيبعة نفسه في كتابه المذكور (٢/١٧١) في ترجمة شمس الدين أحمد بن خليل الخوي أن له (تتمة تفسير القرآن لابن خطيب الري). وابن خطيب الري هو الفخر الرازي. وذكر ابن أصيبعة في ترجمة الخوي أنه - أعني - ابن أبي أصيبعة أخذ عن الخوي وأدرك الفخر الرازي وأخذ عنه، والفخر توفي سنة ٦٠٦هـ - كما هو معروف، وتوفي ابن أبي أصيبعة سنة ٦٦٨هـ.

وفي تاريخ ابن خلكان (١/٤٧٤) في ترجمة الفخر في ذكر مؤلفاته: «منها تفسير القرآن الكريم جمع فيه كل غريب وغريبة، وهو كبير جداً لكنه لم يكمله، وشرح سورة الفاتحة في مجلد» توفي ابن خلكان سنة ٦٨١هـ.

وذكر ابن السبكي في طبقاته (٣٥/٥) في ترجمة الفخر تفسيره ولم يبين أَكْمَلَ أم لا، لكنه قال (١٧٩/٥) في ترجمة نجم الدين أحمد بن محمد القمولي: «وله تكملة على تفسير الإمام فخر الدين» توفي ابن السبكي سنة ٧٧١هـ.

وفي شذرات الذهب (٧٥/٦) في ترجمة القمولي: قال الأسنوي: وَكَمَلَ تفسير ابن الخطيب» وابن الخطيب هو الفخر، توفي الأسنوي سنة ٧٧١هـ، وفيها (٢١/٥) في ترجمة الفخر: «قال ابن قاضي شُهبة: ومن تصانيفه تفسير كبير لم يتمه في اثني عشر مجلداً كباراً.. توفي ابن قاضي شُهبة سنة ٨٥١هـ.

وفي الدرر الكامنة لابن حجر (٢٠٤/١) في ترجمة القمولي: «وَأَكْمَلَ تفسير الإمام فخر الدين». توفي ابن حجر سنة ٨٥٢هـ.

السؤال الثاني :

إن لم يكمله فمن أكمله؟

الجواب: قد عَلِمَ مما مر أنه أكمله كل من الخويى والقمولي، فأما الأول فهو شمس الدين قاضي القضاة أحمد بن خليل الخويى توفي سنة ٦٣٧هـ. هذا هو الصواب في اسمه ولقبه ونسبته ووفاته، ووقع في عدة كتب تخليط في ذلك. راجع عيون الأنباء (١٧١/٢) والمرآة لسبط الجوزي (٧٣٠/٨)، وطبقات ابن السبكي (٨/٥)، والسلوك للمقريزي (٣٧٣/١)، وتذكرة الحفاظ للذهبي (٢٠٠/٤). والبداية والنهاية لابن كثير (١٥٥/١٣)، والشذرات (١٨٣/٥)، وراجع شرح القاموس (خ و ي) وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، والشذرات (٤٢٣/٥)، وفهرس الأزهر (٢٩٩/١)، وفهرس الخزانة التيمورية (٢٣٥/١)، ومعجم المطبوعات.

وله ابن اسمه شهاب الدين قاضي القضاة محمد بن أحمد بن خليل الخويى، كان محدثاً فاضلاً، توفي سنة ٦٩٣هـ. ذكر في مواضع من سلوك المقريزي وتاريخ ابن الفرات، وله ترجمة حسنة في البداية والنهاية لابن كثير (٣٣٧/١٣)، فوات الوفيات (١٨٢/٢)، والوافي بالوفيات (١٣٧/٢)، والشذرات (٤٢٣/٥) على تخليط في الشذرات.

ولما كان الغالب أن يُلقب مَنْ اسمه محمد: شمس الدين، ومن اسمه أحمد: شهاب الدين، اشتبه الأمر على صاحب كشف الظنون فجعل لقب الأب: شهاب الدين.

وأما الثاني فهو نجم الدين أحمد بن محمد القمولي، توفي سنة ٧٢٧هـ، كما في طبقات ابن السبكي (١٧٩/٥)، والدرر الكامنة (٣٠٤/١)، والشذرات (٧٥/٦)، وكشف الظنون (مفاتيح الغيب)، ووقع في فهرس الأزهر، وفهرس الخزانة التيمورية ذكراً وفاته سنة ٧٧٧ تبعاً لنسخة كشف الظنون الطبعة الأولى، وذلك خطأ.

وزعم بعضهم أن للسيوطي تكملة على تفسير الفخر، كتب منها من سورة سبح إلى آخر القرآن في مجلد، وإنما ذكر صاحب كشف الظنون أن للسيوطي تفسيراً اسمه مفاتيح الغيب كَتَبَ منه ذاك المقدار، وهذا هو الظاهر أنه تفسير مستقل، وسيأتي ما يؤكد ذلك إن شاء الله.

السؤال الثالث :

إذا لم يكمل الفخر تفسيره فهذا التفسير المندوال الكامل مشتمل على الأصل والتكملة، فهل يُعَرَّف أحدهما من الآخر؟

الجواب: هذا يحتاج إلى إطالة. فقد قال الشهاب الخفاجي المتوفي عام ١٠٦٩هـ في شرحه لشفاء القاضي عياض (٢٦٧/١) معترضاً على مَنْ نَقَلَ عن التفسير الكبير للفخر الرازي: «الثابت في كتب التأريخ أن التفسير الكبير وصل إلى سورة الأنبياء وكَمَّلَهُ تلميذه الخوي»

وقد ذكرت ارتيابي في هذا القول ثم نظري في التفسير نفسه، وسألخص ذلك محيلاً على النسخة المطبوعة بمصر سنة ١٢٧٨هـ، وهي في ستة مجلدات، وله نسخة مخطوطة محفوظة بمكتبة الحرم المكي.

أولاً: في آخر تفسير البقرة من المخطوطة «حكاية تأريخ المصنف»: وقد تم يوم الخميس في المعسكر المتاخم للقرية المسماة بأرصيف، سنة أربع وتسعين وخمسمائة.

وفي آخر تفسير آل عمران من المخطوطة «قال رضي الله عنه: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس»، ونحوه في المطبوعة، وزاد «أول ربيع الآخر سنة خمس وتسعين وخمسمائة».

وهكذا ثبت التأريخ في أكثر السور الآتية إلى آخر سورة الكهف حيث في النسختين «قال المصنف رحمه الله: تم تفسير يوم الثلاثاء السابع عشر من صفر سنة اثنتين وستمئة في بلدة غزنين».

ثم انقطعت السلسلة إلى سورة يس ثم شرعت من آخر تفسير الصافات حيث وقع هناك في المطبوعة «تم تفسير هذه السورة ضحوة يوم الجمعة السابع عشر من ذي القعدة سنة ثلاث وستمئة».

ثم استمر التأريخ فيما بعد ذلك من السور إلى آخر تفسير الأحقاف حيث وقع في النسختين «قال المصنف رضي الله عنه تم تفسير هذه السورة يوم الأربعاء العشرين من ذي الحجة سنة ثلاث وستمئة».

ولم يثبت آخر القتال، ووقع في المطبوعة آخر تفسير سورة الفتح «قال المصنف رحمه الله تعالى: تم تفسير هذه السورة يوم الخميس السابع عشر من شهر ذي الحجة سنة ثلاث وستمئة».

كذا وقع مع أن أول ذي الحجة تلك السنة «الجمعة» كما تصرح به تواريخ السور السابقة.

وفي الشذرات (١٠/٥) ما يدل على أن أول شوال تلك السنة كان الاثنين، فإذا تم شوال ثلاثين كان أول ذي القعدة الأربعاء كما تقدم، فإذا تم أيضاً ثلاثين ولأمانع من ذلك كان أول ذي الحجة الجمعة..

ثانياً: وقع في القسم الذي زعم الخفاجي أنه التكملة - في مواضع منه نصوص تبين أن تلك المواضع من تصنيف الفخر، فمنها ما هو صريح كقوله في تفسير سورة الأنبياء - التفسير - (٥٢١/٤) «أما المأخذ الأول فقد تكلمنا فيه في الجملة في كتابنا المسمى بالمحصول في الأصول».

وفي تفسير الزمر - التفسير: (٤١٥/٥):

«الثالث كان الشيخ الوالد ضياء الدين عمر رحمه الله يقول...».

وفي تفسير الزمر - التفسير - (٤٤٨/٥):

«لنا كتاب مفرد في تنزيه الله.. سميناه تأسيس التقديس».

وفي تفسير سورة الحشر - التفسير - (٢٧٥/٦):

«اعلم أنا قد تمسكنا بهذه الآية في كتاب المحصول في أصول الفقه».

وفي تفسير المدثر- التفسير - (٤٠٤ / ٦):

«والاستقصاء فيه قد ذكرناه في المحصول من أصول الفقه».

وفي تفسير سورة الفجر- التفسير - (٥٤٧ / ٦):

«وجواب المعارضة بالنفس مذكور في كتاب المسمى بلباب الإشارات».

وكتاب المحصول في أصول الفقه، وكتاب تأسيس التقديس في العقائد، وكتاب لباب الإشارات، ملخص من إشارات ابن سينا- ثلاثتها من مصنفات الفخر الرازي المشهورة -، وضياء الدين عمر هو والد الفخر الرازي وشيخه.

ومنها ما هو دون ذلك كقوله في تفسير سورة الفرقان - التفسير - (٢٨ / ٥):

«وفي تحقيقه وبسطه كلام دقيق يرجع فيه إلى كتبنا العقلية».

وفي تفسير سورة القصص - التفسير - (١٣٥ / ٥):

«وهذه طريقة ركيكة بيّنا سقوطها في الكتب الكلامية».

وفي تفسير سورة فصلت - التفسير - (٤٩٩ / ٥):

«لأننا قد دللنا في المعقولات...».

وفي تفسير سورة القيامة (٤١٥/٦):

«بيّننا في الكتب العقلية ضَعْفَ تلك الوجوه فلاحاجة هنا إلى ذكرها».

والذي نسبت إليه التكملة لم تعرف له كتب عقلية وكتب كلامية يتأتى منه أن يُحِيلَ عليها بمثل هذه الكلمات، وإنما ذلك للفخر الرازي. فأما ما وقع في التفسير (٣١٧/٥):

«في تفسير سورة يس، وهو من القسم الثالث «قد ذكرنا الدلائل على جواز الخلاء في الكتب العقلية». فالصواب كما في المخطوطة «قد ذكر الدلائل...».

ومنها ماهو دون ذلك كقوله في تفسير سورة النور - التفسير - (٦٢٠/٤):

«فقد بيّننا في أصول الفقه» ونحوه في تفسير النور أيضاً - التفسير - (٦٣٧/٤)، و(٧٠٩/٤) وفي تفسير الفرقان (٢١/٥) وسورة النمل (٩٣/٥).

وفي تفسير الدخان - التفسير - (٥٨٣/٥):

«وهذا الدليل في غاية الضعف على ما بيّنناه في أصول الفقه».

وفي تفسير الحديد - التفسير - (٢٣٢ / ٦):

«سمعت والدي رحمه الله . .» .

وفي تفسير سورة الحشر- التفسير - (٢٧٥ / ٦):

«.. أنَّ المسلم لا يقتل بالذمي، وقد بيَّنا وجهه في الخلافات» .

وحمل هذه الإحالات على أنها من كلام الفخر هو الظاهر .

ثالثاً: الطريقة التي جرى عليها الرازي في الشطر المقطوع بأنه تصنيفه من هذا التفسير استمرت إلى آخر سورة القصص ومن ثمَّ خلفتها طريقة أخرى في تفسير العنكبوت وما بعدها إلى آخر سورة يس، يتبين ذلك لمن أنعمَ النظر في القسمين، وهذه طائفة من وجوه الفرق التي يتيسر بيانها .

الأول: أطال الرازي في أول تفسير سورة البقرة القول في الحروف المقطعة أوائل السور واختار أنَّها أسماء للسور، واستمر مقتضى هذا القول في أول آل عمران والأعراف ويونس وهود ويوسف والرعء وإبراهيم والحجر ومريم وطه، وكذا في أول سورة الشعراء والنمل والقصص . .

فأمَّا أول العنكبوت فابتدأ المفسر بكلام طويل في تثبيت

قول جديدٌ حاصله أنَّ الحروف المقطعة إنما أتت بها لتنبيه السامع، قال: «الحكيم إذا خاطب مَنْ يكون محل الغفلة.. يُقدِّم على الكلام المقصود شيئاً غيره ليلتفت المخاطب..».

وقد يكون ذلك المقدم على المقصود صوتاً غير مفهوم، كَمَنْ يُصَفِّرُ خلف إنسان ليلتفت إليه، وقد يكون ذلك الصوب بغير الفم كما يُصَفِّقُ الإنسان بيديه ليقبل السامع عليه..».

فنقول:

«إن النبي ﷺ وإن كان يقظان الجَنَان لَكِنَّهُ إنسان يشغله شأن عن شأن فكان يَحْسُنُ من الحكيم أن يُقدِّم على الكلام المقصود حروفاً هي كالمنبهات، ثم أن تلك الحروف إذا لم تكن بحيث يفهم معناها تكون أتم في إفادة المقصود الذي هو التنبيه..».

ثم قال في إعراب "الم": «قد ذكر في تمام ذلك في سورة البقرة مع الوجوه المنقولة في تفسيره ونزيدها هنا إن علة ما ذكرنا في الحروف (من أنها للتنبيه) لإعراب لها (أي الم) لأنها جارية مجرى الأصوات المنبهة»، نقلت هذه العبارة الأخيرة من النسخة المخطوطة وزدت الكلمات المحجوزة إيضاحاً، والعبارة في المطبوعة مغيرة تغييراً موهماً، وواضح أنه لا ينكر إحالة صاحب التكملة على الأصل بنحو "قد تقدم" وجرى أول تفسير سورة الروم على هذا القول الجديد، وأحال

على العنكبوت، وسكت في أول لقمان، واقتصر أول السجدة على قوله «قد علم ما في قوله: ﴿الم﴾ وقوله: ﴿لَارِيبَ﴾ من سورة البقرة وغيرها»، وقال أول يس «قد ذكرنا كلاماً كلياً في حروف التهجي في سورة العنكبوت».

الوجه الثاني : لم يُعْن في القسم الأول ببيان ارتباط السورة بالتالي قبلها، وعُني به في القسم الثاني - العنكبوت ويس وما بينهما - .

الثالث : يكثر في القسم الأول التعرض للقضايا الكلامية ولو لغير مناسبة يُعْتَد بها بخلاف القسم الثاني.

الرابع : يكثر في القسم الأول النقل عن رؤس المعتزلة كالأصم والجبائي والقاضي عبد الجبار والكعبي وأبي مسلم الأصفهاني ويظهر من عدة مواضع أن تفاسيرهم كانت عند الرازي، ولا يُوجد ذلك في القسم الثاني.

الخامس : يكثر في القسم الأول نقل احتجاجات المعتزلة مشروحة، فربما أجاب عنها، وربما اقتصر على المعارضة، وربما اجتزأ بالإشارة إلى الجواب، وربما سكت، ويندر ذلك في القسم الثاني.

السادس : يكثر في القسم الأول الألفاظ الجدلية مثل: سَلَّمْنَا، فَلِمَ قُلْتُمْ، ونحوها بخلاف القسم الثاني.

السابع: يَكْثُرُ في القسمين النقل عن الكشف والتَّزَمَ في الأول «قال صاحب الكشف» ونحوه، وفي الثاني غالباً «قال الزمخشري» ونحوه.

الثامن: يَغْلُبُ في الأول عند إكمال تفسير الآية وإرادة الشروع في غيرها أن يُقَالَ: «قوله تعالى...» وفي القسم الثاني «ثمَّ قال تعالى».

التاسع: يَكْثُرُ في الأول جداً تصدير كل مقصد بقوله: «اعْلَمْ» وَيُنْدَرُ ذلك في القسم الثاني.

العاشر: يُنْدَرُ في الأول تحري السجع ويكثر في الثاني.

الحادي عشر: يقع في القسم الأول التعرض لما يتعلق بقواعد العربية باعتدال، أما في القسم الثاني فنجد كثيراً محاولة التعمق في ذلك والتدقيق والإيغال في التعليل والإعراب بما لا يوجد في كتب العربية نفسها.

الثاني عشر: يقع في الأول التعرض لِلنِّكَاتِ البلاغية باعتدال، وَيَكْثُرُ ذلك في الثاني.

عرفنا أن القسم الأول وهو من أول التفسير إلى آخر سورة القصص جرت فيه الطريقة الأولى، وأن القسم الثاني

وهو من أول تفسير العنكبوت إلى آخر تفسير يس جرت فيه الطريقة الثانية، فماذا بعد ذلك؟ عادت الطريقة الأولى من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير الأحقاف، فهذا قسم ثالث، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة القتال إلى آخر تفسير الواقعة فهذا قسم رابع، ثم عادت الطريقة الأولى في تفسير الحديد والمجادلة والحشر فقط، فهذا قسم خامس، ثم رجعت الطريقة الثانية من أول تفسير سورة الممتحنة إلى آخر تفسير سورة التحريم، إلا أنه يتبين فيه الاستعجال وترك التدقيق، ويكاد يقتصر فيه على الأخذ من تفسير الواحد والكشاف، فهذا قسم سادس، ثم عادت الطريقة الأولى من أول تفسير المُلْك إلى آخر القرآن، فهذا قسم سابع.

ولاريب أن القسم الأول من تصنيف الفخر والطريقة الأولى طريقته إذن فالقسم الثالث والخامس والسابع من تصنيفه، وهذا مطابق للنصوص المتقدمة تحت قولي: «ثانياً ..» فإن تلك النصوص كلها في هذه الأقسام.

وَمُطَابِقٌ أَيْضاً لِلأَمْرِ الأول، وهو التواريخ في أواخر تفسير السور؛ فإن السلسلة الأولى في أواخر سور القسم الأول، والسلسلة الثانية هي في أواخر سور القسم الثالث خلا التاريخ الذي في آخر تفسير سورة الفتح فإن تفسير سورة الفتح من

القسم الرابع، لَكِنَّ ذلك التاريخ مخدوش كما تقدم، ويذفف عليه أن تفسير الفتح جَارٍ على الطريقة الثانية.

قد تضافرت الأدلة على أن القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف الفخر الرازي، وَبَقِيَ النَّظَرُ في بقية الأقسام، وهي الثاني والرابع والسادس، ويدل على أنها من تصنيف غيره أمور:

الأول: اختلاف الطريقة كما تقدم.

الثاني: في التفسير (١٨٢/٥) في تفسير سورة الروم - وهو من القسم الثاني -: «فأخبرني الشيخ الورع الحافظ الأستاذ عبدالرحمن بن عبدالله بن علوان بحلب...» وعبدالرحمن هذا توفي سنة ٦٢٣ كما في الشذرات وغيرها.

وفي التفسير (٢٥٥/٥) في تفسير سورة سبأ - وهو من القسم الثاني أيضا -: «أخبرنا تاج الدين عيسى بن أحمد بن الحاكم البندهي، قال أخبرني والدي، عن جدي، عن محي السنة، عن عبد الواحد المليجي، عن أحمد بن عبدالله النعيمي، عن محمد بن يوسف الفربري عن محمد بن إسماعيل البخاري...».

لم أجد ترجمة لعيسى هذا، والظاهر أنه متأخر عن الفخر، فإن بين الراوي عن عيسى وبين محي السنة ثلاثة،

والفخر كما في ترجمته من طبقات ابن السبكي أخذ عن أبيه
ضياء الدين، وضياء الدين من أصحاب محي السنة.

وفي التفسير (١٨/٦) في تفسير ق، وهو من القسم
الرابع: (الظلام بمعنى الظالم كالتمار بمعنى التامر.. وهذا وجهه
جيداً مستفاد من الإمام زين الدين أدام الله فوائده).

لم يتبين مَنْ زين الدين هذا، وظاهر العبارة أنه كان حياً
حين التصنيف، وربما كان هو ابن معطي صاحب الألفية، توفي
سنة ٦٢٨ هـ.

وفي التفسير (١٤٣/٦) في تفسير سورة القمر، وهو من
القسم الرابع أيضاً «روى الواحدي في تفسيره، قال سمعت
«الصواب: في تفسيره ماسمعه على - كما في المخطوطة -
الشيخ رضي الدين المؤيد الطوسي بنيسابور قال: سمعت
عبد الجبار، قال: أخبرنا الواحدي، قال: أخبرنا أبو القاسم
عبد الرحمن بن محمد السراج...».

والمؤيد الطوسي مُحدِّث توفي سنة ٦١٧ هـ.

هذا وقد عرفت أنَّ هؤلاء الذين روى عنهم المفسر
متأخرون عن الفخر، والفخر ليس براو كما في ترجمته من
طبقات ابن السبكي، ولم أجد في الأقسام الأربعة التي قامت
الأدلة على أنها من تصنيفه تعرضاً للرواية، ولانقلاً عن عالم

من أهل عصره غير والده، والظاهر أنَّ المفسر الراوي عن هؤلاء هو أحمد بن خليل الخوي، فهو صاحب هذه التكملة، فأما القمولي فمتأخر لم يدرك هؤلاء، وفي ترجمة الخوي من طبقات ابن السبكي أنه أدرك المؤيد الطوسي وسمع منه...

وفي التفسير (٥٤/٦) في تفسير الذاريات، وهو من القسم الرابع - كلام في مسألة اعتقادية -، ثم قال:

«والاستقصاء مفوض في ذلك إلى المتكلم الأصولي لا المفسر»، وهذا لا يشبه كلام الفخر بل فيه تعريض به، وعادة الفخر أن يستقصي أو يحيل على كتبه العقلية أو الكلامية أو يسمي بعضها.

وفي التفسير (١٤٧/٦) وهو في تفسير سورة القمر، وهو من القسم الرابع «سادسها» ماقاله فخر الدين الرازي في تفسير قوله تعالى ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ ائْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا﴾ وأخذ هذا المفهوم اللغوي.. وهو قريب إلى اللغة لكنه بعيد الاستعمال في القرآن» وقع في المخطوطة «سادسها ماقلنا» وهو من إصلاح الناسخ بزعمه والسياق يشهد لما في المطبوعة، والآية التي ذكرها في تفسير فصلت، وفيه المعنى الذي حكاه، وتفسير فصلت من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر الرازي، فهذا مما يؤكد ذلك.

وفي التفسير (١٩٦/٦) وهو في تفسير الواقعة، وهو من القسم الرابع أيضاً: «...وشيء من هذا رأيته في كلام الإمام فخر الدين رحمه الله بعدما فرغت من كتابة هذا مما وافق خاطري على أنني معترف بأنني أصبت منه فوائد لا أحصيها» هكذا في النسختين إلا أنه سَقَطَ من المخطوطة قوله: «مُعْتَرَفٌ بِأَنِّي» والبحث متعلق بقوله تعالى ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ وهي في سورة الشورى، وفي تفسيرها بعض ما ذكره هنا، وتفسير الشورى من القسم الثالث الذي قامت الأدلة على أنه من تصنيف الفخر، فهذا مما يؤيد ذلك.

وفي التفسير بعدما تقدم بقليل «وفيه مسائل الأولى أصولية ذكرها الإمام فخر الدين رحمه الله في مواضع كثيرة، ونحن نذكر بعضها، فالأولى: قالت المعتزلة..

وقد أجاب الإمام فخر الدين رحمه الله بأجوبة كثيرة وأظنُّ به أنه لم يذكر ما أقوله فيه» هكذا في المطبوعة، ووقع في المخطوطة «وفيه مسائل أصولية المسألة الأولى قالت المعتزلة.. وقد أجاب عنه الإمام فخر الدين الرازي بأجوبة كثيرة وأظنُّ أنَّه لم يذكر ما أقول فيه...».

الأمر الثالث: الإحالات، أعني قوله: قد ذكرنا في...» ونحوه، وأرى أن أبسط القول في الإحالات بوجه عام، وقعت

الإحالات في جميع الأقسام خلا السادس، وذلك من أثر الاستعجال فيه كما سبق. ولا تُنكرُ الإحالة في قسم على ما تقدم منه، أو من قسم آخر لمصنفه، ولا الإحالة في التكملة على الأصل بلفظ «قد تقدم» ونحوه، وإنما الذي يُستنكرُ ضربان مشككان، الأول الإحالة في التكملة على الأصل بلفظ «قد ذكرنا» ونحوه؛ إذ يُقال: كيف ينسب إلى نفسه ما هو من كلام غيره؟ الضرب الثاني الإحالة فيما هو من الأصل على ما هو من التكملة؛ إذ يقال: كيف يحال على ما لم يوجد بعد بلفظ يفيد أنه قد وجد؟ فأما الضرب الأول فاضطدّت أولاً بعدد من تلك الإحالات في القسم الثاني فراعني قوله في موضعين أو أكثر من أوائل تفسير العنكبوت «قد ذكرنا مراراً» ونحو هذا؛ فإنّ الدلائل تقضي بأنّ ما قبل العنكبوت كله من تصنيف الرازي وأنّ تفسير العنكبوت من التكملة، وإحالات أخرى في ذاك القسم أعني الثاني على تفسير البقرة وغيرها من سور القسم الأول، حَيَّرَني ذلك أولاً لقوة جزمي بأن مصنف تفسير العنكبوت غير مُفسِّر ما قبلها فذهبت أتلّمس الاحتمالات، وكان أقربها أن صاحب التكملة رأى أنّه وصاحب الأصل شريكان في الجملة في هذا التفسير، وأنّه يسوغ أن يُنسب فعل أحد الشريكين إليهما، فهو يقول: «ذكرنا» يريد ذكر مصنف الأصل، ثم بدا لي أن أتبع المواضع المحال عليها وأنظر أيوجد فيها المعاني

المحال بها عليها أم لا؟ فإذا أَخْلَصَ من إشكال واقع في آخر،
ففي التفسير (٢٠١/٥):

«وذكرنا في تفسير الأنفال في أوائلها أَنَّ الصلاة ترك
التشبه بالسيد...».

وفيه (٢٢٠/٥):

«المسألة الرابعة: لِمَ قَدَّمَ السمع هنا والقلب في قوله
تعالى: ﴿خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ﴾ [البقرة]... وقد ذكرنا
هناك ماهو السبب في تأخير الأبصار... وهو أَنَّ القلب والسمع
سُلِّبَ قوتهما بالطبع...».

وليس لما أحال في هاتين الإحالتين وجود في الموضعين
المُحَال عليهما- وهاتان في القسم الثاني -، وفيه إحالات أخرى
يوجد في المواضع المُحَال عليها فيها طرف من المعنى المحال
به فقط.

وهذه أمثلة من القسم الرابع:

في التفسير (٢٢/٦) في تفسير سورة "ق" «ذكرنا ذلك
في تفسير الفاتحة حيث قلنا: قال: بسم الله الرحمن الرحيم
إشارة إلى كونه رحماناً في الدنيا حيث خلقنا، رحيماً في الدنيا
حيث رزقنا رحمة، ثم قال مرة بعد قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ

الْعَلَمِينَ ﴿٦﴾ الرَّحْمَنَ الرَّحِيمَ ﴿٦﴾ أي هو رحمان مرة أخرى
 في الآخرة بخلقنا ثانياً، استدللنا عليه بقوله بعد ذلك: ﴿مَلِكِ
 يَوْمِ الدِّينِ﴾ ﴿٤﴾ أي بخلقنا ثانياً، ورحيم برزقنا، ويكون هو
 المالك في ذلك اليوم إذا علمت هذا... .

وليس في تفسير الفاتحة أثر لهذا الكلام بلفظه، ولا
 معناه... .

وفي التفسير (٣٠ / ٦) في تفسير الذاريات:

«المسئلة الأولى قد ذكرنا الحكم وفي القسم من المسائل
 الشريفة والمطالب العظيمة في سورة الصافات ونعيدها ههنا،
 وفيها وجوه: الأول... واستوفينا الكلام في سورة الصافات».

ساق كلاماً طويلاً ليس له أثر في تفسير الصافات، وإنما
 يوجد بعضه في تفسير يس، هذا وتفسير الصافات من القسم
 الثالث، وهو من تصنيف الرازي، فأما تفسير يس فمن القسم
 الثاني، وهو من تصنيف مُصَنَّف الرابع.

وفي التفسير (٧٢ / ٦) في تفسير الطور:

«المسئلة الرابعة هذل يدل على أنه لم يطلب منهم أجراً
 وقوله تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَىٰ﴾... . المراد
 من قوله: "إلا المودة في القربى" هو إني لأسألكم عليه أجراً

يعود إليّ في الدنيا، وإنما أجري المحبة في الزلفى إلى الله تعالى.. وقد ذكرناه (هناك) يعني في تفسير الشورى وتفسير الشورى من القسم الثالث، وليس فيه هذا الذي قال.

وفي التفسير (٧٦/٦) في تفسير الطور أيضاً «ويكون مستثنى منهم كما قال تعالى: ﴿فَصَعِقَ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَمَنْ فِي الْأَرْضِ إِلَّا مَنْ شَاءَ اللَّهُ﴾، وقد ذكرنا هناك أَنَّ مَنْ اعترف بالحق وعلم أَنَّ الحساب كائن فإذا وقعت الصيحة يكون كمن يعلم أَنَّ الرعد يرعد ويستعد لسماعه، وَمَنْ لا يعلم يكون كالغافل..» وآية «فصعق...» في سورة فصلت وهي من القسم الثالث وليس في تفسيرها ما أحال به عليه، نَعَمْ يوجد نحوه في تفسير سورة "ق"، وهو من القسم الرابع.

وبقيت إحالات من هذا القليل لأرى ضرورة لاستيفائها..

في هذا دلالة بيّنة على أَنَّ لهذه السور المحال عليها سوى تفسيرها هذا تفسيراً آخر عليه وقعت الإحالة، والظاهر أنه من تصنيف المُحِيلِ نَفْسُهُ فيصح قوله: «ذكرنا» ونحوه على ظاهره فأنحلَّ الإشكال، وصح أَنَّ مُصَنِّفَ القسم الثاني والرابع والسادس غير مصنف بقية الأقسام، لكن نشأ إشكالٌ جديدٌ هذا حَلُّهُ: قد مر ما يدل على أَنَّ مصنف القسم الثاني والرابع

والسادس هو الخولي . . والمعروف كما سبق أنَّ للخولي تكملة على تفسير الفخر فكان تكملة الخولي عبارة عن كتاب يتضمن تعليقاً على السور التي فسَّرها الفخر وتفسيراً تاماً للسور التي لم يفسَّرها الفخر، فهو يحيل في التفسير على التعليق لأنهما كتاب واحد . ويشهد لهذا فقدان خطبته لأنها كانت أول الكتاب ويليهما التعليق على القسم الأول فَعَمِدَ مِنْ بَعْدِهِ إلى تفسيره للسور التي لم يفسرها الفخر فاقتطعه من التكملة ووصل به تفسير الفخر وأهمل التعليق فذهبت الخطبة معه .

الضرب الثاني من الإحالات المشككة ماوقع فيما تبين لنا أنَّه مِنْ تصنيف الرازي على تفسير سور تبين لنا أن تفسيرها من هذا الكتاب من تصنيف غيره، ففي القسم الثالث إحالة واحدة من هذا الضرب مع أنَّ فيه من الإحالات غير المشككة زهاء سبعين وهذه الواحدة هي مافي التفسير (٦٠٢/٥):

«تقدّم الكلام في نظير هذه الآية في سورة العنكبوت وفي سورة لقمان» .

وفي القسم الخامس منها واحدة وهي مافي تفسير (٢٣٣/٦) بعد ذكر آية: «وهو مُفسَّر في سبأ» وفي السابع منها عشر إحالات وأكثر هذه الإحالات مُجَمَّل كما رأيت، فلا يمكن أن نستفيد شيئاً من مقابلة الإحالتين السابقتين على تفسير

تَيْنِكَ الْآيَتِينَ فِي الْعَنْكَبُوتِ وَلَقِمَانِ وَسَبَأٍ مِنْ هَذَا التفسير، بل وجدت إحالتين من العشر الأخيرة أفادت مقابلهما فالأولى في التفسير (٣٣٠ / ٦) في سورة "ن" قال :

«المسألة الثانية: القراء مختلفون في إظهار النون وإخفائها من قوله: ﴿تَّ وَالْقَلَمِ﴾ وقد ذكرنا هذا في "طس" و"يس" وتفسير "يس" من القسم الثاني وليس فيه تعرض لهذه المسألة وكذلك لا ذكر لها في "طس" مع أنها من القسم الأول، ولعله يأتي النظر في هذا..

الإحالة الثانية في التفسير (٥٨٦ / ٦) في تفسير "اقرأ" :

«قد مرَّ تفسير النادي عند قوله: ﴿وَتَأْتُونَ فِي نَادِيكُمْ الْمُنْكَرُ﴾ وهذه الآية في سورة العنكبوت، وهي في هذا التفسير (١٥٥ / ٥) وليس ثمة تفسير للنادي.

فهذا يدلُّك أن هذه الإحالات ليست على هذا التفسير الذي يأيدنا. ويؤكد ذلك أنَّ في تفسير القيامة إحالتين على تفسير الواقعة مع أنَّه قد تقدم في النصوص النص القاطع على أنَّ تفسير الواقعة لغير الرازي، والنص الواضح على أنَّ تفسير القيامة من تصنيفه عن الأدلة الأخرى التي تقضي بذلك.

فاتضح أنَّ هذه الإحالات لاتخذش فيما قضت به الأدلة من أنَّ القسم الأول والثالث والخامس والسابع من تصنيف

الرازي، وأن القسم الثاني والرابع والسادس من تصنيف غيره بل تؤكد ذلك..

وهناك احتمالان: الأول: أن يكون الفخر صَنَفَ التفسير كاملاً ولكن فُقِدَتْ منه قِطْعٌ هي التي أكملها الخوي وغيره..

الثاني: أن لا يكون فسر تلك السور أصلاً أَعْنِي التي اشتملت عليها القسم الثاني والرابع والسادس.

قد يُسْتَدَلُّ للأول بأمرين:

الأول: الإحالات التي مر ذكرها قريباً.

الثاني: أنَّ العادة على العموم أن يبدأ المُفَسِّر من أول القرآن ثم يجري على الترتيب، وأي سبب يحمل الرازي على أن يَطْفُرْ ثم يَطْفُرْ ثم يَطْفُرْ؟

ويُستدل للثاني بأمور:

الأول: أنَّ الظاهر أنه فُقِدَ شيء من تفسير الرازي لِنَقْلِ ذلك. الثاني أن ابن أبي أصيبعة تلميذ الخوي ذكر تفسير الرازي، وأنه في اثنتي عشرة مجلدة بخطه الدقيق، ولم يذكر فَقْدَ شيء منه، وذكر تكملة الخوي...

الثالث: إنَّ ابن خلكان مع سعة إطلاعه وتحريه وتثبته ذكر «أنَّ الرازي لم يكمل تفسيره، أما الإحالات السابقة ففيها

قرائن توهم دلالتها على أنَّ الرازي قد كان فرغ من تفسير جميع
السور التي بما قبلها. . .

القرينة الأولى: قلة تلك الإحالات.

القرينة الثانية: أنَّ عبارته في أكثرها قريبة الإحتمال لأن
يكون إنما أحال على ما عزم عليه، لا على ما قد فرغ منه. وذلك
كقوله: «مُفَسَّر في سورة سبأ» «مُفَسَّر في سورة الطور» «مفسرة
في آخر سورة الطور» «مُفَسَّر في سورة النجم» وقوله في
بعضها: «قد ذكرنا» ونحوه يحتمل التجوز بأن يكون نزل لمعزوم
عليه منزلة ما قد وقع. وهَّون عليه ذلك أن تلك السور التي يحيل
على تفسيرها متقدمة في ترتيب القرآن ويرى أنه إذا فسَّرَها بعد
ذلك سيكون تفسيره لها متقدماً في الترتيب على موضع
الإحالة، فاستثقل أن يكون في كتابه إحالة على ما تقدم فيه بلفظ
«سيأتي» ونحوه.

فأما الاستدلال بالعادة واستبعاد الطفر فيخفف من قوته
إننا نجد في تفسير الرازي إحالات عديدة على تفسير سور
مستقبله بالفاظ صارخة بأنه قد فسَّرَها قبل ذلك.

ففي نفس الآية السابعة من سورة البقرة التفسير
(١٩٢/١):

«المسألة الثامنة واستقصينا في بيانه في سورة الشعراء».

وفي تفسير الآية السادسة من المائدة - التفسير -
(٥٩٢/٢):

«وقد حققنا الكلام في هذا الدليل في تفسير قوله تعالى :
﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ﴾ فليرجع إليه» والآية في سورة
البينة .

وفي تفسير الآية ٥٤ من الأعراف - التفسير - (٢٣٦/٣):
«وهذا الوجه قد أطلنا في شرحه في سورة طه فلا نعيده
هنا» .

عَثَرْتُ على هذه الأمثلة عثوراً فإني لم أتصفح الشطر
الأول من التفسير ولعلك إن تتبعته تجد فيه كثيراً من هذا
الضرب ...

وفي التفسير (٣٤٠/٥) في تفسير الصفات :

«ولعلنا قد شرحنا هذا الكلام في تفسير " تبارك الذي بيده
المُلْك " في تفسير قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾
ثم قال في صفحة ٣٤١ :

«الاستقصاء فيخ مذكور في قوله تعالى : ﴿وَلَقَدْ زَيَّنَّا السَّمَاءَ
الدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ﴾» . ثم قال ص ٣٤٢ : «إذا أضيف ماكتبناه ههنا
إلى ماكتبناه في سورة المُلْك ...» .

وفي التفسير (٥/٥٢١):

«يؤكد هذا إنا بيّنا في تفسير سبح اسم ربك الأعلى . .»
وفي مواضع من القسم السابع إحالات على مواضع أخرى منه،
منها من هذا القليل قوله في تفسير سورة تبارك "المُلْك"
«ونظير هذه الآية قوله: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ بِذَلِكَ زَعِيمٌ﴾ ﴿٤٠﴾ وقد تقدم
الكلام فيه، وهذا في سورة "ن"، وقوله في تفسير المعارج:
«فقد قرّرنا هذه المسألة في تفسير قوله: ﴿يَوْمَ يَقُومُ الرُّوحُ وَالْمَلَائِكَةُ
صَفًّا﴾ وهذه في سورة النبأ . .

وإحالة مجملة وهي قوله في آخر تفسير الحاقة «وأما
تفسير قوله: ﴿فَسَبِّحْ بِاسْمِ رَبِّكَ﴾ فمذكور في أول سَبِّح اسم ربك
الأعلى» .

وإحالتان على المتأخر على أنه مستقبل ففي تفسير
الحاقة «سنذكره في أول سورة القيامة» وفي "التين" بعد الإشارة
إلى قصة الفيل «على ما يأتيك شرحه» وعدة إحالات على
المتقدم منه بلفظ: «قد تقدم» ونحوه، ففي المعارج على
الملك، وفي المدثر وهل أتى على المزمّل، وفي التكوير
والمطففين والانشقاق على القيامة، وفي المطففين على هل
أتى، وفي البروج على التكوير، وفي البلد على الجن، وفي
العاديات على الانفطار وعلى الغاشية، وفي القارعة على

المعارج وعلى الحاقة، وفي التكاثر على الضحى، وفيه
إحالات عديدة على بعض سور القسم الأول الفاتحة والبقرة
والأنعام والأعراف والتوبة والكهف وطه والأنبياء والحج
والمؤمنون والفرقان وطس "النمل" وهذه الأخيرة قد تقدم
ذكرها في أوائل «الضرب الثاني من الإحالات المُشكَّكة» وأنه
لا يوجد في تفسير "طه" من هذا الكتاب المعنى المُحال به
عليه ..

ولهذا وغيره يتبين أنَّ إحالته على تفسير سورة متقدمة في
الترتيب بلفظ «قد تقدم» ونحوه لا يتم دليلاً على أنه عند كتابة
الإحالة قد كان فَسَّرَ تلك السورة المتقدمة بل يُحْتَمَلُ أنَّه لم
يكن فَسَّرَها، وإنما كان عازماً على تفسيرها فيما بعد فيجوز،
ثم من المحتمل أنَّ يكون فَسَّرَها بعد ذلك كما في هذا
الموضع، وأنَّ يكون مات قبل أن يفسرها كما هو الظاهر في
سور القسم الثاني والرابع والسادس على ما تقدم.

وفيه إحالة على الزمر وأخرى على الأحقاف، وهما من
سور القسم الثالث. هذا ومقصودي إثبات أنَّ جري الفخر
الرازي غير المعتاد واقع في الجملة فأما كيف؟ ولماذا؟ فادَّعُهُ
لمن يهمه.

ملخص الجواب عن السؤال الثاني :

الأصل من هذا الكتاب وهو القدر الذي هو من تصنيف الفخر الرازي وهو من أول الكتاب إلى آخر تفسير سورة القصص، ثم من أول تفسير الصافات إلى آخر تفسير سورة الأحقاف، ثم تفسير سورة الحديد والمجادلة والحشر، ثم من أول تفسير سورة الملك إلى آخر الكتاب، وماعدا ذلك فهو من تصنيف أحمد بن خليل الخولي، وهو من التكملة المنسوبة إليه، فإن تكملته تشمل زيادة على ما ذكر تعليقا على الأصل، هذا ماظهر لي . والله أعلم .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
(٤)

سَيَرُ النَّبِيِّ ﷺ مِنْ عَرَافَاتٍ إِلَى مَزْدَلِفَةِ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ
عبد الرحمن بن يحيى المعلمي

أَعَدَّهُ لِلنَّشْرِ
هاجد بن عبدالعزيز الزيايدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

في الصحيحين وغيرهما عن هشام بن عروة عن أبيه قال:

«سُئِلَ أُسَامَةُ وَأَنَا جَالِسٌ: كَيْفَ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَسِيرُ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ حِينَ دَفَعَ، قَالَ: كَانَ يَسِيرُ الْعُنُقَ فَإِذَا وَجَدَ فَجُوءَ نَصْرٍ» لفظ البخاري^(١).

وزاد مسلم في رواية: «قال هشام: والنَّصْرُ فَوْقَ الْعُنُقِ». المشهور أن العنق سير فيه إسراع^(٢).

- (١) البخاري (٦٠٠/٣)، كتاب الحج. باب: السير إذا دفع من عرفة. وأخرجه أيضاً في كتاب الجهاد باب: السرعة في السير (١٠٥/٥). ومسلم (٣٦/٩). باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة واستحباب صلاتي المغرب والعشاء جميعاً بالمزدلفة في هذه الليلة. وأبوداود، كتاب المناسك، باب: الدفعة من عرفة (١١٥/٣). والنسائي في مناسك الحج، باب: كيف السير من عرفة، (١٢٥/٣). وابن ماجه، باب: الدفع من عرفة (١٣٥/١٢).
- (٢) انظر: النهاية في غريب الحديث لابن الأثير (٦٤/٥). وغراس الأساس لابن حجر (٣٢٤)، وطلبية الطلبة للنسفي (١١٤). والمحيط في اللغة للصاحب ابن عباد (٣٨١/١). والمُعرب للمطرزي (١٨٥/١). ومجمع بحار الأنوار للفتني (١٨٠/١). والاستذكار لابن عبد البر (٦٧٠/١٣). والمُغني لابن باطيش (١٨٥/١)، ومُجمل اللغة لابن فارس (٦٣٢/٣). والمصباح المنير للفيومي (٤٣٢).

وقد يرد على ذلك أن في رواية في صحيح مسلم عن أسامة: «فَمَا زَالَ يَسِيرُ عَلَى هَيْئَتِهِ (وَيُرَوَّى عَلَى هَيْئَةٍ) حَتَّى أَتَى جَمْعًا»^(١).

وفي رواية في المسند سَنَدُهَا صحيح: «فَجَعَلَ يَكْبَحُ رَاحِلَتَهُ حَتَّى إِنْ ذَفَرِيهَا لَتَكَادُ تُصِيبُ قَامَةَ الرَّجُلِ وَهُوَ يَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ وَالْوَقَارِ فَإِنَّ الْبِرَّ لَيْسَ فِي إِیْضَاعِ الْإِبِلِ»^(٢).

وفي أخرى سندها حسن: «... فَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ إِذَا التَحَمَّ عَلَيْهِ النَّاسُ عَلَيْهِ أَعْنَقَ وَإِذَا وَجَدَ فَرْجَةَ نَصَّ»^(٣).

وفي المسند وصحيح مسلم في حديث جابر: «وَقَدْ شَنَقَ لِلْقُصْوَاءِ الزَّمَامَ حَتَّى إِنْ رَأَسَهَا لِيُصِيبُ مَوْرَكَ رَحْلِهِ، وَيَقُولُ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ. كُلَّمَا أَتَى حَبْلًا مِنْ الْحَبَالِ أَرَخَى لَهَا حَتَّى تَصْعَدَ...»^(٤).

(١) صحيح مسلم (٣/٣٥٨) باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة العقبة يوم النحر.

(٢) المسند (١/٢٩٦) و(٥/٢٠١). والحاكم في المستدرک (١/٤٦٥)، والبغوي في شرح السنة (٤/٩٧).

(٣) المسند (١/١٣٧).

(٤) المسند (٣/١١٥). ومسلم (٣/٣١٨). باب: حجة النبي ﷺ.

وفي معنى ذلك أخبار أخرى، فأَيَّ إسراع يكون لِنَاقَةِ
مُنَوَّقة مشنوق لها الزمام أشد الشنق ملتحم عليها المشاةُ
والركبان؟

وقد يجاب بأن العَنق في الأصل هو كما في الفائق:
«الخطو الفسيح»^(١).

فالسَّرعَة فيه من جهة سعة الخطو لا من جهة سرعة تتابعه
والإبل بطبيعة حالها واسعة الخطو.

وفي فقه اللغة للثعالبي^(٢): «فصل في ترتيب سير الإبل
عن النضر بن شميل: أول سير الإبل الدَّيب ثم التزَيّد ثم
الدَّميل ثم الرَّسيم...».

فصل في مثل ذلك عن الأصمعي:

-
- (١) الفائق في غريب الحديث (١٧٥/٢).
- (٢) والثعالبي: هو أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل، ولد
سنة ٣٥٠هـ، وتوفي سنة ٤٢٩هـ، من أئمة اللغة والأدب وكان فَرَّاءً يخطط
جلود الثعالب فنسب إلى صناعته. من مؤلفاته:
- ١- يتيمة الدهر.
 - ٢- وثمار القلوب في المضاف والمنسوب.
 - ٣- والنهاية في الكناية.
- أخبار في: شذرات الذهب (٢٤٦/٣). ومعاهد التنصيص (٢٦٦/٣).
- ووفيات الأعيان (٢٩٠/١).

العنق: من السير المسبطر فإذا ارتفع عنه قليلاً فهو: التزيد. فإذا ارتفع عن ذلك فهو: الذميل ثم الرسيم^(١).

وقضية هذا أن أول سير الإبل يُسمى عنقاً، وبعد فقد عرف بالوصف حقيقة سير ناقته ﷺ عند الازدحام.

فأما النص: فهو كما قال هشام: فوق ذلك، كأنه ﷺ كان إذا وجد فجوة، أي خلواً عن المزاحمين، أرخى الزمام فتسرع قليلاً بطبيعة حالها، ولم يعين الصحابة مواضع تلك الفجوات لأنه لا دخل لخصوص المكان فيها، وإنما المدار على الخلو من المزاحمين كما مر، وقد عُلِمَ مما مر أنه من عرفة إلى مزدلفة لم يُسرِع النبي ﷺ فوق العادة، وأنه ليس بينهما مكان ليشرع فيه الإبطاء أو الإسراع المعتاد، وإنما المدار على الزحام وعدمه.

فأما من مزدلفة إلى جمرة العقبة. ففي المسند بسند صحيح عن أسامة: «لما دفع من عرفة فوقف كفَّ رأس راحلته حتى أصاب رأسها واسطة الرجل أو كاد يُصيبه يشير إلى الناس بيده: السَّكِينَةُ السَّكِينَةُ حتى أتى جمعاً، ثم أردف الفضل بن عباس... فقال الفضل: لم يزل يسير سيراً إلينا كسيره بالأمس

(١) فقه اللغة ص (٢٠٣). وانظر: المُخَصَّص لابن سيده (١٠٢/٧) وكتاب الإبل للأصمعي (١٤٧) بتحقيق أوغست هفتر.

حتى أتى على وادي محسر فدفن فيه حتى استوت به الأرض»^(١).

وفي حديث جابر في المسند وصحيح مسلم وغيرهما:
«حتى أتى بطن محسر فحرَّك قليلاً».

وفي سنن النسائي من حديث أبي الزبير عن جابر:
«أَفَاضَ رسول الله ﷺ وَعَلَيْهِ السَّكِينَةُ وَأَمَرَهُمُ بِالسَّكِينَةِ وَأَوْضَعَ
في وادي مُحَسَّر...»^(٢).

وهو في المسند وبقية السنن قال الترمذي: «حسن صحيح».

وفي بعض رواياته في المسند وسنن ابن ماجه: «وقال
لَتَأْخُذَ أُمَّتِي نُسْكُهَا فَإِنِّي لَا أَذْرِي لَعَلِّي لَا أَلْقَاهُمْ بَعْدَ عَامِي
هَذَا»^(٣).

(١) المسند (٢٠٨/٥).

(٢) النسائي (٢٥٨/٥)، باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة. وأخرجه مسلم (٣٦/٩) باب: الإفاضة من عرفات إلى المزدلفة. وأبوداود (١١٥/٣) باب: التعجيل من جمع. والترمذي (٢٥٣/٢) باب: ما جاء في الإفاضة من عرفات.

(٣) ابن ماجه (٤٧٣/٣) باب: الوقوف بجمع. وأحمد في المسند (١١٧/٣). وأبوداود (١١٥/٢) باب: التعجيل من جمع. والنسائي (١٣٥/٣) باب: الأمر بالسكينة في الإفاضة من عرفة.

وفي المسند وسنن الترمذي من حديث علي: «... ثم أفاض حتى انتهى إلى وادي مُحَسَّرَ فَقَرَعَ ناقته فَنجبت به حتى جاوز الوادي» لفظ الترمذي وقال: حسن صحيح.

في هذه الأحاديث أن النبي ﷺ خصَّ وادي محسر دون ما قبلهوما بعده بأن قرع ناقته فيه لتسرع فوق العادة، ولم يكن ذلك لسبب طبيعي، ففهم الصحابة - رضي الله عنهم - أن ذلك لأمر شرعي، وأن مثل ذلك الإسراع مشروع في ذلك المكان، ولذلك نصوا عليه وفاء بما أمروا به من التبليغ، وعملوا به بعد النبي ﷺ، جاء ذلك عن عمر، وابن عمر، وأخذت الأمة فهو سنة ثابتة.

وهل يشرع مثل ذلك الإسراع عند المرور بمحسر في الطلوع إلى عرفة، وعند المرور به في غير الحج؟
لم أجد دليلاً خاصاً على ذلك. وقد يستدل على عدمه بأنه لم ينقل أنه ﷺ أسرع فيه عند طلوعه إلى عرفة.

وقد يُدفع هذا باحتمال أنه عند الطلوع لم يكن قد أُمر بالإسراع فتركه لأنه لم يكن مشروعاً حينئذ، أو لعله أسرع ولم يُنقل ذلك؛ لأنهم لم يعتنوا ببيان سيره في طلوعه كما اعتنوا ببيان سيره في نزوله، واكتفاء بدلالة إسراعه به في نزوله على أن الإسراع فيه مشروع مطلقاً فما هذه الدلالة؟

مدارها على المعنى الذي لأجله شرع الإسراع. وفي ذلك أقوال:

الأول : أن ذلك الوادي مأوى للشياطين، وكأن هذا مأخوذ من قصة الوادي الذي نام فيه النبي ﷺ وأصحابه عن صلاة الصبح، فلما استيقظوا وقد طلعت الشمس أمرهم بالخروج منه، وعلل ذلك بأن فيه شيطاناً، فاقتادوا رواحلهم حتى خرجوا منه، فصلى بهم.

ويرد هذا أن الخروج إنما كان لمصلحة الصلاة، لا لكراهية الكون في الوادي فقد باتوا فيه وناموا، وأيضاً فلم يسرع ولا أمرهم بالإسراع في خروجهم.

الثاني : أن النصارى كانوا يقفون بمحسر، فأوضع النبي ﷺ مخالفة لهم.

وكان هذا مأخوذ مما روي أن عمر قال وهو يوضع:

إِلَيْكَ يَغْدُو قَلْقاً وَضِينُهَا
مُعْتَرِضاً فِي بَطْنِهَا جَنِئُهَا
مُخَالَفاً دِينَ النَّصَارَى دِينُهَا^(١)

ولا يخفى أن هذا لا يدل على أن النصارى كانوا يقفون بمحسر، ويكفي في معنى البيت مخالفة

(١) انظر: طبقات ابن سعد (١/١٦٥).

النصارى في شركهم وعدم حجهم، وأيضاً فلو ثبت أنهم كانوا يقفون به فالمخالفة تحصل بعدم الوقوف، فلا تقتضي الإسراع.

الثالث: أن المشركين كانوا يقفون به يتفاخرون بأبائهم. وكأن هذا مبني على الذي قبله، ولكن لما كانت دعوى وقوف النصارى لا سند لها، أبدلوا بالمشركين؛ لأنه قد روي ما يشبه ذلك في تفسير قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قُضِيَتْ مَنَاسِكُكُمْ فَاذْكُرُوا اللَّهَ كَذِكْرِكُمْ آبَاءَكُمْ أَوْ أَشْكَدَ ذِكْرًا﴾^(١).

ويرده أنه إذا كانت الآية تشير إلى ذلك، فإنها تشير إلى أن ذلك كان عند قضاء المناسك وأكثر الروايات توافق ذلك وأنهم كانوا يتفاخرون بمنى وفي بعضها عند الجمرة، وفي بعضها: يوم النحر. وليس في الروايات ذكرٌ لمحسر، وأيضاً فمخالفتهم في ذلك لا تقتضي الإسراع.

الرابع: وهو المشهور: أن وادي مُحَسَّر موضعٌ نَزَلَ به عَذَاب.

قال ابن القيم في الهدى: «فلما أتى بطن مُحَسَّر حَرَكَ ناقته وأسرع السير، وهذه كانت عادته في المواضع

(١) سورة البقرة، الآية: ١١٥.

التي نزل فيها بأس الله بأعدائه. فَإِنَّ هُنَالِكَ أَصَاب
أَصْحَابَ الْفِيلِ مَا قَصَّ اللَّهُ عَلَيْنَا وَلِذَلِكَ سَمِيَ ذَلِكَ
الْوَادِي وَادِي مُحَسَّرٍ؛ لِأَنَّ الْفِيلَ حَسَرَ فِيهِ أَيْ: أَعْيَى
وَانْقَطَعَ عَنِ الذَّهَابِ، وَكَذَلِكَ فَعَلَ فِي سُلُوكِهِ الْحَجَرَ
دِيَارَ ثُمُودَ، فَإِنَّهُ تَقَنَّعَ بِثُوبِهِ وَأَسْرَعَ السَّيْرِ، وَمُحَسَّرَ
بِرِزْخٍ...»^(١) وسيأتي بقية عبارته.

وهذا القول مقبول وشاهده وهو الإسراع في أرض ثمود
منقول ووجيه أنه يكره الكون بمنازل غضب الله - عز وجل -
فوق ما لا بد منه من المرور السريع كما يستحب الكون،
واللبث بمنازل بركة الله - عز وجل - كمكة والمدينة، ولا
يخدش في هذا الوجه الوجيه أن نجعل ما هو العذاب الذي نزل
بمحسر، فإن ما ذكرناه من أنه عذاب أصحاب الفيل، وأن
الفيل حُبِسَ هناك. مُتَعَقِّبٌ بِأَنَّ الْمَعْرُوفَ فِي الْأَخْبَارِ وَالْأَشْعَارِ
وَالْآثَارِ أَنَّ ذَلِكَ كَانَ بِالْمَغْمَسِ حِذَاءَ عُرْفَةٍ.

أن الفيل حُبِسَ دون الحرم، لكن لا مانع أن تكون طليعة
من أصحاب الفيل تقدمت الفيل والجيش فبلغت محسراً، وقيل
أن العذاب هو أن رجلاً اصطاد فيه فنزلت نار فأحرقت.

وقد علمت أن وجهة القول الرابع لا يخدش فيها الجهل

(١) زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٥٦).

بتعيين العذاب .

وإذا كان ذاك المعنى هو المتجه فلا ريب أن اقتضاءه
للإسراع في محسر كراهية الكون به فوق ما لا بد منه من المرور
السريع ، لا يختص بالحاج لمغيض من مزدلفة فيلحق به غيره
استنباطاً والله أعلم .

فصل

إذا ثَبَتَ أن مُحَسَّرًا يُكْرَهُ الْكَوْنُ بِهِ فَوْقَ مَا لَا بَدَّ مِنْهُ مِنَ الْمُرُورِ السَّرِيعِ وَجَبَ أَنْ لَا يَكُونَ مِنَ الْبَقْعَةِ الَّتِي شَرَعَتْ فِيهَا الْبَيْتُوتَةُ لِيَالِي التَّشْرِيقِ، وَالْكَوْنُ بِهَا بَقِيَّةَ نَهَارِ الثَّامِنِ وَلَيْلَةَ التَّاسِعِ وَيَوْمَ النَّحْرِ وَأَيَّامِ التَّشْرِيقِ وَهِيَ مَنَى، فَلَا يَكُونُ مُحَسَّرٌ مِنْ مَنَى فِي الْحَكْمِ. وَجَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَنَى فِي الْإِسْمِ.

فَأَمَّا فِي الْإِسْمِ فَقَدْ جَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ مِنْ مَزْدَلْفَةَ فِي الْإِسْمِ مَعَ خُرُوجِهِ مِنْهَا فِي الْحَكْمِ وَجَاءَ مَا يَدُلُّ عَلَى أَنَّهُ لَيْسَ مِنْ مَنَى وَلَا مَزْدَلْفَةَ.

فَأَمَّا الْأَوَّلُ: فَأَخْرَجَ ابْنُ جُرَيْرٍ فِي تَفْسِيرِهِ: عَنْ زَيْدِ بْنِ أَسْلَمَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «عَرَفَةُ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا عَرْنَةً، وَجَمَعَ كُلُّهَا مَوْقِفٌ إِلَّا مُحَسَّرًا».

وَأَخْرَجَ عَنْ ابْنِ الزَّبِيرِ: «كُلُّ مَزْدَلْفَةَ مَوْقِفٌ إِلَّا وَادِي مُحَسَّرًا».

وَعَنْ عُرْوَةَ بْنِ الزَّبِيرِ مِثْلَهُ وَخَبَرَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ الزَّبِيرِ فِي الْمَوْطَأِ عَنْ هِشَامِ بْنِ عُرْوَةَ عَنْهُ. وَالْأَصْلُ فِي الْإِسْتِثْنَاءِ الْإِصْطِلَاقُ فَيَكُونُ مُحَسَّرٌ دَاخِلًا فِي مَزْدَلْفَةَ فِي الْإِسْمِ خَارِجًا عَنْهَا فِي

الحكم، فعلى هذا لا يكون من منى في الاسم أيضاً. فإن قيل: قضية هذا أن تكون عرنة داخلية في اسم عرفة وإن خرجت عنها في الحكم.

قلت: لا مانع من هذا بل يشهد له ما ذكره صاحب القرى^(١) وغيره بعد ذكر تحديد ابن عباس لعرفة، أنه يدخل فيها عرنة. ويوافقه حديث ابن عمر في المسند وسنن أبي داود: «... غدا رسول الله ﷺ ... حتى أتى عرفة فنزل بنمرة وهي منزل الإمام الذي ينزل به بعرفة...» ونمرة من عرفة.

وأما الثاني: فيدل عليه ما في المسند وصحيح مسلم وسنن النسائي من حديث الليث بن سعد عن أبي الزبير عن أبي معبد مولى ابن عباس عن ابن عباس عن أخيه الفضل: «... وَكَانَ رَدِيفَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ أَنَّهُ قَالَ فِي عَشِيَّةِ عَرَفَةَ وَغَدَاةِ جَمْعٍ

(١) القرى لقاصد أم القرى، ص ٣٨٣.

وصاحب القرى هو: الإمام المحدث المفتي فقيه الحرم، محب الدين أبو العباس أحمد بن عبد الله بن محمد بن أبي بكر الطبري الشافعي، ولد سنة ٦١٥ وتوفي سنة ٦٩٤.
من مؤلفاته:

١- خلاصة سير سيد البشر.

٢- صفوة القرى في صفة حجة المصطفى.

٣- ذخائر العقبي في مناقب ذوي القربى.

أخباره في: تذكرة الحفاظ (٢٥٥/٤)، وطبقات الشافعية (٩٨/٥).

لِلنَّاسِ حِينَ دَفَعُوا: عَلَيْكُمْ بِالسَّكِينَةِ. وَهُوَ كَافٌّ نَاقَتُهُ حَتَّى دَخَلَ
مُحَسَّرًا وَهُوَ مِنْ مَنَى قَالَ: عَلَيْكُمْ بِحَصَى الْحَذَفِ الَّذِي يُرْمَى بِهِ
الْجَمْرَةُ. وَقَالَ: لَمْ يَزَلْ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُلَبِّي حَتَّى رَمَى الْجَمْرَةَ
لفظ مسلم^(١).

وفي المسند وسنن النسائي: «حتى إذا دخل»^(٢) ثم ساقه
مسلم من طريق ابن جريج عن أبي الزبير ولم يُسَقِ المتن وقد
ساقه الإمام أحمد في المسند وفيه: «إذ دخل منى حين هبط
محسراً قال: عليك بحصى الخذف...».

ولم يكن مقصود الفضل إلا الإخبار بما كان من النبي
ﷺ في مسيره من المزدلفة إلى جمرة العقبة، بدون نظر إلى
حكم البيتوة، فغاية ما يؤخذ من خبره أن محسراً من منى في
الاسم.

ومسلم أخرج هذا الحديث في صحيحه في أحاديث
استدامة التلبية إلى رمي جمرة العقبة ولم يخرجها في الموضع
الذي يتعلق بحكم البيتوة.

وبين الموضعين أربعة عشر باباً في تبويب النووي. ولم

(١) مسلم (٣٠/٩) باب: استحباب إدامة الحاج التلبية حتى يشرع في رمي جمرة
العقبة يوم النحر.

(٢) المسند (١٣٥/٥). وسنن أبي داود (٤٤٦/٢) باب: الخروج إلى عرفة.

أجد هذا الخبر عن أبي معبد إلا من رواية أبي الزبير. وقد رواه جماعة غير أبي معبد عن ابن عباس ورواه جماعة غير ابن عباس عن الفضل.

ولم أر في شيء من رواياتهم هذه الكلمة أو معناها أن محسراً من منى، وأبو الزبير وثقه جماعة وليّنه آخرون. قال الشافعي: «أبو الزبير يحتاج إلى دِعامَة»^(١).

وقد لا يبعد أن تكون كلمة «وهو من منى» وهي في الرواية التي اتفق على إخراج لفظها الإمام أحمد ومسلم والنسائي مدرجة من قول أبي الزبير. وأن راوي الرواية الأخرى خفى عليه الإدراج وروى بالمعنى والله أعلم.

وأما الثالث: وهو أن محسراً ليس داخلاً في اسم منى ولا اسم مزدلفة فهو المشهور وفي تاريخ الأزرقى^(٢) ج ٢/ص ١٥٥:

-
- (١) انظر: التاريخ الكبير (٢٢١/١). وتهذيب الكمال (١٢٦٧/٣). والجرح والتعديل (٤٨/٨). وللمؤلف توجيه رائع لكلمة الشافعي في أبي الزبير هذه في رسالته «عمارة القبور» وهو قيد الطبع فانظره غير مأمور.
- (٢) الأزرقى: هو محمد بن عبدالله بن أحمد بن عقبة الأزرقى اليماني المتوفى سنة ٢٥٠هـ، واسم تاريخه هذا: «أخبار مكة وما جاء فيها من الآثار». أخباره في: تهذيب التهذيب (٧٩/١)، واللباب لابن الأثير (٣٧/١). والإعلان بالتوبيخ (١٣٢). ومفتاح السعادة (١٥٤/٢).

«حَدَّثَنِي جَدِّي حَدَّثَنَا مُسْلِمُ بْنُ خَالِدٍ عَنْ ابْنِ جَرِيرٍ...
قُلْتُ لِعَطَاءٍ: وَأَيْنَ الْمَزْدَلِفَةُ؟ قَالَ: الْمَزْدَلِفَةُ إِذَا وَقَفْتَ مِنْ
مَازِمِي عَرَفَةَ فَذَلِكَ إِلَى مُحَسَّرٍ...».

وفيه ص ١٣٩: بهذا السند عن ابن جرير: «قال قلت
لعطاء: أين منى؟ قال: من العقبة إلى محسر قال عطاء: فلا
أحب أن ينزل أحد إلا فيما بين العقبة إلى محسر».

وهو خبرٌ واحدٌ قَطَّعُهُ. وقد روى ابن جرير في تفسيره
القطعة الأولى:

«حدثنا هناد قال ثنا ابن أبي زائدة قال: أنا ابن جرير
قال: قلت لعطاء...»^(١).

وسنده صحيح. فأما سند الأزرقى ففيه مسلم بن خالد
فيه لين. لكنه فقيه مكة في عصره^(٢)، وهذا الحكم مما يعنى به
فقهاء مكة، وشيخه ابن جرير إمام، وهو فقيه مكة في عصره
أيضاً. وهو ممن روى حديث أبي الزبير السابق، وكأنه لم

(١) تفسير ابن جرير (١١٦/٥).

(٢) مسلم بن خالد المخزومي المكي، انظر ترجمته في:
التاريخ الكبير (٢٦٠/٧)، وتهذيب الكمال (١٣٢٥/٣)، والتهذيب
(١٢٨/١٠)، والجرح والتعديل (٨٠٠/٨)، والميزان (١٠٢/٤)، والضعفاء
لابن الجوزي (١١٧/٣).

يعول على ما فيه مما يدل أن محسراً من منى ، وعطاء إمام وهو فقيه مكه في عصره ، وروى عن ابن عباس حديث الفضل وغيره ، ثم جاء فقيه عصره الإمام الشافعي وهو مكي أخذ عن مسلم بن خالد وغيره .

قال في الأم ج ٢/ص ١٧٩ : «والمزدلفة حين يفضي من مأزمي عرفة - وليس المأزمان من مزدلفة - إلى أنه يأتي قرن محسر» .

وقال ص ١٨٢ :

«ومنى ما بين العقبة وليست العقبة من منى إلى بطن محسر وليس بطن محسر من منى» وهذا القول أعني أن محسراً ليس من المزدلفة ولا من منى هو المعروف في كتب الفقه والمناسك في المذاهب الأربعة» .

وقال ابن حزم في المحلى (ج ٧ ص ٨٨ المسئلة ٨٥٣) :

«وعرفة كلها موقف إلا بطن عرنة ، ومزدلفة كلها موقف إلا بطن محسر ؛ لأن عرفة من الحل وبطن عرنة من الحرم فهو غير عرفة ، وأما مزدلفة فهي المشعر الحرام وهي من الحرم وبطن محسر من الحل فهو غير مزدلفة» .

ولا ريب أن منى عنده من الحرم فهي غير محسر الذي

هو عنده من الحل .

وقد أغرب في زعمه أن بطن عرنة من الحرم ، وأغرب من ذلك زعمه أن محسراً من الحل .

احتج ابن حزم باختلاف المكانين في أن هذا من الحل وهذا من الحرم على تغايرهما واختلاف حكمهما وأنها لحجة لو صح ذاك الاختلاف .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في مناسكه : «ومزدلفة كلها يقال لها المشعر الحرام وهي ما بين مأزمي عرفة إلى بطن محسّر، فإن بين كل مشعرين حدًّا ليس منهما، فإن بين عرفة ومزدلفة بطن عرنة وبين مزدلفة ومنى بطن محسّر»^(١) .

كأنه نظر إلى عبارة ابن حزم وأعرض عما فيها من الخطأ .

وقد أوضح ابن القيم ذلك فقال في الهدى : «ومحسّر برزخ بين منى وبين مزدلفة لا من هذه ولا من هذه . وعُرنة برزخ بين عرفة والمشعر الحرام، فبين كل مشعرين برزخ ليس منهما . فمِنَى : من الحرم وهي مشعر، ومُحَسَّر من الحرم وليس بمشعر، ومزدلفة حرم ومشعر، وعُرنة ليست مشعراً وهي من

(١) انظر : منسك ابن تيمية ص (٤٥) .

الحل، وعرفة: حل ومشعر»^(١).

ولا ريب أن الشيخين كانا عارفين بحديث أبي الزبير عن أبي معبد ومع ذلك قطعاً بأن محسراً ليس من منى، وفي هذا سند قوي لما تقدم من الكلام فيه. والله أعلم.

(١) انظر: زاد المعاد في هدي خير العباد (٢/٢٥٦).

رَفَعُ
عبد الرحمن النخعي
أُسَلِّمُ النَّبِيَّ الرَّسُولَ

(٥)

عَقِيدَةُ الْعَرَبِ فِي وَثْنِيَّتِهِمْ

لِلْعَلَّامَةِ الْمُحَقِّقِ

عبد الرحمن بن يحيى بن علي المعلمي

بِعَنَايَةِ

ماجد بن عبدالعزيز الزيايدي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

المقدمة

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

ليس من الغريب أن تجهل حقيقة تاريخية مضت عليها
آلاف السنين، أو كان العلم بها خاصاً بأفراد قليلين، أو لم
تكن مما يهم حفظه ونقله. وإنما الغريب أن تجهل حقيقة أكبر
من ذلك كعقيدة العرب في وثنياتها. فإنها خفيت منذ أزمان
حتى نسمع ابن جرير كما سيأتي ينعي على مجاهد أنه لم
يعرفها ومولد مجاهد قبل العشرين من الهجرة فليس بينه وبين
عصر الوثنية إلاّ نحو عشرين سنة وقد أدرك كثيراً ممن أدركوها
ودانوا بها، ثم هي مما يهم المسلمين معرفته، فإن الإسلام إنما
جاء لنقض المُختل منها ومما يشبهها وكثير من الآيات القرآنية
إنما هي في محاجة أهلها ومناقشتهم فمن لم يعرفها يصعب
عليه فهم تلك الآيات الكثيرة بل ربما يكون الأمر أعظم من
ذلك.

وأحب أن أُلقي في كلمتي هذه بعض الضوء على هذه
الحقيقة وإن لم أوفّها حقها.

١ - توحيدهم

كان العرب يعتقدون وجود الله - عز وجل - وربوبيته وأنه الذي يرزق من السماء والأرض، والذي يملك السمع والأبصار، ويخرج الحي من الميت، ويخرج الميت من الحي، ويدبر الأمر كله. له الأرض وما فيها رب السموات السبع ورب العرش العظيم بيده ملكوت كل شيء وهو يجير ولا يجار عليه خلق السموات والأرض وسخر الشمس والقمر، يسطر الرزق لمن يشاء ويقدر له، ينزل من السماء ماء فيحي به الأرض، خلق السموات والأرض وهو العزيز العليم، شهد لهم بهذا، وبأكثر منه، القرآن نفسه وكرر بعضه في عدة آيات وذلك يؤكد أن هذا كان عقيدتهم كلهم فمن ذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يَرْزُقُكُمْ مِنَ السَّمَاءِ وَالْأَرْضِ أَمَّنْ يَمْلِكُ السَّمْعَ وَالْأَبْصَرَ وَمَنْ يُخْرِجُ الْحَيَّ مِنَ الْمَيِّتِ وَيُخْرِجُ الْمَيِّتَ مِنَ الْحَيِّ وَمَنْ يُدِيرُ الْأَمْرَ فَسَيَقُولُونَ اللَّهُ فَقُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ﴾ (٣١) (١).

ومنه قوله سبحانه: ﴿قُلْ لِمَنِ الْأَرْضُ وَمَنْ فِيهَا إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ (٨٤) سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَنْ رَبُّ السَّمَوَاتِ

(١) سورة يونس، الآية: ٣١.

السَّجَّعِ وَرَبُّ الْعَرْشِ الْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ أَفَلَا نُنْقِطُ ﴿٨٧﴾
 قُلْ مَنْ يَدِينُهُ مَلَكَوْتُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِنْ كُنْتُمْ
 تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ قُلْ فَأَنِّي تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾ ﴿١﴾ في آيات آخر (٢).

وذكر ابن جرير في تفسير قوله تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْطِفُ أَبْصَرَهُمْ كُلَّمَا أَضَاءَ لَهُمْ مَشَوْا فِيهِ وَإِذَا أَظْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ وَأَبْصَرِهِمْ إِنْ اللَّهُ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٩٠﴾ يَأْتِيهَا النَّاسُ أَعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ وَالَّذِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ لَعَلَّكُمْ تَتَّقُونَ ﴿٩١﴾ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ فِرَاشًا وَالسَّمَاءَ بِنَاءً وَأَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً فَأَخْرَجَ بِهِ مِنَ الثَّمَرَاتِ رِزْقًا لَكُمْ فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٩٢﴾﴾ (٣).

عن ابن عباس قال: «نزل ذلك في الفريقين جميعاً من الكفار والمنافقين وإنما عني بقوله: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا لِلَّهِ أَنْدَادًا وَأَنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ ﴿٩٢﴾ أي: لا تشركوا بالله غيره من الأنداد التي لا تنفع ولا تضر وأنتم تعلمون أنه لا رب لكم يرزقكم غيره» (٤).

ثم أخرج عن مجاهد: «... وأنتم تعلمون أنه لا ند له في التوراة والإنجيل».

(١) سورة قد أفلح المؤمنون، الآيات: ٨٤-٨٩.

(٢) سورة العنكبوت، الآيات: ٦١-٦٣، الزمر، الآية: ٣٨، الزخرف، الآيتان: ٨٧، ٩.

(٣) سورة البقرة، الآيات: ٢١-٢٢.

(٤) تفسيره، ج (١/١٦٢).

قال ابن جرير: «وأحسب الذي دعا مجاهداً إلى هذا التأويل وإضافة ذلك إلى أنه خطاب لأهل التوراة والإنجيل دون غيرهم الظن منه بالعرب أنها لم تكن تعلم أن الله خالقها ورازقها، بجحودها وحدانية ربها وإشراكها معه في العبادة غيره... ولكن الله جل ثناؤه قد أخبر في كتابه أنها كانت تقر بوحدانيته غير أنها كانت تشرك في عبادته».

ثم ذكر بعض الآيات ثم قال: «فالذي هو أولى بتأويل قوله وأنتم تعلمون إذ كان ما كان عند العرب من العلم بوحدانية الله وأنه مبتدع الخلق وخالقهم ورازقهم نظير الذي كان من ذلك عند أهل الكتابين... أن يكون تأويله ما قاله ابن عباس...».

ومما يناسب هذا أن أحد شعرائهم أنشد في ملأ منهم: «ألا كل شيء ما خلا الله باطل» فلم ينكر عليه وقال رجل ممن كان قد أسلم صدقت فقال: «وكل نعيم لا محالة زائل» فقال المسلم: كذبت نعيم الجنة لا يزول فوثبوا على ذلك المسلم وأذوه^(١).

(١) راجع صحيح البخاري، كتاب بدء الخلق، باب أيام الجاهلية، وصحيح مسلم كتاب الشعر.

٢ - جَمْعُهُم بَيْنَ الْإِيمَانِ وَالشَّرْكِ

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يُؤْمِنُ أَكْثَرُهُمْ بِاللَّهِ إِلَّا وَهُمْ مُشْرِكُونَ﴾ (١).

أخرج ابن جرير عن ابن عباس قال: «من إيمانهم إذا قيل لهم من خلق السماء ومن خلق الأرض ومن خلق الجبال؟ قالوا: الله وهم مشركون...».

وعن عكرمة قال: «تسألهم من خلقهم ومن خلق السموات والأرض فيقولون الله فذلك إيمانهم بالله، وهم يعبدون غيره».

ثم ذكر نحوه عن الشعبي ومجاهد وفي رواية عن مجاهد: «إيمانهم قولهم الله خالقنا ويرزقنا ويميتنا فهذا إيمان مع شرك عبادتهم غيره».

وعن قتادة قال: «هذا أنك لست تلقى أحداً منهم إلا أنبأك أن الله ربه وهو الذي خلقه ورزقه وهو مشرك في عبادته».

(١) سورة يوسف، الآية: ١٠٦.

وأخرج نحوه عن عطاء وأخرج عن ابن زيد قال: «ليس أحد يعبد مع الله غيره إلا وهو مؤمن بالله ويعرف أن الله ربه وأن الله خالقه ورازقه وهو يشرك به... فليس أحد يشرك به إلا وهو مؤمن به ألا ترى كيف كانت العرب تلبي تقول: لبيك اللهم لبيك لبيك لا شريك لك إلا شريك هو لك تملكه وما ملك. المشركون كانوا يقولون ذلك»^(١).

أقول وتلبيتهم بنحو ما ذكر ثابتة في صحيح مسلم^(٢) ومما يناسب هذا ما روي أن المشركين لما أرادوا الخروج إلى بدر تعلقوا بأستار الكعبة وقالوا: اللهم انصر أعلى الجندين وأهدى الفتتين وأكرم الحزبين. وفي رواية أن أباجهل قال حين التقى الجمعان: اللهم ربنا ديننا القديم ودين محمد الحديث فأبي الدينين كان أحب إليك وارض عندك فانصر أهله اليوم^(٣).

(١) تفسير ابن جرير، ج ١٣، ص ٤٤٤-٤٥.

(٢) صحيح مسلم، كتاب الحج، باب: التلبية.

(٣) روح المعاني، ج ٣، ص ٣١٩.

٣ - كفرهم وشرکهم

نجد القرآن يُنَوِّع ما ينسبه إليهم إلى أنواع مآلها إلى أمرين: الأول: قولهم الملائكة بنات الله.
الثاني: عبادتهم لغيره تعالى.

فأما الأول فإنه يقرعهم تارة بنسبة الولد إلى الله كقوله: ﴿وَقَالُوا اتَّخَذَ الرَّحْمَنُ وَلَدًا ۖ لَقَدْ جِئْتُمْ شَيْئًا إِذَا﴾ (٨٩) الآيات (١).

وتارة بجعل ذلك الولد إنثاء كقوله سبحانه: ﴿وَجَعَلُوا لَهُ مِنْ عِبَادٍ جُزْءًا إِنَّ الْإِنْسَانَ لَكَفُورٌ مُبِينٌ﴾ (١٥) أَمْ اتَّخَذَ مِمَّا يَخْلُقُ بَنَاتٍ وَأَصْفَنَكُمْ بِالْبَنِينَ (١٦) وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُمْ بِمَا ضَرَبَ لِلرَّحْمَنِ مَثَلًا ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ (١٧) أَوْ مَنْ يُنشِؤُا فِي الْحِلْيَةِ وَهُوَ فِي الْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ (١٨)﴾ (٢).

وتارة بقولهم الملائكة إناث كقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبْدُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكْتَبُ شَهَادَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾ (١٩)﴾ (٣) إلى غير ذلك.

(١) سورة مريم، الآية: ٨٨، ٨٩.

(٢) سورة الزخرف، الآيات: ١٨-١٥.

(٣) سورة الزخرف، الآية: ١٩.

ومن المهم معرفة السبب الباعث لهم على قولهم
الملائكة بنات الله، والذي يلوح لي، أمور:

الأول: أنهم تلقوا ذلك ممن تلقوا منه عبادة الأصنام،
وسياتي.

الثاني: أن الذي دعاهم إلى عبادة الأصنام على أنها عبادة
للملائكة كما يأتي اخترع لهم هذا القول أن الملائكة ولد الله
ليهن عليهم الأمر فيقولوا إذا عبدنا ولده فكأننا إنما عبدناه.

الثالث: أنهم سقط إليهم عن أهل الكتاب أنهم يطلقون
قولهم: «أبناء الله» على بعض الموجودات فإنها تُطلق في
التوراة وغيرها بمعنى المختارين لله. ^(١)

الرابع: أن العرب كانوا يرون العاقر - وهو من لا يولد
له - معيباً ناقصاً. قال علقمة بن علاثة لعامر بن الطفيل يفخر
عليه: «إني لولود وإنك لعاقر» ^(٢).
وقال: عامر نفسه:

بئس الفتى إن كنت أعور عاقراً
جباناً فلا أغني لدي كل مشهد

(١) راجع إظهار الحق ج ٣، ص ٩-١٣.

(٢) خزانة الأدب، ج ٣، ص ٤٩٣.

فأروا أنه ينبغي لهم أن ينزهوا ربهم عز وجل عن هذا العيب في زعمهم. فأما سبب اختيارهم له سبحانه الإناث فهو أنهم يعرفون من عاداتهم أن الولد الذكر يشارك أباه في ملكه، حتى لقد يتغلب عليه وأما الأنثى فهي كلٌّ على أبيها ليس لها شيء من ملكه حتى أنهم لا يورثونها منه وهي عندهم مستضعفة لا شأن لها مع أبيها البتة، فاخترتوا أن يقولوا أن الله عز وجل بنات ليكونوا قد نزهوه عن العقر بدون أن يلزمهم أن يشركوا معه في الملك والتدبير.

وأما جعلهم تلك البنات هي الملائكة فلأنه لم يبلغهم عن الملل السماوية من هناك أحياء غائبين غير الله عز وجل إلا الملائكة والجن، والجن مبعدون مذمومون، فلم يبق عندهم إلا الملائكة فقالوا: الملائكة بنات الله. تعالى الله عن قولهم علواً كبيراً.

ومع هذا فالذي يظهر أنهم لما أطلقوا هذه الكلمة «بنات الله» أرسلوها مجملة، بل لعل أوائلهم إنما أطلقوها تجوزاً بمعنى المختارات عند الله، غير أنه لما طال العهد صاروا يرون لها صلة أقرب من الاختيار، وإن لم يحدوها بذلك على ذلك قول الله عز وجل في الرد عليهم: ﴿أَنِّي يَكُونُ لَكُمْ وَلَدٌ وَلَمْ تَكُنْ لَهُ

صَحْبَةً^(١) ومثل هذه الحجة إنما تلقى إلى من يعترف أنه لم تكن لله صاحبة ويأيده ما روي أن أبابكر لما أسلم جاءه طلحة وجماعة يخاصمون، فقال أبوبكر: إلام تدعونني؟ قال: أدعوك إلى عبادة اللات والعزى. وزعم أنهم بنات الله. فقال أبوبكر: فمن أمهم؟ فسكت طلحة، فقال طلحة لأصحابه: أجيئوا الرجل. فسكت القوم، فأسلم طلحة^(٢).

وسياتي أن الأصل في اللات والعزى ومناة عندهم أنها أسماء للملائكة ثم سموها بها تماثيلهم التي هي الأصنام.

فأما ما يحكى عنهم أنهم كانوا يقولون أمهات الملائكة بنات سروات الجن، فلم يثبت، فإن ثبت فعسى أن يكون اختراعاً من بعض تسرعهم كابن الزبيري اخترعه بعد قصة طلحة ولو كان قول جميعهم لكثير في القرآن تبكيته عليه كما كثر في قولهم بنات الله.

وأما قول الله عز وجل: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَالًا﴾^(٣) فقد جاء عن جماعة من السلف منهم مجاهد وعكرمة وأبو صالح

(١) سورة الأنعام، الآية: ١٠١.

(٢) راجع أسباب النزول للسيوطي في الآية ٣٦ من سورة الزخرف.

(٣) سورة الصافات، الآية: ١٥٨.

وقتادة أن المراد بالجنة الملائكة واختاره الجبائي^(١). ويبقى ما قيل أن الجنة هم الجن، وأن المراد قولهم أمهات بنات الله بنات سروات الجن أن النسب لا يكاد يطلق على المصاهرة.

قال الراغب: «النسب والنسبة اشتراك من جهة أحد الأبوين، كالاشتراك بين الآباء والأبناء»^(٢) وفي الآية وجه آخر سيأتي.

وأما الأمر الثاني: وهو عبادتهم غير الله، فنجد القرآن يخاطبهم تارة على أنهم يعبدون الملائكة كقوله: ﴿وَجَعَلُوا الْمَلَائِكَةَ الَّذِينَ هُمْ عِبَادُ الرَّحْمَنِ إِنثًا أَشْهَدُوا خَلَقَهُمْ سَتُكَبِّ شَهَدَتُهُمْ وَيُسْأَلُونَ﴾^(٣) وقالوا لو شاء الرحمن ما عبدناهم^(٤).

وتارة على أنهم يعبدون إنثاً فحسب كقوله: ﴿وَلَيْنَ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ قُلْ أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ إِنْ أَرَادَنِيَ اللَّهُ بِضُرٍّ هَلْ هُنَّ كَاشِفَاتُ ضُرِّيهِ أَوْ أَرَادَنِي بِرَحْمَةٍ هَلْ هُنَّ مُمْسِكَتُ رَحْمَتِهِ﴾^(٥).

وتارة على أنهم يعبدون ما لا وجود له البتة. قال تعالى:

(١) راجع روح المعاني، ج ٧، ص ٣٢.

(٢) مفردات الراغب مادة (ن س ب).

(٣) سورة الزخرف، الآيات: ١٩ - ٢٠.

(٤) سورة الزمر، الآية: ٣٢.

﴿إِنَّ اللَّهَ يَعْلَمُ مَا يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ﴾^(١). وقال سبحانه: ﴿وَيَعْبُدُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنْفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَؤُلَاءِ شَفَعُونَا عِنْدَ اللَّهِ قُلْ أَتُنَبِّئُونَ اللَّهَ بِمَا لَا يَعْلَمُ فِي السَّمَوَاتِ وَلَا فِي الْأَرْضِ سُبْحَنَهُ وَتَعَالَى عَمَّا يُشْرِكُونَ﴾^(٢).

وقولهم: «هؤلاء» إشارة إلى مذكور في عبادتهم كأنهم كانوا يعبدونها ويسمونها بالأسماء التي اخترعوها كما يأتي ثم يقولون: «هؤلاء» فهم يدعون فيما يزعمون بنات الله ولا شيء هو بنت لله. وتارة على أنهم يعبدون إناثاً من الشياطين، قال تعالى: ﴿إِنْ يَدْعُونَ مِنْ دُونِهِ إِلَّا إِنثًا وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾^(٣).

وهذا إلزام لهم كأنه قيل لهم أنتم تعبدون إناثاً غيبية ولا تعرفون جنساً غائباً إلا الملائكة والجن، فأما الملائكة فليسوا بإناث، ولا فيهم إناث، وإنما الإناث الغيبية من الجن، ومن هنا يظهر معنى قوله: ﴿وَجَعَلُوا بَيْنَهُ وَبَيْنَ الْجَنَّةِ نِجَابًا﴾ وهو الوجه الذي تقدم الوعد به ثم قال تعالى: ﴿وَإِنْ يَدْعُونَ إِلَّا شَيْطَانًا مَرِيدًا﴾^(٤).

(١) سورة العنكبوت، الآية: ٤٣.

(٢) سورة يونس، الآية: ١٨.

(٣) سورة النساء، الآية: ١١٧.

هذا والله أعلم إلزام آخر مبني على الأول وأدهى منه عليهم كأنه قال اذكر إلزامهم أنهم يدعون إناثاً من الشياطين فدعائهم الله تعالى بدخول لأنهم يصفون الذي يدعونه بأنه أبوتلك الإناث ورب العالمين ليس بأبيهن وإنما أبوهن الشيطان فإنما يدعون الشيطان وهذا أحد الوجوه التي باعتبارها صح أن يطلق أن الكفار لم يكونوا يعبدون الله، وعليه قوله تعالى: ﴿قُلْ يَتَايَأُ الْكَافِرُونَ ﴿١﴾ لَا أَعْبُدُ مَا تَعْبُدُونَ ﴿٢﴾ وَلَا أَنْتُمْ عَابِدُونَ مَا أَعْبُدُ ﴿٣﴾﴾.

ويؤكد الإلزام الأول أن من عادة الشيطان التعرض للعبادات الباطلة حتى تكون في الصورة له كما جاء في الحديث في ذكر الشمس: «فإنها تطلع حين تطلع بين قرني شيطان وحينئذ يسجد لها الكفار»^(١) لما علم الشيطان أن من الناس من يسجد للشمس عند طلوعها صار إذا طلعت على قوم جاء حتى يقوم بينهم وبينها يمن نفسه أنهم إنما سجدوا له قائلاً أنا الذي أمرتهم أن يسجدوا للشمس فأطاعوني فأنا أولى بسجودهم من الشمس. ويوضح ذلك ما أخرجه النسائي وابن مردويه عن أبي الطفيل، قال: «لما فتح رسول الله ﷺ مكة بعث خالد بن الوليد إلى نخلة وكانت بها العزى فأتاها خالد

(١) صحيح مسلم، كتاب الصلاة، باب: إسلام عمرو بن عبسة.

وكانت ثلاث شجرات فقطع الشجرات وهدم البيت الذي كان عليها ثم أتى النبي ﷺ فأخبره فقال: ارجع فإنك لم تصنع شيئاً، فرجع خالد، فلما أبصرته السدنة مضوا وهم يقولون يا عزى يا عزى، فأتاها فإذا امرأة ناشرة شعرها تحثو على رأسها فجعل يضربها بالسيف حتى قتلها ثم رجع إلى رسول الله ﷺ فأخبره فقال ﷺ: تلك العزى». وفي رواية: «فقطعها فخرجت منها شيطانة ناشرة شعرها...».

فالشياطين لما سولوا للإنس أن يقولوا أن لله بنتاً اسمها العزى ويتخذوا لها وثناً ويعبدوه وكل الشياطين بذلك الوثن أنشئ منهم قائلين هذه العزى لأنها أنشئ غيبية فأما الملائكة فليسوا بإناث، وتارة على أنهم يعبدون الجن. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُحْشَرُهُمْ جَمِيعًا ثُمَّ يَقُولُ لِلْمَلَكَةِ أَهْتَوْلَاءِ إِنَّا كُنَّا نَعْبُدُونَ﴾ (١) أكثر أهل العلم يفسرون عبادة الشياطين بطاعتهم. والتحقيق أنها طاعة خاصة، وهي طاعتهم في شرع الدين، وذلك أن شرع الدين حق للرب عز وجل، فمن شرع ديناً من عند نفسه فقد ادعى الربوبية ومن أطاعه في ذلك واتخذ ما أمر به ديناً فقد عبده، فالشيطان يشرع للناس ديناً من عند نفسه، فمن أطاعه في ذلك واتخذ ما يوسوس له به ديناً فقد عبده وتحقق هذا له

(١) سورة سبأ، الآيات: ٤٠-٤١.

موضع آخر غير هذه العجالة. والآية تتناول هذا الضرب من العبادة وهي الطاعة المخصوصة وتتناول الدعاء ونحوه، بناء على الإلزام المتقدم في دعاء الإناث.

وتارة على أنهم يعبدون رؤساءهم. قال تعالى: ﴿وَالْهَكْمُ لِلَّهِ وَلِجِدِّ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾ إلى أن قال: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ اللَّهِ أَندَادًا يُحِبُّونَهُمْ كَحُبِّ اللَّهِ﴾ إلى أن قال: ﴿إِذْ تَبَرَّأَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا مِنَ الَّذِينَ اتَّبَعُوا وَرَأَوْا الْعَذَابَ﴾^(١). حكى ابن جرير عن قوم أنهم قالوا: الأنداد في هذا الموضع إنما هم سادتهم الذين كانوا يطيعونهم في معصية الله. ثم أخرج عن السدي قال: «الأنداد من الرجال يطيعونهم كما يطيعون الله إذا أمرهم أطاعوهم وعصوا الله»^(٢).

وقوله: «كما يطيعون الله» أي في شرع الدين على ما مر. وتارة على أنهم يعبدون أهواءهم. قال تعالى: ﴿أَمْ تَحْسَبُ أَنَّ أَكْثَرَهُمْ يَسْمَعُونَ﴾^(٣) قال أبو السعود: «أي رأيت من جعل هواه إلى نفسه من غير أن يلاحظه وبنى عليه أمر دينه، معرضاً عن استماع الحجة الباهرة»^(٤).

(١) سورة البقرة، الآية: ١٦٣-١٦٦.

(٢) تفسير ابن جرير، ج ٣، ص ٣٩٣٨.

(٣) سورة الفرقان، الآية ٤٤. وسورة الجاثية، الآية: ٢٣.

(٤) تفسير أبو السعود، ج ٢، ص ٣٥٠.

قال الألوسي: «وقد أخرج الطبراني وأبونعيم في الحلية عن أبي أمامة - رضي الله عنه - قال: قال رسول الله ﷺ: «ما تحت أديم السماء من إله يعبد من دون الله أعظم عند الله عز وجل من هوى متبع»^(١)».

وتارة على أنهم يعبدون الأصنام والأوثان. قال تعالى: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾^(٢).

(١) روح المعاني، ج ٦، ص ١٥٥.

(٢) سورة الحج، الآية: ٣٠.

٤ - كيف دخلت الأوثان الحجاز

صح عن النبي ﷺ أنه ذكر عمرو بن لُحي فقال: «هو أول من حَمَلَ العرب على عبادة الأصنام».

قال الحاكم: «صحيح». وأقره الذهبي^(١).

وفي رواية: «هو أول من سَيَّب السوائب وغيَّر دين إبراهيم عليه السلام» قال الحاكم: «صحيح على شرط مسلم» وأقره الذهبي. وفي رواية: «أول من غيَّر عهد إبراهيم... ونصب الأوثان» نقله في «الإصابة» عن «مسند أحمد» وذكر له شواهد^(٢)، وأخرجه ابن إسحاق في «السيرة» فقال ابن هشام: «وحدثني بعض أهل العلم أن عمرو بن لحي خرج من مكة إلى الشام في بعض أموره، فلما قدم مآب من أرض البلقاء وهم يومئذ العماليق رأهم يعبدون الأصنام فقال لهم: ما هذه الأصنام التي أراكم تعبدون؟ قالوا: هذه أصنام نعبدها فنستمطرها فتمطرنا ونستنصرها فتنصرنا. فقال لهم: أفلا تعطونني منها صنماً فأسير به إلى أرض العرب فيعبدونه.

(١) المستدرک (٦٠٥/٤).

(٢) الإصابة (١٧٥/١).

فأعطوه صنماً يقال له هبل، فقدم به مكة وأمر الناس بعبادته وتعظيمه»^(١).

وفي «روح المعاني» عن تاريخ ابن الوردي: «أن عمرو بن لحي مر بقوم بالشام فرآهم يعبدون الأصنام، فسألهم، فقالوا: هذه أرباب نتخذها على شكل الهياكل العلوية فنستنصرها ونستسقي، فتبعهم وأتى بصنم معه إلى الحجاز وسوّل للعرب فتبعوه»^(٢).

(١) سيرة ابن هشام (١/٤١٤).

(٢) روح المعاني (١/١٦٥).

٥ - المنشأ في نصب الأصنام

في شرح المواقف بعد أن ذكر عباد الأوثان «فإنهم لا يقولون بوجود إلهين واجبي الوجود ولا يصفون الأوثان بصفات إلهية وإن أطلقوا عليها اسم الآلهة بل اتخذوها على أنها تماثيل الأنبياء أو الزهاد دار الملائكة»^(١).

وفي شرح المقاصد عن الإمام الرازي: أن لأهل الأوثان تأويلات الأولى أنها صور الرواح تدبرهم... الرابع: أنهم اعتقدوا أن الله جسم على أحسن ما يكون من الصورة وكذا الملائكة فاتخذوا صوراً... وعبدوه لذلك»^(٢).

وفي الملل والنحل للشهرستاني في الكلام على أصحاب الأشخاص من الصابئة وغيرها، كلام كثير يوافق ما ذكر إذا تقرر هذا وقد سبق أن العرب كانوا يعبدون الملائكة وأصنامهم إنما هي تماثيل أو تذاكير للملائكة.

وفي حواشي الشيخ زادة على البيضاوي في أثناء كلام في المشركين «فإنهم يزعمون أن الأوثان صور

(١) شرح المواقف، ج٦، ص٦٦.

(٢) شرح المقاصد، ص٧٧.

الملائكة»^(١) ويؤكد ذلك تسميتهم أكثر أصنامهم بأسماء مؤنثة كاللات والعزى ومناة؛ لأنهم يزعمون أن الملائكة إناث كما سلف والعادة في الأصنام أن تطلق على الصنم اسم الشخص الذي جعل تمثالاً أو تذكيراً له. وفي صحيح البخاري في تفسير قول الله عز وجل: ﴿وَقَالُوا لَا نَدْرَأُ الْهَتَكَ وَلَا نَدْرَأُ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا﴾^(٢) عن ابن عباس قال: «أسماء رجال صالحين من قوم نوح، فلما هلكوا أوحى الشيطان إلى قومهم أن انصبوا في مجالسهم التي كانوا يجلسون أنصاباً وسموها بأسمائهم ففعلوا...»^(٢).

(١) حواشي الشيخ زادة، ج ٣ ص ٣٧٥.

(٢) صحيح البخاري، تفسير سورة نوح.

٦- ما هي اللات والعزى ومناة

قال الله عز وجل: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّاتَ وَالْعُزَّىٰ ۖ (١٩) وَمَنَاةَ الثَّالِثَةَ الْأُخْرَىٰ ۚ (٢٠) أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنثَىٰ ۖ (٢١) تِلْكَ إِذًا قِسْمَةٌ ضِيزَىٰ ۖ (٢٢) إِنْ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءٌ سَمِيَتْهُمَا أَنْتُمْ وَعَبَاؤُكُمْ ۖ﴾ إلى أن قال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ فِي السَّمَوَاتِ لَا تُغْنِي سَفْعَتُهُمْ شَيْئًا إِلَّا مِنْ بَعْدِ أَنْ يَأْذَنَ اللَّهُ لِمَنْ يَشَاءُ وَيَرْضَىٰ ۖ (٢٦) إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَهُ الْمُؤَلَّفَكَ تَسْمِيَةً الْأُنثَىٰ ۖ﴾ (١).

قد تكلم أهل اللغة والعربية على «أرأيت كذا» في نحو قول الله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تَحْرُثُونَ ۖ (٦٣) ءَأَنْتُمْ تَزْرَعُونَهُ ۖ أَمْ نَحْنُ الزَّارِعُونَ ۖ (٦٤)﴾ وتحرير الكلام في ذلك أن نحو أفرايتم ما تحرثون يؤتى بها مقدمة للاستفهام الثاني ليحضر المخاطب الحرث في ذهنه ويتقرب استفهاماً مهماً يتعلق بالحرث فلا بد أن يكون الاستفهام الثاني يتعلق بمفعول رايت وعلى ذلك جاء القرآن. قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمْ مَا تُمْنُونَ ۖ (٥٨) ءَأَنْتُمْ تَخْلُقُونَهُ ۖ أَمْ نَحْنُ الْخَالِقُونَ ۖ (٥٩)﴾ إلى أن قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ الْمَاءَ الَّذِي تَشْرَبُونَ ۖ (٦٨) ءَأَنْتُمْ أَنْزَلْتُمُوهُ مِنَ الْمُزْنِ أَمْ نَحْنُ الْمُنْزِلُونَ ۖ (٦٩)﴾ إلى أن قال: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ النَّارَ الَّتِي

(١) سورة النجم، الآيات: ١٩-٢٧.

تُؤْزُونَ ﴿٧٦﴾ أَنْتُمْ أَنْشَأْتُمْ شَجَرَتَهَا أَمْ نَحْنُ الْمُنْشِئُونَ ﴿٧٧﴾ ﴿١﴾ إِذْنُ فَقَوْلُهُ فِي آيَاتِ النِّجْمِ ﴿٧٨﴾ أَلَكُمُ الذَّكَرُ وَلَهُ الْأُنْثَى ﴿٧٩﴾ لَا بَدَّ أَنْ يَكُونَ مُتَعَلِّقًا بِاللَّاتِ وَالْعِزَّى وَمَنَاةَ وَقَدْ مَشَى ابْنُ جَرِيرٍ عَلَى هَذَا فَقَالَ: «سَمِيَ الْمُشْرِكُونَ أَوْثَانَهُمْ بِأَسْمَاءِ اللَّهِ، تَعَالَى ذِكْرُهُ وَتَقَدَّسَتْ أَسْمَاؤُهُ، فَقَالُوا مِنْ اللَّهِ اللَّاتُ وَمِنْ الْعَزِيزِ الْعِزَّى وَزَعَمُوا أَنَّهِنَّ بَنَاتُ اللَّهِ، تَعَالَى اللَّهُ عَمَّا يَقُولُونَ عُلُوًّا كَبِيرًا، فَقَالَ جُلُّ ثَنَاؤِهِ لَهُمْ أَفَرَأَيْتُمْ أَيُّهَا الزَّاعِمُونَ أَنَّ اللَّاتَ وَالْعِزَّى وَمَنَاةَ بَنَاتُ اللَّهِ أَلَكُمُ الذَّكَرُ» (٢).

أقول لعمر الله لقد جرى على القاعدة التي سبق تحريرها ولقد صدق أن المشركين كانوا يطلقون اللات والعزى ومناة على تلك الأوثان ولقد صدق أنهم كانوا يقولون اللات والعزى ومناة بنات الله ولكن الشأن في المراد باللات والعزى ومناة في الآيات فإن كانت هي تلك الجمادات فلم يكونوا يقولون أنها بنات الله ولو قالوا ذلك لكانوا مجانين البتة لا يستحقون أن يخاطبوا ولا يرسل إليهم رسول أو لو قالوا ذلك لكثير تبكيتهم في القرآن أكثر من تبكيتهم على قولهم الملائكة بنات الله ولو كان المراد ذلك كان حق الكلام أن يقال ألكم الأحياء وله الجمادات أو نحو ذلك مع أنه لا يمكن أن يعتقدوا أن

(١) سورة الواقعة، الآية: ٧٢-٥٨.

(٢) تفسير ابن جرير (٢٧/٣٢-٣١).

الجمادات إناث على الحقيقة فغاية الأمر أن يكونوا أنثوا اللفظ ولا بدع في تسمية ما ينسب إلى الله تعالى باسم مؤنث كالكعبة وفوق ذلك فسياق الآيات يخالف هذا المعنى وأما سائر المفسرين فاضطرب كلامهم اضطراباً شديداً. وأقرب ما رأيته ما أخرجه ابن جرير عن ابن زيد قال: «جعلوا لله بنات وجعلوا الملائكة لله بنات وعبدوهم وقرأ أم اتخذ مما يخلق بنات وأصفاكم بالبنين، وإذا بشر... الآية وقرأ: ويجعلون لله البنات الآية وقرأ إن هي إلا أسماء سميتوها أنتم وأباؤكم»^(١).

فقد أرشدك ابن زيد إلى أن هذه الآيات كنظائرها الكثيرة في القرآن إنما هي في قولهم لله بنات وقولهم الملائكة بنات الله وإيضاح ذلك أنه كما سبق عن ابن عباس أن قوم نوح جعلوا تماثيل لموتاهم وسموها بأسماء أولئك الموتى، وكما جرت العادة إلى الآن أنه يطلق على التمثال اسم من جعل تمثلاً له فكذلك صنع العرب اخترعوا أسماء لبعض الإناث الخياليات التي زعموا أنها بنات الله وإنها الملائكة واشتقوها كما قال ابن جرير من أسماء الله تعالى فاصل اللات الالهة كما ذكره ابن جرير أيضاً وبينه أهل اللغة بأنه حذف منه الهاء الأصلية كما قالوا شاة وأصلها شاة دليل جمعها على شياه

(١) تفسير ابن جرير (٢٧ /).

فقالوا: اللات ثم منهم من يقف عليها بالهاء كما هو الأصل في هاء التأنيث كما يقال شاة والأكثر من يقفون عليها بالتاء كأنه حذراً من اشتباه اللات لوقف عليها بالهاء بالاسم الكريم. فتفسير الآيات على هذا رأيتم تلك الإناث الخياليات التي تزعمونها بنات الله ألكم الذكر وله هي وإنما قال: «الأنثى» فوضع الظاهر موضع الضمير للتنخيص على الشناعة ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ هِيَ إِلَّا أَسْمَاءُ سَمَّيْتُمُوهَا﴾ أي لا وجود لها البتة وإنما يوجد أسماءها فقط كما يقول أحدنا ما العنقاء إلا اسم وهذا لا يتأتى في الأصنام لأنها موجودة بذواتها ثم قدر أنهم يقولون: «هي الملائكة، والملائكة موجودون» فقال: ﴿وَكَمْ مِنْ مَلَكٍ﴾ الآية، أي والملائكة أنفسهم لا يستحقون العبادة لأنهم لا يضرون ولا ينفعون وأنتم تعترفون بذلك ألا إنكم تقولون أنهم يشفعون لكم فاعلموا أن شفاعتهم لا تغني شيئاً ما لم يأذن الله ويرضى وكيف يأذن لهم ويرضى في الشفاعة لكم وأنتم تشركون به، ثم قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِالْآخِرَةِ لَيَسْمُونَهُ الْمُؤَلَّكَ تَسْمِيَةَ الْأُنثَى﴾.

فكاد ينعي نصاً قاطعاً على أن اللات والعزى ومناة جعلها المشركون أسماءاً للملائكة مع زعم أنهم بنات الله وأنت إذا سمعت من يقول أن فلاناً يسمي الأمراء أسماء الإناث لم تفهم منه إلا أنه يسمي أحدهم هالة وآخر سعدي والثالث جمانة،

ونحو ذلك، فالعرب كغيرهم من الأمم إنما اتخذوا الأصنام تماثيل أو تذاكير للملائكة مع زعمهم أنهم إناث هنّ بنات الله وعظموها على نية التعظيم لمن جعلت تمثالاً أو تذكّاراً له وطمعوا أن تعظيمهم لها يقربهم من الملائكة فيشفعوا لهم كما جرت العادة أنك إذا رأيت صورة إنسان فاحترمتها فبلغه ذلك شكره لك وكذلك إذا خصصت شيئاً على أنه تذكّار له ثم احترمته.

٧ - ما الذي كانوا يرجونه من الملائكة

وقد تقدم الكلام على توحيدهم وعلى تحاشيهم أن يقولوا لله ولد، ذكر كيلا يلزمهم الإشراك في الملك والتدبير وعرفت من ذلك أنهم لا يشبتون للملائكة شيئاً من التصرف وهذا بخلاف أكثر الأمم التي عبدت الملائكة كالليونان والمصريين القدماء فإنهم يشبتون التصرف للملائكة حتى يذكروا في أساطيرهم أن الآلهة تتحارب وتتغالب وعلى هؤلاء ومن يلزمه مثل قولهم أقام الله تعالى البرهان بقوله: ﴿لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلَٰهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾^(١) فأما العرب فكانوا يقولون ما قص الله تعالى عنهم: ﴿مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى﴾^(٢) أي بالشفاعة ﴿وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِنْدَ اللَّهِ﴾^(٣) ولهذا كثر في القرآن مناقشتهم في الشفاعة وكانوا مع ذلك مرتابين في هذه الشفاعة حتى إذا وقعوا في شدة نسوها وفزعوا إلى دعاء الله وحده. قال تعالى: ﴿وَمَا بِكُمْ مِّنْ نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ ثُمَّ إِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فَإِلَيْهِ تَجْأَرُونَ ﴿٥٢﴾﴾

(١) سورة الأنبياء، الآية: ٢٣.

(٢) سورة الزمر، الآية: ٣.

(٣) سورة يونس، الآية: ١٨.

ثُمَّ إِذَا كَشَفَ الضُّرَّ عَنْكُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْكُمْ بِرَبِّهِمْ يُشْرِكُونَ ﴿٥٤﴾ . وقال سبحانه : ﴿ وَإِذَا غَشِيَهم مَّوْجٌ كَأَلْطَلِّ دَعَوْا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ فَلَمَّا بَلَغَهم إِلَى الْبَرِّ فَمِنْهُمْ مُّقْنَصِدٌ وَمَا يَجْحَدُ بِآيَاتِنَا إِلَّا كُلُّ خَتَّارٍ كَفُورٍ ﴾ (٢) . وقال عز وجل : ﴿ وَإِذَا مَسَّكُمُ الضُّرُّ فِي الْبَحْرِ ضَلَّ مَنْ تَدْعُونَ إِلَّا إِلَاهُ فَلَمَّا بَلَغَكمُ إِلَى الْبَرِّ أَعْرَضْتُمْ وَكَانَ الْإِنْسَانُ كَفُورًا ﴾ (٣) .

هذا ما تيسر لي تعليقه في هذه الكلمة وعسى أن يكون فيه ما يحسن موقعه عند أهل العلم وبيعثهم على استقصاء النظر في هذا الموضوع وما يتصل به والحمد لله أولاً وآخراً وضلى الله على خاتم أنبيائه محمد وآله وصحبه .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

(١) سورة النحل، الآيات : ٥٣-٥٤ .

(٢) سورة لقمان، الآيات : ٣٢ .

(٣) سورة الإسراء، الآية : ٦٧ .

فهرس

رسالة فيما على المتصدين لطبع الكتب القديمة

- (٢٤-٢٣) بيان موضوع هذه الرسالة
- المقدمة وفيها كيفية تلقي العلم في صدر الإسلام
- (٢٧-٢٥) وما الداعي إلى الكتابة
- الكلام على جودة النسخ والداعي إلى اطراح
- (٣٨-٢٨) بعض النسخ
- (٤١-٣٩) دور الطباعة
- (٤٣) كلام المؤلف على الأعمال التي قبل التصحيح
- العمل الأول: انتخاب كتاب الطبع وبيان أغراض في الطباعة
- (٤٥-٤٤) وتوصية المؤلف إلى إنشاء جهة علمية تتولى الانتخاب
- (٤٦-٤٥) الأمور التي يجب أن تراعى عند انتخاب الكتاب
- العمل الثاني: انتخاب نسخة للنقل والشروط التي يجب
- (٤٧) توفرها في النسخة
- العمل الثالث: انتخاب ناسخ للمسودة والشروط التي
- (٤٨) تجب في الناسخ
- العمل الرابع: نسخ المسودة وما يلزم ناسخ المسودة
- (٥٧-٤٩) والتنبيه على بعض علامات الترقيم
- العمل الخامس: مقابلة المسودة على الأصل
- (٦١-٥٨) والشروط التي يجب أن تتوفر في المقابلين

- تنبيه مهم (٦٢)
- العمل السادس: مقابلة المسودة على أصل آخر فأكثر .. (٦٤-٦٣)
- تصحيح الكتاب وبيان المقصود منه
- و مناقشة الآراء حول التصحيح (٨٣-٦٥)

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أُسَلِّمُ (لَهُ) الْفَوْزَ

فهرس أصول التصحيح

- المقدمة وفيها بيان صعوبة التحقيق واستهانة الناس به
وبيان طرق يسلكها أصحاب المطابع في الطباعة (٨٧)
الطريقة الأولى (٩٠-٨٨)
الطريقة الثانية ونقائص هذه الطريقة (٩٥-٩١)
الطريقة الرابعة (٩٦)
الطريقة الخامسة (٩٧)

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس

بحث حول تفسير الرازي

- الداعي إلى تحقيق المسألة (١٠٤-١٠١)
السؤال الأول: ألم يكمل الفخر الرازي تفسيره؟ .. (١٠٦-١٠٥)
السؤال الثاني: إن لم يكمله فمن أكمله؟ (١٠٨-١٠٧)
السؤال الثالث: إذا لم يكمل الفخر تفسيره فهذا التفسير
المتداول الكامل مشتمل على الأصل والتكملة
فهل يعرف أحدهما من الآخر (١٣٣-١٠٩)
ملخص الجواب عن السؤال الثاني (١٣٤)

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
السكنى النبى النبى النبى

فهرس

سبر النبى ﷺ من عرفات إلى المزدلفة

- كلام المؤلف على «العنق» الوارد في حديث
(١٣٨-١٣٧) أسامة رضي الله عنه
(١٤١-١٣٩) توجيه رائع من المؤلف لكلام صاحب الفائق
هل يشرع الإسراع عند المرور بمحسر في الطلوع
(١٤٦-١٤٢) إلى عرفة في غير الحج
(١٥٤-١٤٧) الكلام على وادي محسر. والتعقيب على ابن حزم

رَفْعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

فهرس

عقيدة العرب في وثنيته

المقدمة وفيها حقيقة وثنية العرب وصعوبة

- من التي يجهلها (١٥٧)
توحيد العرب (١٦٠-١٥٨)
جمع مشركي العرب بين الإيمان والشرك (١٦٢-١٦١)
كفرهم وشركهم (١٧٢-١٦٣)
دخول الأوثان الحجاز (١٧٤-١٧٣)
المنشأ في نصب الأصنام (١٧٦-١٧٥)
ما هي اللات والعزى ومناة؟ (١٨١-١٧٧)
ما الذي كانوا يرجونه من الملائكة (١٨٣-١٨٢)

الصف التصوري والإخراج الفرقان

مكة المكرمة: ٩٨ شارع العزيزية العام مقابل مكتبة ابن زيدون ت: ٥٥٦٤٨٦٠
الرياض: ت ٤٠٤٣٧٣٢ فاكس ٤٠٤٣٧٨٧

يصدر قريباً بعون الله تعالى

الأحاديث الواردة في المهدي
في ميزان الجرح والتعديل
(١)

المهدي المنتظر

في ضوء الأحاديث والآثار الصحيحة وأقوال العلماء
وآراء الفرق والمذاهب المختلفة

تأليف

د/ عبدالعليم عبدالعظيم البستوي

المكتبة المكية

يصدر قريباً بعون الله تعالى

عمارة القبور

تأليف

العلامة/ عبدالرحمن المعلمي اليماني

تحقيق

ماجد بن عبدالعزيز الزيايدي

المكتبة المكية

